
١٧
King Saud University 1957
جامعة الملك سعود


٧/
٣٠١٤
Copyright © King Saud University

شرح المقدمة الجزرية ، تأليف ملاعلي القارى، علي
ابن محمدسلطان - ١٠١٤هـ،كتب في القرن الثاني
عشر الهجرى تقديرا .

١١٧ ق ١٧ س ٢١×١٥سم

نسخة جيدة ، خطهانسخ معتاد، استكمل بخط حديث
الأعلام ٥ :١٦٦ بروكلمان ٢ :٣٩٤، الذيل ٢: ٥٣٩
١- التجويد، القرآن الكريم وعلومه أ- المؤلف
ب- تاريخ النسخ جـ - المنح الفكرية في شرح المقدمة
الجزرية .

علي القاري
شرح جزرية

وقف

عرب حواجه اوغلی محمد حواجه نك وقفی بیان ایدر

رب انعمت فزد یا کریم رب تمم بالخیر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي اودع جواهر المعاني الضيائية في قوالب زواهر المباني
من الحروف الهجائية وابدع المكنونات لظهور حقيقة ذاته العلية في مرائي
صفاته الجلية وانزل القرآن بلسان عربي مبين مع وساطة الروح الامين
على رسوله خاتم النبيين وسابق الاولين الذي اشار الى صفاء صدقه سورة
صاد وهو افصح من نطق بالضاد من بين العباد واظهر المعجزات مما ادهش واخضع
وقلب على قلب اهل العناد صلى الله وسلم عليه وعلى آله واصحابه المقربين اليه
والمرضيين لديه التالين على سبيل الترتيل لكتابه والمجودين لاداء آدابه الواقفين
على عتبة بابه الواصلين الى حضرة جنابه المترسمين بمحاسن وفق خطابه حيث
تمم رايحة فاتحة الكتاب ودام فيما قاموا الايحة لامعة خاتمة الباب اما بعد
فيقول الملتجي الى حرم ربه الباري علي بن سلطان محمد القاري عاملهما بلطفه
الخفي وكرمه الوفي ان المقدمة المنسوبة للعلامة شيخ الاسلام والمسلمين
وخاتمة الحفاظ والمحدثين سيدنا ومولانا وشيخ مشايخنا مولانا الشيخ
ابو الخير شمس الدين محمد بن محمد الجزري قدس سره البري ما ثبت
لها شرحا كاملا يبين بيانا شاملا يكون لتحقيق الحقايق كافلا فسنح ببالي

ان اصنع

وقف

ان اصنع عليها شرحا معتدلا لا مختصرا مخلا ولا مطولا مملا فاقول وبالله
التوفيق وبيده ازمة التحقيق ان قوله يقول راجي عفو رب سامع باشباع
كسر العين للوزن وفي نسخة باثبات ياء الاضافة محمد بن الجزري الشافعي
المقولة ينبغي ان تنسب الى قائلها لتكون سندا لناقلها وعبر بصيغة
المضارع الدال على الاستقبال ليشعر ان الخطبة متقدمة على اصل المقدمة
ولو فرض عكس ذلك لوجد له وجه ايضا هنالك بان حمل على حكاية
الحال الماضية ويؤيده تعبير بعضهم بقال في اوائل التصانيف المرضية واغرب
شارح حيث قال هو اولى من تعبيره في الطيبة بقال لان القول لم يقع ولا يقال
الا في الكتاب ثم بعد فراغه قال قال لاختلاف الظاهر اقول بل هو المتبادر
وبناء على حسن الظن بالاكابر والراجي اسم فاعل من معتل اللام الواوي وابدل
واوه ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها ثم استثقال الضمة باعث لحذفها
وجر عفو لكونه مضافا اليه بالنسبة الى سابقه وان كان مضافا من جهة
لاحقه وتوهم بعضهم وجوز نصبه على انه مفعول لاسم الفاعل بناء على انه
من قبيل والمقيمي الصلوة حيث قرئ في الشواذ بنصبها وليس كذلك لعدم
التوافق هنالك كان الاولى ان يجعل نظير القوله تعالى انكم لذائقو العذاب
على رواية شاذة في القراآت وهو وجه ضعيف في العربية الا ان نصب عفو
مع تنوين راج لا يصح رواية ولا دراية والرب بمعنى المربي على الاظهر من جملة

معانيه للمناسبة في مبانيه واما قول ابن المص رحمة الله تعالى لا يقال له رب بمعنى
الصاحب لانه ليس من الاسماء ففيه نظر لورود اللهم انت الصاحب في السفر
مع انه لا يلزم من عدم كون الصاحب من الاسماء وصفاته تعالى عدم جواز اطلاق
الرب بمعنى الصاحب عليه فتامل فيما يتوجه اليه ثم قول المصنف رحمة سامع
بالاشباع كسر العين على ما في الاصول المحررة والنسخ المعتبرة قال الشيخ خالد
الازهري تبعا لابن المصنف هو بمعنى سميع لكن سميع ابلغ في العبارة
منافية كما لا يخفى ان في الاطلاق مسامحة فان اسماء الله تعالى توقيفية
ولا يجوز تغيير ما ورد من الصفات الجلية مع اقتضائها وصفا لا بلغية
حتى قيل في الصفة السلبية قد يوتى بصيغة المبالغة للاشعار بانه لو
كانت له لكانت بهذه الصفة الحقيقية كما حقق في قوله تعالى وما ربك
بظلام للعبيد وهذا ملك دقيق ليس عليه مزيد للمريد ثم من المعلوم
انه لم يرد سامع في السامع بحسب اطلاقه وان جاء في بعض الروايات سامع
خلق نعم قد يكون السمع بمعنى القبول والاجابة ومنه قول المصلي سَمِعَ
اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ قَالَ عِصَامُ الدِّين اي ممن حمد وهو بعيد مبنى ومعنى اما اولا
فلان اللام بمعنى من غير معروفة واما ثانيا فلان تحته ليس افادة تامة
لان صفة سماعه بمعنى ادراكه عامة فيحمل على معنى القبول والاجابة
لتمام الافادة واما قول المصنف معناه قبل حمد من حمده واجاب من حمده اما

طلب

طلب منه فستقيم من جهة المعنى الا انه يحتاج الى القول بزيادة اللام في المبنى
فالاظهر ان يقال ان سمع بمعنى استجاب فانه يتعدى بنفسه كما في القاموس
وباللام كما في الكتاب واما قول ابن المصنف وهذا المعنى هو المراد به ههنا
يعني في هذا البيت ففيه نظر ظاهر من جهة حصر الافادة اذ يمكن حمله على
المعنى المشهور من السمع وهو الملايم لقوله يقول نعم الاولى ان يحمل عليه
لما سبق من الاشارة اليه وقد جمع الشيخ زكريا بين الحقيقة والمجاز او استعمل
بين المعنيين المشتركين على ما اجازه الشافعي فقال في المسئلتين اي سامع
لراجيه وغيره فيجيب لما رجاه لكن لا يخفى ان قوله مؤمل صفح ما لكه تفيد
بما هو اخص فالاولى ان يقال المعنى يقول طامع مغفرة رب عظيم لما في ذكر
الرب من الاستعطاف والايماء الى عادته سبحانه في الكرم والعطاء والالطاف
المستفاد من قوله سامع اي سماع اجابة وقبول كما قيل في قوله واسمعوا
وحينئذ يكون الاجابة والقبول قيدا في السماء لا انه معنى مستقل مضموم
اليه ولا يبعد ان يكون سامع بالاضافة على الالتفات من الغيبة الى التكلم
او بتقدير هو على ان الجملة معترضة واخطاء شارح حيث قال السميع
والسامع صفتان مشتقان من السمع بمعنى القبول والاجابة بل السميع
صفة مبالغة من السمع بمعنى السماع والادراك للمسموعات ومنه قوله
تعالى وهو السميع البصير ثم يرفع محمد على انه بدل او عطف بيان للراجي

ويجوز نصبه بتقدير اعنى او يعنى وابعد من جعله فاعلا وجعل راجى عفو
حالا والجزرى نسبة الى جزيرة ابن عمر رضى الله عنه ببلاد الشرق كذا ذكره ابن
المصنف وتبعه من بعده فى اجماله وفى القاموس بلد شمال الموصل يحيط
بردجلة مثل الهلال والله اعلم بالحال والمراد بابن عمر الذى نسب اليه هو
عبد العزيز بن عمر وهو رجل من برقعيد من عمل الموصل بناها فنسب اليه
نص على ذلك العلامة ابو الوليد من الشحنة الحنفى فى تاريخه روضة المناظر
فى علم الاوائل والاواخر فليس بصحابى كما توهمه بعضهم والشافعى نسبة
الى الامام محمد ابن ادريس ابن الشافعى القرشى المطلى كذا قاله الشراح وقال
ابن المصنف رحمه نسبة الى مذهب الامام وهو اقرب الى المرام وانسب الى المقام
والا فالتحقيق ان الشافعى نسبة للامام الى جده شافع وان القياس فى النسبة
الى المذهب الشافعى تكرير النسبة وانه اكتفى بواحد منهما تخفيفا وهنا لطيفة
خفية وهى ان نسبة الحنفية حقيقة ونسبة الشافعية مجازية ثم الشافعى
صفة لمحمد فهو مرفوع او للجزرى فهو مجرور والثانى اقرب والاول انسب
واسكن الياء وخفف للضرورة الحمد لله وصلى الله على نبيه ومصطفا
بالاشباع فيهما والجملتان مع ما بعدهما من الابيات الى اخر الكتاب مقول القول
والجملة الاولى اسمية مفيدة للدوام والثبوت الازلية والابدية وهى فى المبنى
خبرية وفى المعنى انشائية والجملة الثانية فعلية ماضوية مفيدة للتجدد

فى كل

فى كل حالة وقضية وهى خبرية لفظا ودعائية معنى ثم قيل الحمد والمدح والشكر
الفاظ مترادفة والمحققون على انها حقايق مختلفة فان الحمد هو الثناء
باللسان على الجميل الاختيارى على جهة التبجيل من نعمة وغيرها ومثله حد المدح
لكن بحذف الاختيارى منها فيقال حمدت زيدا على علمه وكرمه ولا يقال
حمدته على حسنه بل مدحته والشكر فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب انعامه
على الشاكر او غيره قولا وعملا واعتقادا وفعلا فهو اعم منهما موردا واخص
متعلقا وهما بالعكس والمدح اعم من الحمد مطلقا ثم ال فيه للاستغراق عند
اهل السنة خلافا للمعتزلة بناء على خلافهم فى مسالة خلق الافعال اذ المعنى كل
حمد صدر من كل حامد فهو ثابت لله تعالى ومختص به دون من عداه فان حمد
المصنوع راجع الى حمد الصانع سواء علم بذلك او جهل فيما هنالك او للجنس
وهو يفيد فى هذا المقام ما يستفاد من الاستغراق فى عموم المرام فان لام لله
للاختصاص فلا فرد منه لغيره وان لم يكن مختصا او للعهد الحمد لله الذى
حمد الله به نفسه فى الازل او ظهره على لسان انبيائه واصفيائه مختص به
والعبرة بحمد من ذكر فلا فرد منه لغيره وقد يقال فى المعنى ان صفة الحامد
والمحمود ثابتة له تعالى فهو الحامد وهو المحمود ليس فى الدار غيره ديار سوى
سوى الله والله ما فى الوجود والله اسم للذات الواجب الوجود المستجمع لصفات
الكمال التى من جملتها الكرم والجود والقول الاتم انه الاسم الاعظم لكن بشرط

ان تقول الله وليس في قلبك سواه واختلف هل هو مشتق اولا وقد ذكرنا
بعض ما يتعلق به لغة واعلالا في بعض الرسائل بحسب ما ظهر لنا من الرسائل
ليكون مقنعا لكل طالب وسائل وان لم يكن طائل تحت هذه المسائل وبدا
بالحمد اقتداء بالقرآن المجيد واقتفاه لحديث النبي صلى الله صلى الله عليه
وسلم كل امر ذي بال لم يبدا فيه بالحمد فهو اجزم اي مقطوع البركة وفي رواية
فهو اقطع وفي اخرى فهو ابتر والحديث اخرجه ابو داود وغيره عن ابي هريرة رضي
الله تعالى عنه وحسن ابن الصلاح وغيره وورد ايضا عنه مرفوعا كل امر
ذي بال لا يبدا فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو اقطع وفي رواية عنه ايضا كل امر
ذي بال لا يبدا فيه بحمد الله والصلوة علي فهو اقطع ابتر ممحوق من كل
بركة والمراد بذي بال صاحب شان في حال او مال فتحصل من مجموع الاحاديث
انه ينبغي ان يقع الابتدا بكل من كل الثلاثة وان الابتدائية يعتبر فيها التوسعة
في اجزائها الزمانية المقيدة بما قبل الشروع في المقاصد التصنيفية والترتيب
مستفاد من ورود الايات القرآنية فيتعين تاخير الصلوة المحمدية عن
الجملة الحمدية لنقصان مرتبة العبودية عن صفة الرابعة واما تقديم
الشاطبي رحمه الله للجملة الصلاتية فلعله اراد ان البسملة بمنزلة
الشهادة للوحدة والتصلية بمنزلة الاعتراف بالنبوة وبهما يحصل مقام
الايمان فيناسب ان يقع بعده الحمد على ذلك الاحسان ثم الشاطبي تكلف واتى بالجزء

البسملة

البسملة منظومة لكنها متفرقة منفصلة ولم يسع للناظم هنا ان ياتي بتلك
الطريقة فاكتفى بالحمدلة كما يدل عليه حديث كل امر ذي بال لم يبدا فيه بذكر الله
الجامع الرافع للنزاع في ان الابتداء يكون حقيقة واضافية والحاصل ان المقصود
من الاحاديث النبوية ان الابتداء لا يصدر في حال الغفلة ليفيد الاخلاص
لله والاختصاص به وينفي الريا والسمعة وليحصل له بركة الابتداء توفيق
الانتهاء وعدم الانقطاع في الاثناء سوا يكون ذكر الله في ضمن البسملة او الحمدلة
او التصلية او غيرها ولا يبعد ان للمصنف جمع بينهما بانه تلفظ بالبسملة ولم يجعلها
جزءا للكتابة وامل الشيخ ذكرتا فهو يشير الى ان البسملة في اولها قبل الشروع
فيها موجودة بحسب الكتابة لكنه مخالف لما عليه الاصول مع انها لا تدخل
تحت المقول ويويد ما ذكرنا قول ابن المص بدا بالحمد تاسيا بالقرآن والحديث
الحمد في كل امر ذي بال شيء واغرب شارح مصري هنا حيث قال الوقف على بسم الله
قبيح وعلى الرحمن كذلك وعلى الرحيم تام انتهى وهو كلام ناقص كما سياتي في محله
وكذا في قوله يجوز كسر الدال بنقل حركة اللام الى الدال على الاتباع فانه لا نقل في ذلك
بل اتباع مجرد هنالك كما قرئ شاذا بالكسر والضم في الحمد لله ثم النبي امام همزون
من النبا وهو الخبر فعيل بمعنى الفاعل وهو الاظهر لانه مخبر عن الله تعالى واما
غيره مهموز وهو الاكثر فقيل انه مخفف المهموز فابدلت همزته ياء وهو المختار
كما اشار اليه الشاطبي بقوله وجمعا وفردا في النبي وفي النبوة الهمز كل غير نافع ابدلا

واغرب شارح بقوله هو مخوذ من الانبا، وقيل من النبا، انتهى وقيل انه من النبوة
بمعنى الرفعة لان النبي مرفوع الرتبة على سائر البرية وهو انسان اوحي اليه وان
لم يؤمر بتبليغه والرسول انسان اوحي اليه وامر بتبليغه فالنبي اعم منه مطلقا
واما قول ابن المص والفرق بينه وبين الرسول ان الرسول هو ما امر بتبليغ ما
انبئ به والنبي هو المخبر ولم يؤمر بالتبليغ فكل رسول نبي وليس كل نبي رسولا
فتفريع غير صحيح على قوله وهو قول جماعة لانهما حينئذ متباينان بل هو صريح
فيما قدمناه من ان الرسول اخص من كالانسان بالنسبة الى الحيوان والمستعان
ثم اختيار وصف النبوة لانها اعم وفي الاحوال اتم ولانه اذا كان بنعت النبوة
يستحق الصلوة وانزال الرحمة فباعتبار وصف الرسالة اولى كما لا يخفى واراد
بقوله فمصطفاه رسوله كما يشير اليه قوله تعالى الله يصطفي من الملائكة رسلا
ومن الناس وهو لا ينافي حديث مسلم ان الله اصطفى كنانة من ولد اسمعيل
واصطفى قريشا من كنانة واصطفى من قريش بني هاشم واصطفاني من بني
هاشم فاخيار من خيار واعترض الشيخ زكريا على المصنف حيث قال وكان
ينبغي له ذكر السلام لان افراد الصلوة عنه مكروه كعكسه لاقترانهما في قوله
تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما ولعله ذكره لفظا انتهى وهو مبني على ما
قاله النووي والمص ذهب الى خلافه حيث قال في مفتاح الحصن وان جمع
بين الصلوة والسلام فيقال صلى الله عليه وسلم فهو الاولى والافضل

والاكمل

والاكمل ولو اقتصر على احدهما جاز من غير كراهة فقد نص عليه جماعة
من السلف منهم الامام مسلم في اول صحيحه وهلم جرا حتى الامام ولي الله ابو
القاسم الشاطبي في قصديته اللامية والرائية وقول النووي وقد نص العلماء
او من نص منهم على كراهة الاقتصار على الصلوة من غير تسليم انتهى فليس
بذلك فاني لا اعلم احدا نص على ذلك من العلماء ولا من غيرهم اقول ولا دلالة
في الاية للجمع بينهما على وجه المعية واما قول من قال يكره تركه ولو خطا
فخطا، ثم لا شك ان الاضافة في نبيه ومصطفاه عهدية وهو الفرد الاكمل
ممن اتصف النبوة والاصطفائية لكن مع هذا اوضح المصنف بقوله
محمد واله وصحبه ومقرئ القران مع محبه بجر محمد على انه بدل او عطف
بيان وهو علم ماخوذ من محمد مبالغة حمد لما اقتضاه من الصيغة التفعيلية
ثم نقل من الوصفية الى العلمية والمراد باله اقاربه واهل بيته او جميع اتباعه
من امته فعطف صحبه من باب عطف الخاص على العام فلا يحتاج الى قول ابن

ذكر الخاص على العام

المصنف والتقدير وصحبه غير الال ليقوى العطف بحيث ان الاصل فيه المغايرة
لكن نقول يكفي فيه المغايرة الاعتبارية واختيار الال على الاهل لان الال
مختص بذوي الشرف واما على المعنى الاول فبينهما عموم وخصوص من وجه
فتامل فان الصحب بفتح الصاد وبكسرها اسم جمع كركب للراكب وهو اختيار سيبويه
وقيل جمع لصاحب وهو مختار الاخفش وضعف بانه لا يجمع فاعل على فعل

والصحيح في حد الصحابي انه من لقي النبي صلى الله تعالى عليه وسلم مؤمنا به ومات
على الايمان من غير تخلل بالردة وقد حققنا هذا البحث في شرحنا شرح النخبة
والمراد بمقرئ القرآن معلمه وهو نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم والمراد بمقرئ القرآن
معلمه وهو وسلم وآله واصحابه واتباعه ولا بدع في توارد التصلية باعتبار الصفات
المختلفة فلا يحتاج الى التخصيص الاقراء بالتابعين وغيرهم ممن بعدهم كما ذكره
ابن المصنف والضمير في صحبه راجع الى القرآن وهو صادق لعموم اهل الايمان فلا
يحتاج الى تقييده بالعامل كما ذكره الشيخ زكريا او الى مقرئه وهو ابلغ في مقام
البرهان ثم هو اعلم من ان يكون قارئا او غيره لان المرء مع من احب وقيل الضمير
في صحبه راجع الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو في غاية من البعد وكذا قول الشارح
مقرئ اصله مقرئين وسقط النون بالاضافة وفي الجمع بين الاول والصحب ايماء
الى اعتقاد اهل السنة خلافا للخوارج والرفضة ابعدهم الله تعالى عن مرتبة المحبة
تنبيه وقع اختلاف بين اكابر الامة في ان النبوة افضل ام الرسالة ولكل وجهة
اذ النبوة المجردة من حيث التوجه الى الله تعالى واخذ الفيض منه سبحانه اولى
من حيث التوجه الى الخلق وايصال الفيض اليهم الا ان الرسول من حيث انه كامل
مكمل افضل من النبي من حيث انه كامل مع ان الرسالة متضمنة في الولاية فله المرتبة الجمعية
المستفادة من صفة الاصطفائية فان الكامل الواصل الى مرتبة جمع الجمع لا يحجبه
الكثيرة عن الوحدة ولا الوحدة عن الكثرة واما عبارة بعض الصوفية ان الولاية

افضل

افضل من النبوة فيعنون بها ان ولاية الرسول افضل من نبوته لسبق لا مطلقا
ليلزم منه ان يكون الولي افضل من النبي اذ لم يقل به احد من اهل الاسلام واما قول
الحليمي يحصل الايمان بقول الكافر امنت بمحمد النبي بخلاف محمد الرسول لان النبي
لا يكون الا لله والرسول قد يكون لغيره فمبني على الاستعمال العرفي الا ان لفظ
الايمان يمنع من حمله على المعنى العرفي كما لا يخفى على اهل الايقان وفي البيت ايماء الى
قوله عليه السلام اغد عالما او متعلما او سامعا او محبا ولا تكن الخامسة فتهلك
رواه البزار والطبراني عن ابي بكرة وبعد ان هذه مقدمة اي بعد ما تقدم
من الحمد والصلوة وهي كلمة يؤتى بها للانتقال من غرض او اسلوب الى اخر يستحب
الاتيان بها في الخطب والمكاتبات اقتداء بالنبي عليه السلام كذا ذكره خالد وفيه
ان الاتيان باما بعد هو مستحب بالجملة وانما الكلام في بعد ولا يبعد ان يقال
ما لا يدرك كله لا يترك كله خصوصا في ضرورة الكلام مع احتمال تقدير اما لتحصيل
المرام هذا وقد روى عبد القاهر الرهاوي في الاربعين بالاسانيد عن اربعين
صحابيا انه عليه السلام كان يأتي بها في خطبه وكتبه قال ابن مصنف وتقدير
المضاف اليه محذوف في هذا البيت وفيه ان التقدير مغن عن المحذوف وكذا
عكسه والرواية بضم الدال وان اجاز هشام فتحها لكن انكره النحاة واما تجويز
الفراء رفعه منونا وكذا نصبه فليس هذا محله واما ما ذكره شارح عن بعض
مشايخه من ان وجه الرفع والتنوين كونه فاعلا ليكن المقدرة في قولهم مهما

يكن من شيء بعد فابعد عن التحقيق والله ولي التوفيق وهذه اشارة الى الرسالة
او الارجوزة او القصيدة وهي ان توخر الخطبة عن فراغ المقدمة حسية وان تقدمت
عليه ذهنية ومنه قوله تعالى ذلكم الله وتلك الجنة والمقدمة طائفة من العلم
كمقدمة الجيش وهي بكسر الدال من قدم اللازم بمعنى تقدم ومنه قوله تعالى
لا تقدموا بين يدى الله ورسوله اى لا تتقدموا وقيل في الاية ان المفعول مقدر
اى لا تقدموا امرا وتكلف بعضهم هنا ايضا وقال المعنى هي مقدمة نفسها
على غيرها ويجوز فتح الدال على لغة قليلة كمقدمة الرحل من قدم المتعدى
واقتصر عليه بحرف في شرحه واما قول جمع من الشراح ان هذه طائفة من علم
التجويد فليس على ظاهره لان التجويد احد مسائلها كما سياتى بيانه في محلها
اللهم الا ان يقال ينسب اليه تغليبا لكونه المراد الاصلي منها وقول خالد
ويقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه الشروع في مسائله ومقدمة الكتاب
لطائفة من كلامه قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع فيه بسببها
يوهم ان المراد ههنا بالمقدمة احد معنيي المقدمة المتقدمة وليس كذلك
بل المراد بها طائفة من مسائل علم القراءة ينبغي الاهتمام بها والاعتناء بشانها
كما اشار المصنف اليه بقوله فيما على قارئه ان يعلمه اى في بيان ما يجب
على كل قارئ من قراء القرآن علمه وابعد من قدر مضافا قبل ان يعلمه
وقال تعلمه او تعليمه وتجويز شارح كون ما مصدرية في غاية غرابة من قواعد

العربية واما قول ابن المصنف هذه مقدمة مغنية لم عن غيرها فليس على اطلاقه
واعلم ان هذه المقدمة ارجوزة من بحر الرجز واجزاؤه مستفعلن ست مرات
اذ واجب عليهم محتم بالاشباع ضمة الميمين قبل الشروع اولا ان يعلموا
اذ تعليل للوجوب المقدر في ضمن قوله فيما على قارئه كما ذكره ابن المصنف وغيره
وقال شارح للوجوب المفهوم من على لا من مقدرة كما توهمه بعضهم لتصريحهم
بانها قد يراد بها الوجوب قلت لم يذكر صاحب المغني ولا صاحب القاموس من معانيها
الوجوب وانما الوجوب مستفاد منها بقرينة المقام الدال باعتبار متعلقه
على المرام ثم الوجوب الشرعي ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه والعرفي ما لا بد
منه في فعله ولا يستحسن تركه فيجب حمل كلام المص على المعنى الاصطلاحي وهو
لا ينافي الوجوب الشرعي في بعض الصور من الفن العرفي ولا يجوز حمله على المعنى
الشرعي لان معرفة جميع ما في هذه المقدمة ليس من هذا القبيل الا اذا حمل على
وجوب الكفاية فقول شارح اراد بالوجوب هنا الوجوب الشرعي واما ما
ذكره بعضهم من انه يراد به ما لا بد منه مطلقا وحمل عليه كلام الناظم ههنا
فمحمول على من امكنه التجويد بطبعه وسليقته كالعرب الفصحاء وغيرهم ممن
نذقه الله تعالى ذلك بالجبلة وطبع عليه فلا شك انه ليس معناه الوجوب
عند الفقهاء الذى يعاقب على تركه واما من لم يتصف بما ذكر فلا بد في حقه
من التجويد وعليه يحمل كلام الناظم ويراد به الوجوب الشرعي انتهى فينبغي

على ما يجوز عند الشافعي من الجمع بين الحقيقة والمجاز في اطلاق واحد كما
اختاره الشيخ ذكريا بقوله اذ واجب صناعة يعني لا بد منه مطلقا وشرعا
يعني يأثم تاركه اذا اوهم خلل المعنى او اقتضى تغيير الاعراب والمبنى والتحقيق
المرضي عند الكل ما قدمناه مع ان هذه المقدمة ليست منحصرة في بيان التجويد
فقط كما تقدم والله اعلم قال ابن المصنف ضمير عليهم راجع على كل المقدر
في قوله فيما على قارئه وتبعه خالد ولا يحتاج الى ذلك فان المراد به جنس قارئ
القرآن واعرب شارح في قوله الضمير الى القارئ لان لامه التي للاستغراق في
معنى كل قارئ ونبه على انه كذا في بعض النسخ انتهى ولا يستقيم له ذلك
لعدم اتزان البيت به كما لا يخفى وقوله محتم تأكيد لقوله واجب اذ قد لا يكون
الواجب فرضا لازما وقوله قبل الشروع ظرف لواجب واكد بقوله اولا اي
يجب عليهم قبل الشروع في قراءة القرآن وفي ابتداء قصدهم تعلم الفرقان
ان يعلموا **مخارج الحروف والصفات** لا قبل ان يشرع في ادائه على الشيخ كما قاله
بحرق فانه حينئذ يأخذ العلم والعمل بالاداء عن افواههم وسماعهم **ليلفظوا**
بافصح اللغات وفي نسخة صحيحة لينطقوا قيل وهذه هي النسخة
التي ضبطت عن لفظ الناظم اخرا والمؤدى منهما واحد الا ان النطق يشمل
الحرف الهجائي بخلاف اللفظ فانه موضع للمركب ولو على سبيل الغالبية
كما يشير اليه قوله تعالى ما يلفظ من قول والمراد بافصح اللغات مطلقا او افصح

من لغات سير العرب العرباء فان المراد به لغة قريش وهم قومه صلى الله عليه
وسلم لقوله تعالى وما ارسلنا من رسول الا بلسان قومه ولقوله صلى الله
عليه وسلم احبوا العرب لثلاث لاني عربي والقرآن عربي ولسان اهل الجنة
في الجنة عربي والحديث اخرجه الطبراني والحاكم والضياء عن ابن عباس
وسيأتي تحقيق معنى المخرج والحرف وصفته في محله اللائق به لتفصيله فان هذا
مقام اجمال ما في هذه الرسالة بمنزلة فهرس الكتب ولذا قال في هذا الباب
محرري التجويد والمواقف وما الذي رسم في المصاحف باتباع كسرة الفاء
لحذف الياء ورسم بتشديد السين المكسورة وفي نسخة بتخفيف اي كتب
والمعنى حال كونهم علماء المخارج والصفات طالبي تجويد القرآن واتقانه من تحسينه
واعماله ومريدي معرفة المواقف والمبادي من الكلمات القرآنية ومعرفة
مرسوم المصاحف العثمانية لانه احد اركان القرآن والركنان الاخران التواتر
وموافقة العربية وحذف المبادي من باب الاكتفاء كقوله تعالى سرابيل تقيكم
الحر اي والبرد والمراد بالموقف الموضع الذي يحسن الوقف عليه فهو اسم
مكان لا مصدر بمعنى الوقف كما قال خالد ولما لم يستوف المصنف جميع ما
يتعلق بالرسم على ما تقرر عند الشاطبي رحمه الله تعالى في قصيدته الرائية بل اكتفى
بالمقدار المحتاج اليه في القواعد الوفاقية بين ما رسم بقوله **من كل مقطوع**
اي ما يكتب من الكلمات مقطوعا عما بعده من الحروف كما قال الرومي **وموصول بها**

اى فيها لو الضمير يعود الى المصاحب وتاء انثى لم تكن تكتب بها اى بها، وقصر
كما هو قراءة حمزة فى الوقف على الهمزة لا كما قال ابن المصنف وتبعه غيره انه للضرورة
وتكتب فى الاصل مرفوع لانه خبر كان وانما ادغم على مذهب السوسى فى ادغام
الكبير والمعنى تاء تانيث لم تكتب بتاء مربوطة بل تكتب بتاء مجرورة كما يجئ
تحقيقه وبيان فوائد كل فى محله وفى الجمع بين المقطوع والموصول صنعة الطباق
وهو الجمع بين معنيين متقابلين وفيما بينهما وبينها صنعة الجناس وهو الجمع
بين متشابهين فى اللفظ والخط واعرب شارح فى قوله ما الاستفهامية فانها
اما ان يكون زائدة او موصولة مؤكدة وعلى كل تقدير عطفت على التجويد لا على
مفعول يعلموا كما قاله الشارح فانه فى محال العبد والله اعلم مخارج الحروف
اى العربية الاصول سبعة عشر اى مخارجها وهو موضع الخروج فى الاصل
لكنه هنا عبارة عن الحيز المولد للحرف كذا قاله جماعة من الشراح والاظهر انه
موضع ظهوره وتميزه عن غيره ولذا قالوا فى تعريف الحرف وهو صوت معتمد على
مقطع محقق وهو ان يكون اعتماده على جزء معين من اجزاء الحلق واللسان والشفة
او مقطع مقدر وهو هواء الفم اذ الالف لا معتمد له فى شئ من اجزاء الفم بحيث
انه ينقطع فى ذلك الجزء ولذا يقبل الزيادة والنقصان ثم المراد بالحرف حرف المبنى من الحروف
الهجائية لا الحرف المعنى مما هو مذكور فى كتب العربية واصل الحرف معناه الطرف وانما سميا
حرفا لان حرف التهجى طرف الاصوات وبعض منها وحرف المعنى طرف اى جانب مقابل

للمعنى الاسم والفعل حيث يقعان عمدة فى الكلام وهو لا يقع الا فضلة فى المرام
ومادته الصوت والصوت وحده هواء متموج لتصادم جسمين ومن ثم عم
به ولم يختص بالانسان بخلاف الحرف فانه يختص بالانسان وضعا والحركة عرض تحله
على خلاف فى ذلك يطول بحثه ولا طائل تحته ثم الاصول فى الحروف العربية تسعة
وعشرون حرفا باتفاق البصريين الا المبرد فانه جعل الالف والهمزة واحدا
محتجا بان كل حرف يوجد مسماه فى اول اسمه والالف اوله همزة واجيب بلزوم
ان الهمزة تكون هاء لانها اول اسمها والتحقيق فى الفرق بينهما ان الالف لا يكون
الا ساكنة ولا يتصور ان يوجد لها اسم يكون مسماه ساكنا والهمزة انما يكون
متحركة او مجزومة فكان حقها ان يقال لها امزة لكنها ابدل منها هاء ولذا
قيل دليل تعددها ابدال احدهما من الاخر كما حقق فى الاول والاهل واراق
وهراق والشئ لا يبدل من نفسه والحاصل ان الالف على نوعين لينية وغيرها
فهو اعم لغة واعتبارا وان كان متغايرا لحقيقة الهمزة اصطلاحا وان مخرج
الهمزة محقق ومخرج الالف مقدر هذا وقد قال سيبويه وتبعه الاكثر على ما نقل
الجعبرى ان مخارج الحروف ستة عشر فجعل الالف من مخرج الهمزة كما اختاره الشاطبى
والواو والياء الساكنين اعم من المد واللين من مخرج المتحركين وقال الفراء واتباعه
اربعة عشر فجعل مخرج النون واللام والراء واحدا والجمهور على ان لكل واحد مخرجا
كما سيأتى تحقيقه وقال الخليل وهو شيخ سيبويه واتباعه من المحققين وهو الذى

عليه الجمهور انها سبعة عشر كما اشار اليه المصنف بقوله على الذى
يختاره من اختبر اى بناء على قول من اختار ذلك باختياره الاقوال وتمييزه
بين الاحوال واختيار المضارع لحكاية الحال الماضية واغرب شارح حيث
قال اى على القول الذى يختاره منا في بين الاقوال ممن سبق اختباره للحروف
والعجب من هذا حيث اعجب بكلامه وقال بهذا المعنى غنى عن تاويل المضارع
بالمضى كما جنح اليه ابن الناظم وغيره ويخص هذه المخارج الحلق واللسان و
والشفة وزاد جماعة منهم الشاطبى والناظم الجوف والخيشوم هذا
واذا اردت ان تعرف مخرج حرف صريحا بعد تلفظك به صحيحا فسكنه او
شدده وهو الاظهر وادخل عليه همزة وصل باى حركة واصغ اليه السمع
فحيث انقطع الصوت كان مخرجه المحقق وحيث يمكن انقطاع الصوت في
الجملة كان مخرجه المقدر فتدبر ثم اذا سئلت عن التلفظ بحرف من كلمة وكان
ساكنا حكيته بهمزة وصل وان كان متحركا حكيته بهاء السكت لانه لما سال
الخليل اصحابه كيف تلفظون بالجيم من جعفر فقالوا جيم قال انما لفظتم
بالاسم لا بالمسمى لكن قولوا جه واغرب شارح هنا حيث اعترض على الجعبرى
وابن الناظم في قولهما والصوت هواء يتموج بتصادم جسمين فقال الذى
عليه اهل السنة الصوت كيفية تحدث بمحض خلق الله تعالى من غير تاثير
لتموج الهواء او القرع او القدم خلافا للحكماء في زعمهم ان الصوت كيفية

في الهواء

في الهواء بسبب تموج الى ما ذكرنا فانه كلام غير محرر نشاء من غير تامل وتدبر و
التحقيق ان مذهب اهل السنة هو ان لا تاثير لغير الله وان الاشياء قد توجد بسبب
من الاسباب لكن عند خلق الله اياه كما انه سبحانه وتعالى يخلق الشبع بسبب الاكل وهو قادر
على ان يشبع من غير اكل وان يجعل الاكل سبب الزيادة الجوع كما هو مشاهد في المستسقى
والمبتلى بجوع البقر ثم اعلم ان الحروف المذكورة هى الاصول الاصلية وثم حروف
فرعية تكون ممتزجة بالاصلية للعلل المقتضية لها ليس هذا محلها وهى الهمزة
المسهلة بينها وبين الالف او الواو او اليا وكذلك الالف الممالة واللام المفخمة
والصاد المشمة والنون المخفات وهذه الحروف الخمسة كلها فصيحة جاءت بها
القرات الصحيحة والروايات الصريحة وقول خالد والشين كالجيم في نحو اجدف
من الحروف المتفرعة المستحسنة وجدت في القراات وغيرها من فصيح الكلام
خطاء ظاهر في مقام المرام واما الكاف العجمية وكذا الزاء والباء الفارسية فليست
من لغات العرابية وان كانت لغة لبعض العرب المصرية او اليمانية ثم اعلم
ان شارحا ذكر هنا حديثا عن مشايخه في حاشية على الازهرية مما يلوح لوائح
الوضع عليه في المرتبة الاظهرية ثم قال التحقيق ان لكل حرف مخرجا مخالفا
لمخرج الاخر والا لكان اياه فيكون الحكم تقريبا قلت هذا التعليل بعيد
من التحقيق فان الجمهور مع ارباب التدقيق جعلوا الحروف متعددة مخرجا

ولحد بناء على ان التمييز حاصل باعتبار اختلاف الصفات وان كان الاتحاد باعتبار
ذوات ولذا قيل ان معرفة المخرج بمنزلة الوزن والمقدار ومعرفة الصفة بمنزلة
المحك والمعيار **فالف الجوف واختاها وهي حروف مد للهواء تنتهي**
ضبط الجوف بالرفع على تقدير مخرجها قبل الجوف او بعده او مخرج الف الجوف وبالجر
على انه من باب الاضافة الى الظرف نحو صائم النهار وقائم الليل او الاضافة لامية
او لادنى ملابسة وفي نسخة للجوف الف وهو غير متزن ثم قوله واختاها
اي كذلك والمراد شبيهتاها بان تكونا ساكنتين وحركة ما قبلهما من جنسهما
بان يكون قبل الواو ضمة وقبل الياء كسرة وجعلت الالف اصلا لانها لا تختلف
عن حالها اصلا لا وقفا ولا وصلا بخلاف غيرها فصح قوله وهي حروف اي حروف
مدية لا يتحقق وجودها الا بعد ها قدر الف وتسمى المد الاصلي والذاتي
والطبيعي وقد يزاد بسبب من اسباب المد الفرعي كما سيأتي بيانه في مقامه الوضعي
وتسمى هذه الحروف ايضا اللينية وان كانت اللينية تختص لكونها ساكنة ولا تكون
حركة ما قبلها من جنسها كخوف وغير والتحقيق ان هذه الحروف تسمى حروف العلة
بالمعنى الاعم سواء تكون متحركة او ساكنة حركة ما قبلها من جنسها ام لا ثم حروف
المد واللين ثم اللين بالوجه الاخص وهو مختص بالواو والياء دون الالف كما سيأتي
وهذه الحروف تنتهي الى هواء الفم من غير اعتماد على جزء من اجزائه ولذا يقال لهذه
الحروف جوفية وهوائية وقول ابن المصنف مخرجهن من جوف الفم والحلق فيه فانهن



لا حيز لهن

لا حيز لهن محقق منتهى اليه بل تنتهي بانتهاء الهواء الفم وهو الصوت ولذا
يقبل الزيادة والنقصان في مراتبها وقول الشارح الرومي كل حال هواء ليس بخال عن
قصور بل كل حال محل هواء ثم ان هن بالصوت المجرد لاشبه منهن بالحروف وتميزن
عن الصوت المجرد بتصعد الالف وتسفل الياء واعتراض الواو فنسبت الى الجوف
لانه اخر انقطاع مخرجها وحيث لزمت الالف هذه الطريقة المعتادة من كونها ساكنة
وحركة ما قبلها من جنسها وهي الفتحة لم يختلف حالها لانها دائما تكون هوائية
بخلاف اختاها فانهما اذا فارقتاها في صفة المشابهة صار لهما حيز محقق ومن
ثم كان لهما مخرجان مخرج حال كونهما مدتين ومخرج حال كونهما متحركتين ثم
كل حرف مسا ولمخرجه اي لمقداره لا يتجاوزه ولا يتقاصر عنه الاحروف المد فانها
دون مخرجها ومن ثم قبلت الزيادة في المد الى انقطاع الصوت وسميت حروف
المد واللين لانها تخرج بامتداد ولين من غير كلفة على اللسان لاتساع مخرجها
فان المخرج اذا اتسع انتشر الصوت وامتد ولان واذا ضاق انضغط فيه الصوت
وصلب ثم التحقيق ان معنى جعل سيبويه الالف من مخرج الهمزة ان مبداه مبدا الحلق
ويمتد ويمر على جميع هواء الفم فيرتفع النزاع وهذا ايضا معنى قول مكي في الرعاية
لكن الالف حرف يهوي في الفم حتى ينقطع مخرجه في الحلق فنسب في الخروج الى الحلق
لانه اخر خروجه اذ لا منافاة بين ان يكون مبداه مبدا الحلق وانقطاع مخرجه
في الحلق لان المد ليس له اعتماد على شيء من اجزاء الفم بل يبتدئ من الحلق وينتهي الى الصوت

الناشى من الحلق وهذا معنى قول الدانى لا معتمد للالف فى شى من اجزاء الفم وعلى هذا وهو
ان يكون مبدؤه الحلق او منقطع مخرجه محمل جعل الشاطبى وغيره الالف حلقيا
ويبنى قوله مع غيرهم فى هذه الحروف اعنى الواو والياء على غير المدية هذا وقال
الناظم فى النشر والصواب اختصاص هذه الثلثة بالجوف دون الهمزة لانه اصوات
لا يعتمد هن على مكان يتصلن بخلاف الهمزة ثم اعلم انه قدم حرف المد على سائر
الحروف لعموم مخرج المدية وكونها بالنسبة الى المخارج البقية بمنزلة الكلى
فى جنب الجزء فيستدعى التقديم من هذه الحيثية وان كان المناسب تاخيرها
عنها باعتبار ان حيزها مقدر وما حيزه مقدر فهو حقيق بان يوخر
عما حيزها محقق ثم اعلم ان كل مقدر لم يكن منتصا وله نهايتان اى طرفان
وغايتان ايتهما فرضت وله كان مقابله اخره ولما كان وضع الانسان على الانتصاب
مخالفا بوافى الحيوان لزم منه ان يكون راسه اوله ورجلاه اخره فاذا كان كذلك كان
اول المخارج الشفتين واولهما مما يلى البشرة وثانيهما اللسان واوله مما يلى الاسنان
واخره مما يلى الحلق وثالثها الحلق واوله مما يلى اللسان واخره مما يلى الصدر
ولو كان وضع الانسان على التنكيس لانعكس ولما كان مد الصوت الهواء
الخارج من داخل كان اوله اخر الحلق واخره اول الشفتين فرتب الناظم رحمه الله الحروف
باعتبار الصوت وفاقا للجمهور حيث قال فالف الجوف فرتب تسمية المخارج باعتبار
وضعها الاصلى حيث جعل الاقصى وهو الابعد مما يلى الصدر والادنى وهو الاقرب

مقابله

مقابله فقال ثم لاقصى الحلق همز لاهاء اى لابعده من الفم حرفان وهما همز وهاء
وحذف العاطف رعاية للوزن ومنهم من ضم الالف اليهما وجعلها بعدها
كالشاطبى ونسب هذا القول الى سيبويه ونقل عنه ايضا تقديم الالف على الهاء كما
يفهم من كلام الجاربردى وقيل الهمزة والهاء فى مرتبة واحدة وقيل الهمزة
اولى ثم لوسط فعين حاء وحقهما ان يقال عين فحاء وغير للضرورة واوسط
الشى حركة ما بين طرفيه كاوسط فاذا سكنت كان ظرفا او هما فيما هو مصمت
كالحلقة فاذا كانت اجزاؤه متباينة فبالاسكان فقط او كل موضع صلح فيه بين
فهو بالتسكين والا فبالتحريك كذا فى القاموس فقول شارح سين وسط
ساكنة على لغة ضعيفة ضعيف وفى نسخة ومن وسط بالتحريك وفى نسخة
وما لوسط فعين حاء فلا اشكال فى الفاء وتقديم العين على الحاء كلام سيبويه
وهو قول مكى ونص ابو الحسن بن شريح على ان الحاء قبل العين وهو كلام
المهدوى وغيره ادناه غين خاء ها والقاف اى اقرب الحلق الى الفم
وهو اوله من جانب الفم مخرج غين وخاء ها والاضافة اليهما لادنى ملابسة
وهى الشاركة فى الحروف الهجائية او فى صفة الحلقية او فى الاتصاف بالمعجمة
وتقديم الغين على الخاء هو مختار سيبويه ايضا وعليه الشاطبى وتبعه الناظم
ونص مكى على تقديم الخاء وقال ابن حروف النحوى ان سيبويه لم يقصد ترتيبا
فيما هو مخرج واحد فهذه ثلثة مخارج لستة احرف وتسمى هذه الحروف الحلقية

لخروجهن من الحلق في الجملة وقوله والقاف بتقدير مضاف اى ومخرجها اقصى
اللسان فوق ثم الكاف بضم قاف فوق على تقدير مضاف اى فوق الكاف
لان ما يلي الحلق من اللسان بعد فوقا وما يقابله تحتا الملبق من النكتة في اعتبار
مبدا الصوت في ترتيب المخارج او المراد به اقصى اللسان وما فوقه من الحنك الاعلى
ثم الكاف اى مخرجها اقصى اللسان اسفل والوسط فجيم الشين يا اى اسفل
من القاف وهو مبنى على الضم مثل فوق ظرف للكاف السابق اى في اسفل اللسان
بالنسبة الى القاف واريد به ما تحته من الحنك الاعلى وهو اقرب الى الفم من القاف
ويقال لهما اللهوية لانهما تخرجان من اخر اللسان واللهاة اللحمة المشرفة على الحلق
وقيل اقصى الفم واللام في الوسط بدل من المضاف اليه اى وسط اللسان او مع ما يحاذيه
من وسط الحنك او وسطها فمخرج الجيم والشين والياء وفي نسخة فجيم الشين بحذف
تنوين الجيم وعطف الشين والياء وتنكيره وعرف بحسب ما استقام له الوزن
في هذا المقام وقصر الوقف للضرورة وقال المهدوى ان الشين تلي الكاف ثم الجيم
والياء تليان الشين كما حكاه عن الناظم وتسمى الحروف الثلثة الشجرية لانها
تخرج من شجر اللسان وما يقابله والشجر منفتح الفم ~~الحروف الثلثة الشجرية~~ لانها
وقيل مجمع اللحيين والمراد بالياء غير الياء المدية والضاد من حافته اذ وليا
اى ومخرج الضاد من جانب اللسان وطرفه اذ قرب الجانبان اى احدهما فالتذكير
باعتبار معنى الحافة او لاكتسابه التذكير من الاضافة والالف للتثنية والحكم لكل واحد

منهما على انفراده وقيل الالف للاطلاق اى قرب جانب اللسان الاضراس من ايسر
او يمناها اصلها الاضراس فنقلت حركة الهمزة الى اللام واكتفى بها عن همزة
الوصل على احد الوجهين في امثاله كما يستفاد من الشاطبية وتبدا بهمزة
الوصل في النقل كله وان كنت معتدا بعارضه فلا وابعد شارح حيث قال الرواية
في الاضراس هو النصب على انه مفعول وليا والفاعل مستتر عائد الى اللسان
وبعده من وجهين لفظا ومعنى اما لفظا فلان الضمير يرجع الى المضاف دون
المضاف اليه غالبا واما معنى فلانهم اعتبروا الولى بين الاضراس والحافة لا بين
الاضراس مطلق اللسان ثم قال ولو قيل برفعه على الفاعلية فيكون المراد اذ وليه
الاضراس لكانت ملائمة لعباراتهم اقوى لانهم اعتبروا ايضا ولى الاضراس بالحافة
دون العكس انتهى ولا يخفى ما في قوله ايضا وقوله دون العكس من المنافاة
مع ان القرب والميل انما هو من حافة اللسان الى الاضراس دون العكس لبقائها
في محلها واما ما اسند اليه صلى الله تعالى عليه وسلم تبعا للشيخ زكريا من قوله انا
افصح من نطق بالضاد فقد صرح الحفاظ منهم الناظم بانه موضوع والمعنى تخرج
الضاد من طرف اللسان مستطيلة الى ما يلي الاضراس من جانب الايسر وهو الايسر
والاكثر ومن الايمن وهو اليسير العسير المعتبر او من الجانبين وهو من خصوصية سيدنا
عمر رضي الله تعالى عنه وهو معنى قول الشاطبي وهو لديهما يعز وباليمنى يكون مقللا
وكان حق المصنف ان يقول من او يمين او يسراها او يمناها لكن غاير بينهما ضرورة

والضمير في يعناها الى الاضراس او الحافة وهما متلازمان ثم الحافة بتخفيف الفاعل
ماذكره في القاموس في مادة الاجوف وتوهم الجعبري كونه من المضاعف فقال خفف
للوزن ثم اعلم ان الاسنان على اربعة اقسام منها اربعة تسمى ثنايا ثنتان من فوق
وثنتان من تحت من مقدمها ثم اربعة مما يليها من كل جانب واحدة تسمى رباعيات
ثم اربعة كذلك تسمى انيابا ثم الباقي تسمى اضراسا منها اربع تسمى ضواحك
ثم ست طواحن ثم اربع نواجذ ويقال لها اضراس الحلم وضرس العقل وقد لا يوجد
في بعض افراد الانسان واغرب شارح حيث قال سقطت همزة الوصل في الاضراس
والمراد بالاضراس الاسنان وشارح اخر قال اراد بها الطواحن انتهى فالتحقيق
ان المراد بها الاضراس العليا من احد الجانبين سيما مما حاذى وسط اللسان بقرينة
ذكره بعده منتهيا الى اول مخرج اللام والله اعلم بالمرام والام ادناها لمنتهاها
اى ومخرج اللام اقرب بالحافة واولها الى نهايتها او الى منتهى طرفها كما قال الشاطبي
وحرف بادناها الى منتهاه قد يلي الحنك الاعلى اى حرف منها بادنى الحافة واصلا الى
منتهى اللسان على ماذكره الجعبري فاللام بمعنى الى وقيل اللام للاختصاص الى الاقرب
المخصوص بمنتهى حافة اللسان ولا يخفى ما فيه من التكلف في البيان ثم المراد من الحنك
الاعلى من اللثة في سمت الضاحك لا الثنية خلافا لسيبويه واللثة بضم فتخفيف مثلثة
منبت الاسنان ويسمى اللهاة وهي اللحمة المشرفة على الحلق والثنية مقدم الاسنان
والضاحك كل سن يبدو من مقدم الاضراس عند الضحك والحاصل ان مخرج

اللام

اللام مادون اول احدى حافتي اللسان وذلك لان ابتداء مخرج اللام اقرب الى مقدم
الفم من مخرج الضاد وينتهي الى منتهى طرف اللسان وما يحاذي ذلك من الحنك الاعلى
فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية وليس في الحروف اوسع مخرجا منه
واغرب شارح في قوله ادنى حافة اللسان اى اخرها والنون من طرفه تحت اجعلوا
بنصب النون على انه مفعول مقدم لقوله اجعلوا وتحت مبني على الضم وطرفه
بفتحتين اى في اجعلوا مخرج النون من طرف اللسان وهو راسه واوله مع ما يليه من اللثة
مائلا الى ما تحت اللام قليلا وقيل فوقها وهو اضيق من مخرج اللام وقيل النون مبتدا
بتقدير مخرج ومن طرفه خبره وتحت ظرف اجعلوا ومفعوله محذوف اى اجعلوا
النون تحت اللام والرا يدانيه لظهر ادخل بقصر الرا ضرورة وباشباع هاء يدانيه
لغة اى ومخرج الرا يقارب مخرج اللام لكنه الى ظهر من اللسان ادخل وهذا معنى
قول ابن المص والرا من ظهر راس اللسان ويحاذيه من لثة الثنيتين العليتين
وقال المص في النشر مخرج النون من طرف اللسان بينه وبين ما فويق الثنايا
العليا غير انها ادخل في ظهر اللسان قليلا وقال الشاطبي وحرف يدانيه الى
الظهر مدخل قال ابو شامة يعني يداني النون وهو الراء يخرج من مخرجها لكنها
ادخل في ظهر اللسان قليلا من مخرج النون لانحرافه الى اللام وقال ابن المصنف
في شرحه اى اكثر انحرافا الى ظهر اللسان من النون ثم المراد بالظهر ظهر اللسان لا ظهر
طرفه كما اختاره خالد ويمكن ان ان يكون التقدير والرا يقاربه مائلا الى ظهر

وهذا القول ادخل واقرب الى التحقيق فانه مذهب الحذاق واهل التدقيق كسيبويه
ومن وافقه وذهب الفراء وقطرب والجرمي الى ان اللام والنون والراء من راس اللسان
او مخافته وهذه الثلاثة تسمى ذلقية وذولقية لانها من زلق اللسان وهو طرفه وحده
ثم ادخل مفرد يقرأ باشباع الضمة وافرد في نسخة ادخلوا باثبات الواو بصيغة
الجمع وهو يحتمل الامر والمضي واغرب بحرف في قوله اي ويخرج هذه الثلاثة من ادنى
حافة اللسان ممتدا الى منتهيها الا ان اللام يخرج من ادناها والنون من طرف اللسان
والراء يدانى لمخرج النون داخلا الى ظهر راس اللسان فلا يكون ح مقدم على مخرج
النون والطاء والدال وتا منه ومن عليا الثنايا والصفير مستكن بتخفيف
النون مراعات للوزن قال خالد المراد بالثنايا في هذه المواضع الثنيتان وانما عبر الناظم
رحمه الله بلفظ الجمع لان اللفظ به اخف مع كونه معلوما انتهى ويمكن ان يحمل
على القول بان اقل الجمع اثنان والتحقيق ان الثنايا اربعة لمنان متقدمة اثنتان
فوق واثنتان تحت فالتقدير عليا الاثنان الثنايا اي العليا منها وانما اشكل
اذا قيل التركيب من اضافة الصفة الى الموصوف اي مخرج الطاء والدال والتاء
من طرف اللسان ومن الثنايا العليا يعني مما بينه وبين اصول الثنايا العليا
معتدا الى الحنك الاعلى ولا معنى لقول شارح بان اي امام من اصولهما او من وسطهما
ويقال لهذه الحروف الثلثة نطعية لخروجها من نطع الغار الاعلى اي سقفه والغار
داخل الحنك والتحقيق انها انما سميت نطعية لمجاورة مخرجها الغار الاعلى وهو

سقفه للخروج بها منه فتامل يظهر لك وجه الخلل ثم اخبر ان حروف الصفير
وهي الصاد والزاي والسين كما سيذكرها الناظم في بيان الصفات مستقر
خروجهن منه ومن فوق الثنايا السفلى اي من طرف اللسان من اطراف الثنايا
السفلى كذا قال ابن المصنف وفيه بحث لان الناظم اعتبر فوق الثنايا السفلى الذي
هو تحت العليا بعينه ويريد به ما بينهما وهو لم يعتبر ذلك اذ طرف الشيء
غير فوقه نعم يمكن التوفيق بحمل الفوق على الطرف لمجاورته اياه مجازا وقال
الشاطبي ومنه ومن بين الثنايا ثلاثة اي وثلاثة منها من راس اللسان ومن
بين الثنايا السفلى قاله الجعبري وقال ذكريا وعبارة الشاطبي رحمه الله من بين
الثنايا يعني العليا ولا منافاة فهي من طرف اللسان ومن بين الثنايا العليا والسفلى
انتهى ويقال لهذه الثلثة اسلية لخروجهن من اسلة اللسان وهو مستدقه و
الثاء والذال وثا العليا اي مخرج هذه الثلثة خاص للثنايا العليا منه فيهما
اي من طرف اللسان واطراف الثنايا العليا ويقال لهذه الثلثة لثوية لخروجها
من اللثة وهي منبت الاسنان وبه تم مخارج اللسان وهي عشرة وحروفها ثمانية
عشر حرفا وانما قدم المص حروف الصفير على اللثوية تبعا لسيبويه ولانها
تقارب مخرج الطاء واخرها لانها اقبل اطراف الثنايا ثم ذكر الناظم مخارج الشفة
بقوله وحروفها مفلح ومن بطن الشفة اي بفتح الشين وبكسرها فالفا
مع اطراف الثنايا المشرفة بكسر الراء والفاء زائدة في فالفاء لانه مبتدا والمعنى

ان الفاء من باطن الشفة السفلى مع اطراف الثنايا العليا المعينة بقوله المشرفة
واطلق الناظم الشفة ومراده السفلى كما تقرر لعدم تاتى النطق بالفاء مع
العليا ومع ساكنة على لغة ربيعة ثم نقلت حركة الهمزة اليها على لغة الجادة
للشفتين الواو باء ميم اى مخرج هذه الثلثة خاص بالشفتين حيث يخرجن
من بين الشفة العليا والسفلى الا ان الواو بانفتاح والباء والميم بانطباق
الا ان انطباقهما مع الباء اقوى من انطباقهما مع الميم فكان ينبغى تاخير الواو
عنهما لذلك كما فعل مكى حيث قدم وذكر الميم عقبها وختم بالواو والمراد بالواو
غير المدية وغنة مخرجها الخيشوم اى اقصى الحرف لم يمكن خروجها ثم الغنة
من الصفات لانها صفات اغن لا تحمل الثانية فيه فكان اللائق ذكرها مع الصفات
لا مع مخارج الذوات قال ابن المص والغنة صفة النون ولو تنوينا والميم
المدغمتان والمخفقتان وقال الجعبرى الغنة صفة النون ولو تنوينا
تحركتا او سكنتا ظاهرتين او مخفاتين او مدغمتين وهذا معنى قول الدانى
واما الميم والنون فيجاوز بهما الى موضع الغنة من غير قيد وهى فى
الساكن اكمل من المتحرك وفى المخفى ازيد من المظهر وفى المدغم اوفى من المخفى
عند مشبهها وقال الشاطبى وغنة تنوين ونون وميم ان سكن ولا اظهار
فى الانف تجتلى اى اذا سكنا واخفيا او ادغما وقول مكى الساكنان قيد لكمال
الغنة لا لاصلها لما تقدم والله اعلم انتهى ولذا قال بعضهم مخرج حرفها

قال ابن المص وكان ينبغى ان يذكر هنا عوضا عنها مخرج النون المخفاة فان
مخرجها من الخيشوم وهى حرف بخلاف الغنة قلت ولهذا قال بعض الشراح
اى مخرج النون والميم محلهما من هى وفيه ان مخرج محلها من النون والميم قد سبق وان النون
المخفات مركبة من مخرج الذات ومن تحقق الصفة فى تحصيل الكمالات وقد اغرب
شارح اليمانى حيث قال الغنة تارة تكون صفة وتارة تكون حرفا وهى النون
والميم المدغمتان والمخفاتان وهو مذهب المصنف انتهى وغرابته مما
لا يخفى وعلى كل تقدير فعد الغنة من مخارج الحروف السبعة عشر لا يخلوا
من اشكال فتدبر ثم رايت المص ذكر فى النشر ان المخرج السابع عشر الخيشوم وهو
للغنة وهى تكون فى النون والميم الساكنتين حالة الاخفاء او ما فى حكمه من الادغام
بالغنة فان مخرج هذين الحرفين يتحول فى هذه الحالة عن مخرجهما الاصلى على القول
الصحيح كما يتحول مخرج حروف المد من مخرجها الى الجوف على الصواب وقول سيبويه
ان مخرج النون الساكنة من مخرج النون المتحركة انما يريد به النون المظهرة انتهى
وقد نص مكى فى الرعاية على ان الغنة نون ساكنة خفية تخرج من الخياشيم وهى
تكون تابعة للنون الساكنة الخالصة السكون غير المخفاة وهى التى يتحرك مرة
وتسكن مرة وللتنوين والميم الساكنة ثم قال والغنة حرف مجهور شديد لا عمل للسان
فيها وقد صرح الجاربردى ان النون الساكنة المخفاة تسمى غنة وانها من الحروف
المتفرعة ثم بين ذلك بقوله فانك اذا قلت عنك كان مخرجها من طرف اللسان وما فوقه

واذا قلت عنك لم يكن لها مخرج من الفم لكنها غنة تخرج من الخيشوم فلو نطق
بها الناطق مع هذه الحروف وامسك انفه ليبان اختلافها فيمكن حمل الغنة هنا
على النون المخفية نفسها من غير تكلف بقرينة ان الكلام في الحروف لا في صفتها وفي نذ
بخلاف الغنة في قوله واظهر الغنة وغيره من المواضع الاتية فان المراد بها الصفة
حتما ومما يؤيده قول ابي شامة نقلا عن ابي عمرو هذه الغنة المسماة بالنون الخفية
ليست النون التي مر ذكرها فان تلك من الفم وهذه من الخيشوم وشرط هذه ان يكون
بعد حرف من حروف الفم ليصح اخفاؤها فان كان بعدها حرف من حروف الحلق او كانت
اخر الكلام وجب ان يكون الاولى صفاتها جهر ورخو مستفل منفتح
مصمتة والضد قل الصفة ما قام بالشي من المعاني كالعلم والسواد وقد
يطلق الصفة ويراد بها النعت النحوي والمراد بها هنا عوارض تعرض للاصوات
الواقعة في الحروف من الجهر والرخاوة والهمس والشدة وامثال ذلك فالمخرج
للحرف كالميزان يعرف به ماهيته وكميته والصفة كالمحك او الناقد يعرف
بها هيئته وكيفيته وبهذا يتميز بعض الحروف المشتركة في المخرج عن بعضها
حال تاديته ولولا ذلك لكان الكلام بمنزلة اصوات البهايم التي لها مخرج
واحد وصفة واحدة فلا يفهم منها المرام وهذا معنى قول المازني اذا همست
وجهرت واطبقت وفتحت اختلف اصوات الحروف التي من مخرج واحد وقال ابن جني
وغيره لولا الاطباق لصارت الطاء دالا لانه ليس بينهما فرق الا الاطباق ولصارت

الظاء

الظاء ذالا ولصارت الصاد سينا فسبحان من دقت في كل شي حكمته روي عن ان
الامام ابا حنيفة رضي الله تعالى عنه ناظر معتزليا فقال له قل با فقال له قل حا
فقال حا فقال له بين مخرجيهما فبينهما فقال ان كنت خالق فعلك فاخرج
الباء من مخرج الحاء فبهت المعتزلي وصفات الحروف منها ما له اضداد ومنها
ما ليس له ضد كما سياتي بيانها وانما ذكر الشيخ رحمه الله ههنا صفتها
المشهورة الانية المقدمة المختصرة والا فقد ذكر بعضهم ان لها اربعة وعشرين
صفة وزاد بعضهم عليها كما في الكتب المبسوطة فذكر المصنف من صفاتها سبعة
عشر نوعا منها الجهر والرخو والاستعلاء والانفتاح والاصمات بحسب ما اتفق له
من الوزن تارة بلفظ المصدر واخرى بصيغة الوصف وسياتي معانيها مع
اضدادها في محلها اللائق بها وقوله والضد قل اي واذكر اضداد هذه الصفات
الخمسة بالمقابلة المرتبة مهموسها فحثه شخص سكت فان الاشياء
تتبين باضدادها وبتعدادها حروف بعض الاضداد يعرف سائر الاضداد
من جهة الاعداد ولما كانت حروف المهموسة وامثالها قليلة قابلة لسرعة
ضبطها وحفظها بينها وترك بيان ضدها لما يعرف من مفهوم ما عينها
والحاصل ان حروف المهموسة مجتمعة في كلمات مركبة منها عبر عنها بقوله فحثه
شخص سكت وهي عشرة الفاء والحاء المهملة والثاء المثلثة والهاء والشين
والخاء المعجمتين والصاد والسين والكاف والتاء المثناة من فوق فالحث بعني

الحض والشخص معروف ولكت فعل ماض من السكوت ثم الهمس في اللغة
الخفاء ومنه قوله تع فلا تسمع الا همسا والمراد به حس مشي الاقدام الى المحشر
او حس كلام اهله من هول ذلك المنظر ومما يناسب المعنى الاول قول الشاعر وهن
يمشين بنا هميسا ان يصدق الطير ننك لميسا وسميت مهموسة لجريان النفس
معها لضعفها وضعف الاعتماد عليها عند خروجها وضدها المجهورة والجهر
في اللغة الصوت القوي الشديد وسميت مجهورة لمنع النفس وحصره ان يجري
معها لقوتها وقوة الاعتماد عليها عند خروجها والتحقيق ان الهواء الخارج من داخل
الانسان ان خرج بدفع الطبع يسمى نفسا بفتح الفا وان خرج بالارادة وعرض له
تموج بتصادم جسمين يسمى صوتا واذا عرض للصوت كيفيات مخصوصة باسباب
معلومة تسمى حروفا واذا عرض للحروف كيفيات اخر عارضة بسبب الات تسمى تلك
الكيفيات صفات ثم ان النفس الخارج الذي هو صفة حرف ان انكشف بكيفية
الصوت حتى يحصل صوت قوي كان الحرف مجهورا وان بقي بعضه بلا صوت
يجري مع الحرف كان الحرف مهموسا وايضا اذا انحصر صوت الحرف في مخرجه انحصارا
تاما فلا يجري جريانا سهلا يسمى شدة فانك لو وقفت على قولك الحج وجدت
صوتك راكدا محصورا حتى لو رمت مد صوتك لم يمكنك واما اذا جرى الصوت
جريانا تاما ولا ينحصر اصلا يسمى رخوة كما في الطش فانك اذا وقفت عليها
وجدت صوت الشين جاريا بمدة ان شئت واما اذا لم يتم الانحصار ولا يجري

يكون

يكون متوسطا بين الشدة والرخوة كما في اظل فانك اذا وقفت عليه وجدت
الصوت لا يجري مثل جري الطش ولا ينحصر مثل انحصار الحج بل يخرج على حد اعتدال
بينهما فاذا عرفت ذلك تبين لك ايضا معنى قوله **شديدها لفظ اجد**
قط بكت فاجد امر من الاجادة وقط منون مجرور مخفف بمعنى حسب وبكت
مجرد التبكيت يقال بكته اذا غلبه بالحجة والمراد بها هنا ان الحروف المتصفة
بالشدة مجموعة في الكلمات الثلث مركبة منها وهي الهمزة والجيم والدال المهملة
والقاف والطاء المهملة والباء الموحدة والكاف والتاء المثناة من فوق فاعدها
وما عدا الستة التي ذكرها في قوله **وبين رخوة والشديد** اي وما بينهما
حروف خمسة يجمعها تركيب **لن عمر** كلها حروف رخوة والشدة في اللغة
القوة وسميت شديدة لمنعها الصوت ان يجري معها لانها قويت في مواضعها
فلزمنها الشدة والرخوة مثلثة الراء والكسر اشهر والرخاوة في اللغة اللين
وسميت بذلك لجري النفس والصوت معها حتى لانت عند النطق بها وضعف
الاعتماد عليها ثم الحروف التي بين الرخوة والشدة خمسة يجمعها قولك لن عمر
بكسر اللام امر من لان يلين وعمر منادى بحذف حرف النداء وهذا التركيب اولى
من جمع بعضهم في لم نرع ومما وقع في الشاطبية من قوله عمر نل مع ما فيه من خلوص
المبنى وخلاصة المعنى كما لا يخفى وهي اللام والنون والعين المهملة والميم والراء

وانما وصفت بذلك لان الرخوة اذا نطق بها في مخرجها لين وانفراش جرى معها الصوت
والنفس عند سكونها والشديد اذا نطق بها في مخرجها وانقطع انحبس الصوت
والنفس معها ولم يجريا والتي بين الرخوة والشديدة اذا نطق بها في مخرج الفم
واعمل لم يجر الصوت والنفس معها جريانهما مع الرخوة ولم ينحبسا انحباسهما مع الشديدة
هذا وقلت قال ابن الحاجب في الشافية المجهورة ما ينحصر ان ينقطع جرى النفس
مع تحركه والمهموسة بخلافها وخالف بعضهم فجعل الضاد والظاء والذال اي
المعجمات والزاي والعين والغين والباء اي الموحدة من المهموسة والكاف والتاء
اي المنقوطة بنقطتين من فوق من المجهورة ورأى ان الشدة تؤكد الجهر
والشديدة ما ينحصر جرى صوته عند اسكانه في مخرجه فلا يجرى قال شارحها
النظامي والجهر انحصار النفس مع تحركه فقد يجرى النفس ولا يجرى الصوت كالكاف
والتاء المنقوطة بنقطتين من فوق وقد يجرى الصوت ولا يجرى النفس كالضاد
والغين المعجمتين فظهر الفرق بينهما والله اعلم وسبع علو بضم العين وكسر
خص ضغط قظ حصر اي حصر سبع علو حروف خص ضغط قظ
فقظ امر من قاظ بالمكان اذا اقام به في الصيف والخص بضم الخاء المعجمة البيت
من القصب والضغط الضيق والمعنى اقم وقت حرارة الصيف وخص ذي ضغط
اي اقنع من الدنيا بمثل ذلك وما قاربه واسلك طريق السلف الصالح وما وافقه
فقد جاء عن ابي وائل شقيق بن سلمة وهو من اكابر التابعين من اصحاب عبد الله

بن مسعود رضي الله عنه نحو من ذلك قال عبد الملك بن عمر كان لابي وائل خص
من قصب يكون فيه هو ودابته فاذا غزا نقضه واذا رجع بناه كذا ذكره ابو شامة
رحمه الله تعالى فقول الشارح خص فعل ماض مبني للمفعول بمعنى اختص صحف
عليه والمراد هنا ان حروف الاستعلاء سبعة انحصرت في مركب هذه الكلمات وهي
الخاء المعجمة والصاد المهملة والضاد والغين المعجمتين والطاء والقاف و
الظاء المعجمة وسميت مستعلية لاستعلاء اللسان عند النطق بها الى الحنك
الاعلى وما عداها يسمى مستفلة لانخفاض اللسان عن الحنك عند لفظها
وصاد وضاد وطاء وظاء مطبقة بفتح الباء ويجوز كسرها ويتزن البيت بتنوين
الثاني والرابع وانما لم يركب هذه الحروف الاربعة المطبقة على قياس سائرها
لعدم حصول معنى في تركيبها ولثقلها على اللسان بخلاف غيرها والحاصل
ان حروف الاطباق اربعة الصاد والضاد والطاء والظاء وهي من جملة الحروف
المستعلية واخص منها وسميت بها لانطباق ما يحاذي اللسان من الحنك على
اللسان عند خروجها وهو ابلغ من الاستعلاء وهو لغة الالتصاق وضدها
المنفتحة وسميت بها لانفتاح ما بين اللسان والحنك وخروج الريح من بينهما
عند النطق بها وهو لغة الافتراق ومن الغريب ان قوله تعالى حصب جهنم قرئ
بجميع حروف المطبقة ولم تجتمع في كلمة غيرها وفر من لب الحروف المذلقة
اي والحروف المذلقة مجموع حروف فر من لب وهو بضم اللام وحذف التنوين

للوزن على ان من حروف جرو اللب الذى هو العقل بعنى الفاعل والمعنى هرب الى اهل
من العاقل ويمكن ان يكون المعنى فر من فر من الخلق من عقل له به عرف الحق ففيه ايما،
الى قوله تعالى ففروا الى الله تعالى وقوله سبحانه وتبتل اليه تبتيلا والحاصل ان الفا، والرا،
والميم والنون واللام والبا، الموحدة يقال لها المذلقة لخروجها من ذلق اللسان
والشفة اى طرفيهما والمراد ان خروج بعضها من ذلق اللسان وهى الرا، واللام والنون
وبعضها من ذلق الشفة وهى البا، والفا، والميم وما عداها مصمتة لانها من الصمت
وهو المنع قال الاخفش لانه من صمت منع نفس الكلام والمراد بها هنا انها ممنوعة
من انفرادها اصولا فى بنات الاربعة والخمسة بمعنى ان كل كلمة على اربعة احرف او خمسة
اصولا لا ابدان يكون فيها مع الحروف المصمتة حرف من الحروف المذلقة وانما فعلوا ذلك
لخفتها فلذلك عادلوا بها الثقيلة ولاجل ما ذكر حكموا بان عسجد اسم الذهب عجمى
لكونه من بنات الاربعة وليس فيه حرف من الحروف المذلقة وقال مكى فى الرعاية ان الالف
ليست من المذلقة ولا من المصمتة لانها هوائية لا مستقر لها فى المخرج وبهذا تمت
اضداد الصفات الخمسة المذكورة فشرع فى ذكر صفات اختصت ببعض الحروف دون
بعضها من غير تحقق وجود اضدادها فقال صفيرها صاد وزاى سين
اى الحروف الصفير ثلثة صاد مهملة وزاى وسين مهملة ولم يركب الطبق فى
المطبقة وجعل الرومى ضمير صفيرها الى الصفات فيحتاج الى تكلف فى صحة الحمل بان يقال
حروف صفيرها والمعنى ان هذه الحروف موصوفة بصفة الصفير وهو صوت زائد

يخرج

يخرج من بين الشفتين يصحب هذه الحروف عند خروجها وهو لغة صوت يصوت به البهائم
ثم اعلم ان الشين حرف من حروف الصفير ويمتاز عن الضاد بالاطباق وعن الزاى
بالهمس كما فى القاموس قلقلة قطب جد واللين اى الحروف القلقلة ويقال
القلقلة خمسة يجمعها قولك قطب جد وهى القاف والطا، المهملة والبا، الموحدة
والجيم والدال المهملة وانما وصفت بذلك لانها حين سكونها لا سيما اذا وقف عليها
تقلقل المخرج حتى يسمع له نبرة قوية لما فيها من شدة الصوت الصاعد بها مع الضغط
دون غيرها وهى فى اللغة التحرك والاضطراب والقطب بتثليث القاف والضم اشهر
ما يدور عليه الامر ومنه قطب الرحى والجد البخت والعظمة وخفف للوزن ثم
قوله واللين اى حروف اثنان واو ويا، سكنا وانفتح بالالف الاطلاق اى وقع
الفتح قبلهما ولا نحرف صحح بصيغة المجهول والالف للاطلاق اى اذا سكن
الواو واليا، وانفتح ما قبلهما من جنسهما وذلك لان فى حروف المد مدا اصليا وفى
حروف اللين مدا ما يضبط بالمشافهة كيل منهما ذكره الجعبرى ولذا اجرى حرفا
اللين مجرى حروف المد واللين حتى اذا وقع بعدها ساكن بوقف وادغام جاز
المد والقصر والمتوسط الا ان هذا الترتيب اوجه فى المد وعكسه فى اللين وقد
يرجح قصر ورش فى نحو شئ وسوء على التوسط والتوسط على الطول بهذا
المعنى ووصف الانحراف صحح ثبوته فى اللام والرا مقصورا وبتكرير جعل
وانما قيل اللام والرا، منحرفان لان اللام فيه انحراف وميل الى طريق اللسان والرا،

فيه انحراف الى ظهر اللسان وميل قليل الى جهة اللام ولذلك يجعلها الالثغ لاما والضمير
في جعل راجع الى الراء والمعنى ان الراء يوصف بالتكرار ايضا كما وصف بالانحراف
والتكرير اعادة الشيء واقله مرة على الصحيح ومعنى قولهم ان الراء مكرر هو
ان الراء له قبول التكرار لارتعاد طرف اللسان به عند تلفظه كقولهم لغير الضاحك
انسان ضاحك يعني انه قابل للضحك وفي جعل اشارة الى ذلك ولهذا قال ابن الحاجب
لما تحسه من شبه ترديد اللسان في مخرجه واما قوله ولذلك جرى مجرى حرفين
في احكام متعددة فليس كذلك بل تكريره لحن فيجب معرفة التحفظ عنه للتحفظ
به وهذا كمعرفة السحر ليجتنب عن تضرره وليعرف وجه دفعه قال الجعبري وطريق
السلامة ان يلصق اللافظ ظهر لسانه باعلى حنكه لصقا محكما مرة واحدة
ومتى ارتعد حدث من كل مرة راء وقال مكي لا بد في القراءة من اخفاء التكرير وقال
واجب على القارئ ان يخفي تكريره ومتى اظهر فقد جعل من الحروف المشددة حروفا
ومن المخفف حرفين انتهى ثم قول ابن الحاجب في احكام متعددة بينه ابو شامة
حيث قال حسن الامالة في يبصركم ويشعركم ولم يحسن اسكان يقتلكم ويسمعكم
وحسن ادغام مثل وان تصبروا وتتقوا لا يضركم احسن منه في ان يمسسكم ولم يحل
طالب وغانم وامثل طارد وغارم وامتنعوا من امالة راشد ولم يمتنعوا من امالة
ناشد وكل هذه الاحكام راجعة في المنع والتسويغ الى التكرير الذي في الراء والتفشي
الشين ضاد استطل التفشي الانبثاث والانتشار والكلام من باب القلب

اي صفة التفشي ثابتة للشين والمعنى ان الشين موصوف بانتشار الصوت
عند خروجها حتى تتصل بحروف طرف اللسان من مخرج الظاء المثالة والحال
ان مخرجها حافة اللسان من محاذاة وسطه وقوله استطل امر من الاستطالة وهي لغة
ابعد المسافتين والمراد منها هنا الامتداد من اول حافة اللسان الى اخرها كما قاله
الجعبري والمعنى وصفه بالاستطالة والحاصل ان الضاد حرف مستطيل وانما
وصف بالاستطالة لانه يستطيل حتى يتصل بمخرج اللام والتمييز بين المخرجين
باعتبار واحد صعب للتلفظ بها وقد الحق المتقدمون الثاء المثلثة بالشين
في التفشي وقالوا انها تفشت حتى اتصلت بمخرج الفاء ولذا تبدل منها فيقال
جدف وجدث قال ابن المصنف وسبيل تسهيل النطق بها قطع النظر عن الحيز المقابل
وتمكينها في مخرجها وتحصيل صفاتها المميزة لها عن الظاء قال الجعبري رحمه الله
والفرق بين المستطيل والممدود ان المستطيل جرى في مخرجه والممدود جرى
في نفسه ثم اعلم ان خمسا من الصفات العشرة المتقابلة قوية وخمسا منها ضعيفة
فالقوية الجهر والشدة والاستعلاء والاطباق والاصمات والضعيفة المقابلة
وهي الهمس والرخاوة والاستفالة والانفتاح والذلق واما السبع المفردة فكلها
قوية الا اللين ثم كل حرف من التسعة والعشرين لا بد ان يتصف بخمس من الصفات
العشر فما جمع جميع الصفات القوية كالطاء المهملة فهو اقوى الحروف وما جمع جميع

الصفات الضعيفة فهو اضعفها كالها والفاء وما اجتمع فيه الامران فهو متوسط
فيها وضعف وقوته بحسب ما تضمن منها والاخذ بالتجويد حتم لازم جمع بينهما
تاكيدا للوجوب وجعل الشيخ ذكريا الثاني تفسيرا للاول بناء على انه عطف بيان
وقدر بعدهما القاري لان الحكم ليس على اطلاقه والاظهر ان يقال تقديره واخذ
القاري بتجويد القرآن وهو تحسين الفاظه باخراج الحروف عن مخارجها واعطاء
حقوقها من صفاتها وما يترتب على مفرداتها ومركباتها فرض لازم وحتم دائم ثم
هذا العلم لاخلاف في انه فرض كفاية والعمل فيه فرض في الجملة على صاحب كل قراءة
ورواية ولو كانت القراءة سنة واما دقائق التجويد على ما سياتي بيانه فانما هو من
مستحسنا فالاظهر ان المراد بالحتم هنا ايضا الوجوب الاصطلاحي المشتمل
على بعض افراده من الوجوب الشرعي للجمع بين الحقيقة والمجاز او لاستعمال المعنيين
بالمعنى الاعم كما ذهب اليه الشراح من الشافعية فان اللحن على نوعين جلي وخفي
فالجلي خطاء يعرض للفظ ويخل بالمعنى والاعراب كرفع المجرور ونصبه ونحوها
سواء تغير المعنى به ام لا والخفي خطاء يخل بالعرف كترك الاخفاء والقلب والاظهار
والادغام والغنة وكترقيق المفخم وعكسه ورد المقصور وقصر الممدود وامثال
ذلك ولا شك ان هذا النوع مما ليس بفرض عين يترتب عليه العقاب الشديد
والما فيه خوف العتاب والتهديد واما تخصيص الوجوب بقراءة الفاتحة
كما ذكره بعض الشراح فليس مما يناسب المرام في هذا المقام من لم يجود القرآن اثم

اي من لم يصحح كما في نسخة صحيحة بان يقرأ قراءة مخلة بالمعنى او الاعراب كما
صرح به الشيخ ذكريا خلافا لما اخذه بعض الشراح منهم ابن المصنف على وجه العموم
الشامل للحن الخفي فانه لا يصح كما لا يخفى واغرب من هذا ان الشارح المصري ضعف
قول الشيخ ذكريا مع انه شيخ الاسلام في مذهبه ثم لفظ القرآن منقول في البيت
على قراءة ابن كثير كما قال الشاطبي رحمه الله تعالى ونقل قران والقران دواؤنا فلا يحمل
على ضرورة الوزن هذا ومن موصولة وان جعل شرطية فحذف الفاء من قبيل ومن يعمل
الحسنات الله يشكرها لانه به الاله انزلا بالف الاطلاق والضمير في لانه للشان
او للقرآن وفي به للتجويد اي لان الله انزل في القرآن الامر بالتجويد حيث قال
ورتل القرآن ترتيلا مؤكدا بالمصدر مبالغة في الامر ومن المعلوم ان النبي
صلى الله عليه وسلم كان مجودا كما انزل لكنه خطاب له والمراد امته فنقل عن
علي كرم الله تعالى وجهه انه قال الترتيل هو تجويد الحروف ومعرفة الوقوف لكن فيه
ان معرفة الوقوف ليست من الواجبات لقول الناظم وليس في القرآن من وقف
يجب اللهم الا ان يقال المراد بمعرفة الوقوف هو ان يعلم كل كلمة اذا وقف عليها
كيف يقف عليها فانه ربما يقف عليها من ليس له وقوف بها على وجه يخل بمعناها
وعن مجاهد رتل فيه ترسيلا والمعنى تمهل في المبنى ليتبين لك المعنى كما قال الله تعالى
ولا تعجل بالقرآن ولا تحرك به لسانك لتعجل به وعن الضحاك انبذه حرفا حرفا
وعن ابن عباس رضي الله عنه بينه تبيينا وقال بعض العلماء اي تلبث وتثبت

في قراءته وافصل الحرف من الحرف الذي بعده ولا تعجل فتدخل بعض الحروف في بعض
انتهى ولا يخفى ان الاية بهذه المعاني لا دلالة فيها على المدعى وكذا ما ذكره ابن المص
ايضا من قوله سبحانه وقرانا فرقناه لتقراه على الناس على مكث وفسر المكث بالترتيل
وهو غير مستقيم بحسب التفسير والتاويل وكذا قوله في قوله تعالى ورتلناه ترتيلا
اي انزلناه بالترتيل اي التجويد فانه انزله بافصح اللغات بل معناه بيناه تبيينا
وفصلناه تفصيلا كما يدل عليه صدر الاية واما ما روي عنه عليه الصلوة
والسلام رب قارئ للقران والقران يلعنه فانه متناول لمن يخل بمبانيه او معانيه
او بالعمل بما فيه وهكذا منه الينا وصلا بالف الاطلاق اي ووصل القران
من الاية الينا متواترا من اللوح المحفوظ على لسان جبرائيل عليه السلام وبيان
النبي صلى الله عليه وسلم للاصحاب رضي الله عنهم وتعلم التابعون ثم اتباعهم
منهم وهلم جرا الى مشايخنا رحمهم الله متواترا هكذا بوصف الترتيل المشتمل
على التجويد والتحسين وتبيين مخارج الحروف وصفاتها وسائر متعلقاتها التي
معتبرة في لغة العرب الذي نزل القران العظيم بلسانهم لقوله تعالى وما ارسلنا
من رسول الا بلسان قومه فينبغي ان يراعى جميع قواعدهم وجوبا فيما يغير المبنى ويفسد
المعنى واستحبابا فيما يحسن به اللفظ ويستحسن به النطق حال الاداء ولما قلنا
بالاستحباب في هذا النوع لان اللحن الخفي الذي لا يعرفها الا مهرة القراء من تكرير الراءات
وتطنين النونات وتغليظ اللامات في غير محلها وترقيق الراءات في غير موضعها كما كما نبه
بيانها

بيانها لا يتصور ان يكون من فرض عين يترتب العقاب على فاعلها لما فيه
من حرج عظيم وقد قال الله تعالى وما جعل عليكم في الدين من حرج ولا يكلف الله نفسا
الا وسعها وهو ايضا حلية التلاوة وزينة الاداء والقراءة بالاشباع فيهما
وجاز الوقف عليهما وهو بضم الهاء ولا يجوز اسكانها للوزن وقوله ايضا
اي مع كونه حتما وابعد الشارح الرومي في قوله اي لمخارج الحروف والصفات لانهما
داخلان في تعريف التجويد ثم الحلية بمعنى الزينة هنا وان كانت اخص منها عرفا
حيث يختص بالصيغة فالمعنى انها يستحسن صفة للقراءة كالحلي للمراة والفرق
بين الثلثة ان التلاوة قراءة القران متتابعة كالدراسة والاوراد الموظفة
والاداء الاخذ عن الشيوخ والقراءة اعم ذكره ابن المص والاخذ عن الشيوخ على
نوعين احدهما ان يسمع من لسان المشايخ وهو طريقة المتقدمين وثانيهما
ان يقرا في حضرتهم وهم يسمعونها وهذا مسلك المتاخرين واختلف ايتهما اولى
والاظهر ان الطريقة الثانية بالنسبة الى اهل زماننا اقرب الى المحفظ نعم الجمع
بينهما اعلا وبهذا تبين بطلان قول الشارح المصري الحق ان الاداء القراءة
بحضرة الشيوخ عقب الاخذ من افواههم لا الاخذ نفسه ثم التجويد على
ثلاث مراتب ترتيل وتدوير وحدر فالترتيل هو تؤدة وتان وهو مختار
ورش وعاصم وحمزة والحدر هو الاسراع وهو مختار ابن كثير وابي عمرو
والتدوير هو التوسط بينهما وهو مختار ابن عامر والكسائي وهذا كله

انما يتصور في مراتب الممدود واما ما ذكره ابن المصنف من اسكان المرتل وتحريكه
وتشديده ومده اتم وكذلك المتوسط بالنسبة الى الحادر فهو غير الظاهر
وخلاف المتبادر **وهو اعطاء الحروف حقها من صفة لها ومستحقها**
بفتح الحاء عطفا على حقها ومن بيانية لما قبلها وهذا التعريف التجويد وما
سبق نقله اي التجويد هو اعطاء الحروف بعد احيان لمخارجها وتمكينها
في محائزها حقها من كل صفة من صفاتها المتقدمة واعطاؤها مستحقها
من تفخيم وترقيق وسائر اوصافها الاتية والفرق بين حق الحروف ومستحقها
ان حق الحرف صفته اللازمة له من همس وجهر وشدة ورخاوة وغير ذلك
من الصفات الماضية ومستحقه ما ينشأ عن هذه الصفات كترقيق المستفل وتفخيم
المستعلي ونحو ذلك من ترقيق بعض الروايات وتفخيم بعضها وكذا حكم اللامات
ويدخل في الثاني ما ينشأ من اجتماع بعض الحروف الى بعض مما حكموا عليها
لاظهار والادغام والاخفاء والقلب والغنة والمد والقصر وامثال ذلك
فالحق صفة اللزوم والمستحق صفة العروض هذا ولا يخفى ان اخراج الحرف
من مخرجه ايضا داخل في تعريف التجويد كما صرح به الناظم في كتاب التمهيد فكان
ينبغي ان يذكر فيه وقد اشرنا الى جواب لطيف في ضمن تعريفه وهو ان الحروف لا تتحقق
الا باعتبار اخراجها من حيزها لكن يبقى فيه اشكال من جهة ان بعض الصفات ايضا
مميزة لها الا يقال ان المخارج قد تقدم حكمها فانا نقول الصفات ايضا قد تبين

عملها والاظهر ان المراد بقوله **ورد كل واحد لاصله** بيان مخرج كل واحد
من الحروف فان معناه ان التجويد هو رد كل واحد من الحروف اي صرفه الى اصله
من حيزه ومخرجه لكن يراد عليه انه كان ينبغي ان يقدم بيان المخرج على الصفة لان
الاول بيان الحقيقة والماهية والثاني وهنا بيان الصفة والكيفية وغاية
ما يتكلف في الجواب عنه ان يقال الواو لمطلق الجمعية لا لافادة الترتيب بين الجمل
المتعاطفة **واللفظ في نظيره كمثله** المراد بالنظير والمثل هنا واحد وكان الاولى
ان يقوله واللفظ في شبيهه كمثله والكاف زائدة والمعنى ان التجويد ان يتلفظ
في اللفظ الثاني مثل ما يتلفظ بمثله اولا يعني انه اذا نطق بالحرف مرققا او مفخما
او مشددا او مقصورا او ممدودا او مظهرا او مدغما وامثال ذلك وجاء بشبيهه
مما يقتضي تلك الصفات فيتلفظ به بلا تفاوت لتكون القراءة على المناسبة والمساواة
ولا يبعد ان يكون النظير على بابه ويراد ان مده بالف الرحمن يكون على مقدار مده
بياء الرحيم وامثال ذلك **مكملا من غير ما تكلف** بكسر الميم اي حال كون اللفظ
مكمل الصفات حقا ومستحقا او بفتح الميم اي حال كون الملفوظ مكمل الاداء
مخرجا وصفة من غير تكلف وارتكاب مشقة في قراءته بالزيادة على اداء مخرجه
والمبالغة في بيان صفته وما زائدة لتاكيد النفي **باللطف في النطق بلا تعسف**
اي ان يتلطف في نطقه بالقراءة بلا خروج عن استقامة جادة الاداء الى طرف
الافراط والتفريط والمعنى انه ينبغي ان يتحفظ في الترتيل عن التمطيط وفي الحدر

عن الادماج والتخليط فان القراءة بمنزلة البياض ان قل صار سمرة وان كثر صار
برصا وزاد الامام حمزة وما فوق الجعودة فهو القطط وما كان فوق القراءة
فليس بقراءة واما ما ذكره الشيخ زكريا من قوله ومن نسي بالتلفظ في النطق
فلا وجه لصحتها فما كان ينبغي له ذكرها الا مقرونا بالتنبيه على ضعفها ثم
اعلم ان كتاب الله تعالى يقرأ بالترتيل والتحقيق وبالحدر والتخفيف والاول
اولى لظهور المعنى والثاني افضل لتكثير المبنى وقد ورد انه عليه الصلوة
والسلام قال من احب ان يقرأ القرآن غضا كما انزل فليقرأ قراءة ابن ام عبد
يعني عبد بن مسعود والمراد بالغض الطري فانه رضي الله عنه كان قد اعطى
حظا عظيما في تجويد القرآن فقال اقرأ عليك وعليك انزل فقال نعم احب
ان اسمع من غيري فقرأ عليه سورة النساء الى ان وصل الى قوله فكيف اذا جئنا
من كل امة بشهيد وجئنا بك على هؤلاء شهيدا فقال حسبك الان وكانت
عيناه تذرفان وفي هذا الحديث الوارد في الصحيحين ايماء الى بيان الطريق
في اخذ القراءة عن الشيوخ ولما كان عبد الله من اجلاء علماء القراءة من الصحابة
خصه عليه السلام بهذه المنقبة ويجوز القراءة سرا وعلانية وبلحنها اقرى
نية صالحة كان اعيا ولغاوي في الموطا وسنن النسائي عن حذيفة عن النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم اقرؤا القرآن بلحون العرب واياكم ولحون اقوام من بعدي
يرجعون القرآن ترجيع الغناء والرهبانية والنوح لا يجاوز حناجرهم مفتونة

قلوبهم

قلوبهم وقلوب من يعجبهم شأنهم والمراد بالحان العرب القراءة بالطباع والاصوات
السليقية وبالحان اهل الفسق الانغام المستفادة من القواعد الموسيقية
والامر محمول على الندب والنهي محمول على الكراهة ان حصل معه المحافظة
على صحة الفاظ الحروف والا فمحمول على التحريم والقوم الذين لا يجاوز حناجرهم
قراءتهم الذين لا يتدبرونه ولا يعملون به ومن جملة العمل به الترتيل والتلاوة
حق تلاوته ونقل الزيلعي من الائمة الحنفية انه لا يحل التطريب فيه ولا
الاستماع اليه لان فيه تشبيها بفعل الفسقة في حال فسقهم وهو التغني
ولا يعكر عليه قوله صلى الله عليه وسلم ليس منا من لم يتغن بالقرآن لان
المراد بالتغني به الاستغناء على ما اختاره سفيان بن عيينة ونقله عنه شارح
المصابيح او المراد به تحسين الصوت وتزيينه على وفق التجويد وتبيينه
لقوله عليه الصلوة والسلام زينوا القرآن باصواتكم ومن القراءات المنهية
ما احدثه الجماعة الازهرية بحيث يجتمعون فيقرؤن بصوت واحد ويقطعون
القراءة فيأتي بعضهم ببعض الكلمة والاخر ببعضها ويحذفون حرفا
ويزيدون اخر ويحركون الساكن ويسكنون المتحرك وامثالها ويمدون
تارة ويقصرون اخرى في غير محالها مراعاة للاصوات خاصة دون احوالها
مع ان الغرض الاهم من القراءة انما هو تصحيح مبانيها لظهور معانيها ليعمل
بما فيها كما قال الله تعالى كتاب انزلناه اليك مبارك ليدبروا اياته وليتذكر

اولوا الالباب نعم اذا اجتليت المبانى على المسامع التمام والتنالى فى اعلم معارضها
واجلى جهات النطق بها كان تلقى القلوب واقبال النفوس عليها ازيد فى
الحلاوة على ما لم يبلغ ذلك المبلغ منها فحينئذ ينتج اكتساب اوامره واجتناب
زواجره والرغبة فى وعده والرهبة فى وعيده وتلك فائدة جسيمة وعائدة
عظيمة وهذا معنى قوله عليه الصلوة والسلام زينوا القرآن باصواتكم اى
اظهروا زينتها بحسن اصواتكم وهذا الابانة فيما ورد من قوله عليه الصلوة
والسلام زينوا اصواتكم بالقرآن وعلى تحريره وتقريره من البيان تبين حكمه
شرع الانصات لقراءة القرآن وجوبا فى الصلوة وندبا فى غيرها وحسن دأب
الائمة فى السكوت على التمام من الكلام لما فى ذلك من سرعة وصول المعانى الى
الافهام هذا ويؤيد الاخير ما رواه الترمذى وصححه عن ابن مسعود رضى
الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قرأ حرفا من كتاب
الله فله حسنة والحسنة بعشر امثالها ولان عثمان رضى الله عنه وغيره
قرؤا القرآن فى ركعة ويقوى الاول ما ورد فى حديث من قرأ القرآن اقل
من ثلث لم يفقهه ومال الى هذا القول ابن مسعود وابن عباس وغيرهم من
الصحابة رضى الله عنهم وقال المص روينا بسند صحيح عن ابى عثمان النهدى
قال صلى بنا ابن مسعود بقل هو الله احد ووالله لوددت انه قرأ بسورة البقرة
من حسن صوته وترتيله قال وهذه سنة الله تبارك وتعالى فمن يقرأ القرآن مجودا

مصححا كما انزل تلتذ الاسماع بتلاوته وتخشع القلوب عند قراءته حتى يكاد
ان يسلب العقول عن حالته قال ولقد ادركنا من شيوخنا من لم يكن له حسن
صوت ولا معرفة بالالحان الا انه كان جيد الاداء قيما باللفظ والبناء فكان اذا قرأ
اطرب المسامع واخذ من القلوب بالمجامع وكان الخلق يزدحمون عليه ويجتمعون
على الاستماع اليه قال واخبرنى جماعة من شيوخى وغيرهم اخبارا بلغت التواتر
عن شيخهم الامام تقى الدين محمد بن احمد الصائغ المصرى رحمه الله وكان استاذا
فى التجويد انه قرأ يوما فى صلوة الصبح وتفقد الطير فقال ما لى لا ارى الهدهد
وكرر هذه الاية فنزل طائر على رأس الشيخ يستمع قراءته حتى اكملها فنظروا
اليها فاذا هو هدهد قال وبلغنا عن الاستاذ الامام ابى على البغدادى المعروف
بسبط الخياط صاحب المبهج وغيره فى القراءات انه كان قد اعطى حظا عظيما
وانه اسلم على يده جماعة من اليهود والنصارى من سماع قراءته وحسن صوته
انتهى وفى الحديث الشريف عن زيد بن ثابت عن النبى صلى الله تعالى عليه
وسلم انه قال ان الله تعالى يحب ان يقرأ القرآن كما انزل اخرجه ابن خزيمة فى صحيحه
ويؤيده قوله تعالى الذين اتيناهم الكتاب يتلونه حق تلاوته وفى صحيح البخارى
عن انس انه سئل عن قراءة رسول الله عليه الصلوة والسلام فقال كانت مدا
او ممدود البسم الله الرحمن الرحيم عد الله وعد الرحمن وعد الرحيم اما
الاولان فمدهما طبيعى قدر الف واما الاخير فمده عارض بالسكون فيجوز

في ثلثة اوجه الطول وهو مقدار ثلث الفات والتوسط قدر الفين
والقصر قدر الف وقال قاضيخان في فتاواه لو قرا القرآن في صلوته بالحان
ان غير الكلمة تفسد صلوته فان كان ذلك في حرف المد واللين لا يغير المعنى
الا اذا فحش انتهى وفيه بحث اذ فحش امتداد لحروف المد مما لا يغير المعنى
ابدا قال وعند الشافعي الخطاء في غير الفاتحة لا يفسد الصلوة لان عنده
الكلام لا يقطع الصلوة اذا لم يكن متعمدا وهذا ليس بمتعمد لانه يريد قراءة
القرآن وانما يفسد الصلوة بالخطاء في الفاتحة لان عنده لا يجوز الصلوة
بدون الفاتحة وان قرا بالالحان في غير الصلوة اختلفوا في جوازه وعامة
المشايخ على منعه وكرهوا الاستماع ايضا لانه تشبيه الفسقة عما يفعلونه في
فسقهم وكذا الترجيع في الاذان انتهى ولعل محل اختلاف الجواز ما لم يغير المعنى
والمبنى والله سبحانه وتعالى اعلم ثم رايت في شرح منية المصلي رجل يقرا ويلحن
يجب على السامع ان يرده الى الصواب ان علم انه لا يقع بسبب ذلك عداوة وضغن
والا فهو في سعة من تركه ويكره الترجيع والتلحين بقراءة القرآن عند عامة
المشايخ لانه تشبيه بفعل الفسقة وهذا اذا كان لا يغير الحرف اما اللحن
المغير فحرام بلا خلاف انتهى وهي الغاية في المدعى وليس بينه وبين تركه
الا رياضة امرئ بفكه اسم ليس قوله بينه فانه ظرف لمقدر هو اسم حقيقة
وهو فرق والا بمعنى غير ورياضة خبر ليس وبفكه متعلق برياضة والمعنى

ليس

ليس بين التجويد وتركه فرق بمعنى فارق الا مداومة امرئ على التكرار
وسماع من الفاظ المشايخ الحذاق الابرار لا بمجرد اقتصار على النقل من الكتب
المدونة او اكتفاء بالعقل المختلف الافكار والفك ان ملتقى الشدقين
من الجانبين على ما قاله ابن المصنف وغيره وهو بالكسر وبفتح ودال مهملة
جانب الفم وجمعه الاشداق كما في الصحاح وقال بعض من الشراح ان الفك
اللحي وهو موافق لما في الصحاح والقاموس والمراد به منبت اللحية قال
خالد يريد بفكيه يعني الاضافة للجنس وقال ابن المصنف بفمه وهذا من
اطلاق الجزء والمراد به الكل انتهى وتبعه وغيره ويرده تفسير القاموس
الفك منبت اللحي فانه ليس من اجزاء الفم اصلا فالاظهر ان المراد به ذكر المحل
وارادة الحال وهو اللسان المعتبر للبيان هذا ولله در الناظم حيث قال ولا علم
سببا لبلوغ نهاية الاتقان والتجويد ووصوله غاية التصحيح والتشديد
مثل رياضة الالسن والتكرار على اللفظ المتلقى من فم المحسن انتهى
واذا عرفت ان التجويد ما ذكره ارباب التوفيق والتاييد فرققن بالنون الثقيلة كيد
المخففة مستفلا من احرف بالنقل والحذف ويجوز من غير نقل ايضا
ومن بيانية للذات الموصوفة بنعت الاستفالة وهي ما عدا حروف السبعة
المستعلية المجتمعة في قظ خص ضغط فلا يجوز تفخيم شيء من الحروف
المستفلة الا اللام من اسم الله الواقعة بعد الفتحة او الضمة والا الراء على

تفصيلها يأتي بيانه في أثناء هذه المقدمة وأما الحروف المستعلية ففخم كلها
من غير استثناء شيء منها وحاذرن بالنون الخفيفة المؤكدة في بعض النسخ
المصححة وهو الملائم للمطابقة بين المتعاطفين على أنه لا يحتاج إلى تقدير عامل
مع إفادة المبالغة من صيغة الأمر على بناء المفاعلة التي هي موضوعة للمبالغة
فالمعنى احذر احذر البتة تفخيم لفظ الألف وفي نسخة بالتنوين في حاذرا
فالتقدير من تفخيمها خصوصا الألف من بين الحروف المستفلة إلا أنها مقيدة
بما إذا كانت بعد حروف مستفل لأنها إذا كانت بعد حرف مستعل فإنها يكون تابعة
له في التفخيم بناء على القاعدة المقررة من أن الألف لازمة للحرف الذي قبلها
بدليل وجودها بوجودها وعدمها بعدمها ولذلك لا يكون قبل الألف إلا مفتوح
فحيث كانت الألف مع حرف مستعل أو شبهه مما يستحق التفخيم استعلت الألف
للزومها لها ففخمت وحيث كانت مع حرف مستفل استفلت الألف للزومها
لها فرققت والمراد بشبه الحرف المستعلي الراء المفتوحة لأنها تخرج من طرف اللسان
وما يليه من الحنك الأعلى والحنك الأعلى محل حروف الاستعلاء وبهذا المبنى تحقق
الشبه بين الراء وحروف الاستعلاء في المعنى كذا قرره ابن المص وغيره ثم قال
ولا اعتبار بقول من قال ينبغي المحافظة على ترقيق الألف خصوصا إذا جاءت
بعد حرف الاستعلاء فإن الذي ذكرناه هو الحق وقول الناظم رحمه الله محمول على ما
ذكرناه وبه نأخذ يعني ولو كان لفظ مطلقا لكنه ينبغي أن يعتبر مقيدا جمعا

بين قوله وقول غيره من المحققين وقد قال المص في نشره أن الألف إذا وقعت
بعد حروف التفخيم تفخم اتباعا لما قبلها نحو قال وطال والعصا لأن الألف لا تحيز
لها حتى توصف بالترقيق والتفخيم تفخم اتباعا لما قبلها فتكون تابعة لما اتصلت
به انتهى وبه يعلم ضعف ما مشى عليه المص في التمهيد وجزم به شيخه ابن
الجندي حيث قال أن تفخيمها بعد حرف الاستعلاء خطأ انتهى فلا ينبغي
حمل كلامه هنا على إطلاقه كما جوزه بعض الشراح فإن المص صنف التمهيد
أولا في سن البلوغ والعمدة على تصنيف النشر فإنه واقع آخرا وهو الحق كما
جزم به القسطلاني وقال الشارح المصري لما اشتهر عند بعض الأعاجم لا سيما
الأروام تفخيم الألف حيث يصير ونها كالواو أمر بالتحرز عن مثل هذا التفخيم
لا عن تفخيم مطلقا لما سبق من أن الألف بعد الحرف المستعلي تفخم اتفاقا ثم قال
وإنما حملنا كلامه على ذلك بناء على أن تقدير كلامه بأن يقال يجب ترقيق الألف إذا كان
بعد حرف مستفل فعل ولد المص في شرحه مما لا تساعده العبارة فحمل كلامه
على هذا التقييد لا يخلو عن التعقيد قلت وكذا حمل التفخيم الذي ضد الترقيق
المعروفين عند أهل التحقيق على التفخيم العرفي اللغوي عند العامة بعيد
عن اصطلاح الخاصة وأما الإطلاق والتقييد فقد وقع في كلام الفصحاء والبلغا
مما لا ينكره أحد من العقلاء ثم قال وأما السكوت عن التحرز عن تفخيم إذا كان
بعد حرف مستفل فذلك أمر ظاهر لا يحتاج إلى التصريح بذكره إذ يعرف كل من له أدنى

درايته ان الحرف اذا فخمت تفخم حركتها واذا رققت رققت فكذا ما يكون تابعة
لحركتها اعني الالف وهذا من الظهور بحيث لا يبعد على الناس خلافه فلا حاجة الى
التعرض لامثاله قلت اما قوله انه امر ظاهر فليس بقول به الاكابر وعلى تقدير
ظهوره عند الخاصة لا بد من تقديره وتحريره في مقام تعليم العامة فالقول
قول ابن المص عند المتصف دون المتعسف وقد ابعد شارح حيث قال الظ
ان مراده بالالف الهمزة مطلقا مصدرة كانت او متوسطة او متاخرة اذ الالف
القائمة لازمة لفتحة ما قبلها فلزم صفته ايضا من ترقيق وتفخيم لها انتهى
ووجه البعد لا يخفى اذ الهمزة حيزها محقق وهي الحلقية واللفظ جوفية هوائية
فلا يصح اطلاق احديهما على الاخرى الا على طريقة مجازية دون ارادة حقيقية
معانيه لا فائدة حينئذ لذكرها مع دخولها في عموم ما قبلها وانما حذر من تفخيم
الالف لانفتاح الفم عند التلفظ بها وذلك يودى الى تسمين الحرف وتفخيمها
وقال الشارح المصري وما علل به شيخ الاسلام يعني ذكريا تبعا لابن المص بقوله
وذلك لانها لازمة الى اخره فيه بحث فانا لا نسلم ان الالف لازمة لفتح ما قبلها
بل هي لازمة للالف لانها توجد بوجود الالف وتقدم الالف بعدمها ولا عكس
بدليل قولهم ضرب ضربا فظهر ان فتحة ما قبل الالف في ضربا وهي الباء لا تعدم
بعدم الالف ولا توجد الالف بوجودها والا لم يقولوا ضرب من غير الف انتهى
ولا يخفى ان قوله هذا مبني على تحريف المبنى وتصحيف المعنى اذ المراد بقولهم

ان الالف

ان الالف لازمة للحرف الذي قبلها بدليل وجودها بوجودها وعدمها
بعدمها ان الالف بذاتها لا يمكن تحقق وجودها الا بوجود حرف قبلها
اذ لا يتصور الالف من غير تقدم حرف عليها غايته ان حركة ذلك الحرف الذي
قبلها لا تكون الا فتحة دون اخويها فسقط علته التي ذكرها من اصلها
واما قول الجعبري اياك وتفخيم الالف المصاحبة للام كالصلوة والطلاق
وطال فانه لحن فمحمول على قراءة غير ورش اذ اللام مرققة في هذه الامثلة
عند الجمهور ولا وجه لتفخيم الالف حينئذ بعد ترقيق اللام التي هي من
حروف الاستفالة فصحت القاعدة السابقة ان الالف تتبع ما قبلها في
تفخيمها وترقيقها واما ادخال طال فوهم منه لانه ليس من الامثلة التي
فيها الالف مصاحبة للام بل هي مصاحبة لطاء وهي من حروف الاستعلاء فتفخيم
تبعا للطاء البتة وانما الكلام في لامه على قاعدة ورش من ان الطاء اذا
تقدمت على اللام واتصلت بها سواء فتحت او سكنت تفخم واما اذا فصل بينهما
بالف كطال ويصالحا فهل تفخم الالف او ترقق فوجهان والمفخم مفضل عند
الاعيان واما قول المصري وكذلك لا يجوز تفخيم الالف الواقعة بعد الراء
وان كانت الراء عند الناظم شبه المستعلي لتصريحه في تمهيده بالتحذير من ذلك
فمدفوع بما سبق من ان المعتبر ما اختاره في النشر فتدبر واما قوله وفيه تصريح
ايضا بانه لا بد من ترقيقها اذا كانت بعد اللام المفخمة نحو ان الله والصلوة والطلاق

في مذهب ورش قال وبعض الناس يتبعون الالف واللام يعني فيفخمونها
وليس بجيد فهو الصواب المطابق لما قدمناه في هذا الباب واما قوله ماذكره
الشيخ ذكريا تبعا لابن المصنف من قوله لانها تخرج من طرف اللسان الى اخره لا يصلح
تعليلا لما فهم من كون الراء شبيها بالمستعلي لانه يستلزم ان يكون النون واللام
شبيهتين له لوجود العلة المذكورة ولم يقل به احد لاهو ولا غيره فمردود
لان العلة لا تستلزم ان تكون مطردة مع ان القوم اعتبروا تفخيم الراء في حالة
واحدة وهي الواقعة قبل الالف مع اجماعهم على ان النون واللام اذا وقعتا قبل
الالف لا تفخمان والحاصل ان الصحيح بل الصواب هو الذي مشى عليه الناظم
في النشر حيث قال واما الالف فالصحيح انها لا توصف بترقيق ولا تفخيم بل
بحسب ما تقدمها فانها تتبعه ترقيقا وتفخيما وما وقع في كلام بعض ائمتنا
من اطلاق ترقيقها فانما يريدون التحذير مما يفعله بعض العجم من المبالغة
في لفظها الى ان يصيروها كالواو واما نص بعض المتاخرين على ترقيقها بعد
الحروف المفخمة فهو شئ وهم فيه ولم يسبقه اليه احد وقد رد عليه الائمة
المحققون من معاصريه واما قول المصري النون في قوله رفقا وحاذرا نون
التاكيد الخفيفة ورسمها بالالف وفاقا للرسم قوله تعالى ليكونا بيوسف ولنسفعا
باقرا فمدفوع اذ خطان لا يقاسان رسم المصحف والعروض واما قوله يحتمل
ان يكون حاذرا اسم فاعل من حاذرت الشئ بمعنى تحذرت فخطا لان اسم الفاعل

من حاذر

من حاذر انما يكون محاذرا لا حاذرا وانما يصح كون اسم فاعل من حذر الثلاثي
المجرد وهمز الحمد اعوذ اهدنا بحذف العاطف فيهما على قبيل التعداد في بيان
الامثلة وقطع همزة وصل الحمد ضرورة ورفع الحمد حكاية ويجوز اعرابه لو ثبت
رواية ونصب همز على تقدير فرقق همز الحمد ويجوز جره على تقدير وحاذرن
تفخيم همز الحمد واما ما جعله الشارح اليمني من قوله كهمز الحمد اصلا ثم قال وفي
بعض النسخ وهمز بالواو فغير مقبول لانه مخالف للاصول المصححة والنسخ
المعتبرة المشروحة وان كان الكاف للتشبيه وجه في العربية اذ يصح ان يقال
التقدير رقق مستفلا كهمز الحمد او حاذرن تفخيم لفظ الالف كتفخيم همز
الحمد وعلى كل تقدير فالكلام تتميم وتخصيص بعد تعميم وانما حذر من
تفخيم الهمزة بخصوصها وامر بترقيقها بعد دخولها في الحروف المستفلة
ومعرفة حكمها في الجملة لئلا تنقلب عينا بانقلاب صفتها كما هو مسموع
عن بعض الجهلة عند قراءتها فالمراد انه يجب ترقيقها مطلقا سواء جاورها
مرقق فالحمد واعوذ واهدنا ام مفخم كاسم الله ام جاورها رخو كالهاء من
اهدنا ام متوسط بين الشدة والرخوة كاللام من الحمد والعين من اعوذ
ام جاورها متحد معها في اصل مخرجها كالعين من اعوذ ايضا ولا الا انه
لما كانت هذه الامثلة فكان التقصير في تقصيرها خص ذكرها حذرا
من تفخيمها قال في النشر فان كان اي الملاقي للهمزة حرفا يجانسها او مقاربها

كان التحفظ بسهولتها اشد وبترقيقها اكد نحو اعوذ اهدنا اعطى احطنا
احق فكثير من الناس ينطق بها في ذلك كالمتهوع انتهى يقال تهوع القى اذا تكلفه
الله ثم لام للتعلنا الله بالجر اى همزة الله في الابتداء او وصلا حالة الندا
لمجاورتها اللام المفخمة في الادا ثم لام فيها الوجهان السابقات في الهمز وامر
بترقيق اللام الاولى من الله لكسرتها الموجبة لترقيق لام الجلالة ولام لنا
لمجاورتها النون كما قاله ابن المصنف وغيره وليتلطف وعلى الله ولا الضا
امر بترقيق لامى وليتلطف لمجاورة الاولى اليا الرخوة ولمجاورة الثانية الطا
المستعلية واما ما قال بعضهم بجواز تفخيم اللام الثانية لوقوعها بين تاء
وطاء فمردود كما قطع به الجعبرى وفاقا لغيره من المحققين وترقيق اللام
الاولى من على الله لمجاورتها لام الجلالة المفخمة وكذا اللام الاولى من قوله ولا
ولا الضالين لمجاورتها الضا المستعلية وانما قطع المص الكلمة للضرورة والا
فلا يجوز مثل هذا الا في حالة الاضطرار لا حالة الاختيار ولا في الاختيار
لا قراءة ولا كتابة واما قول المص وانما وقف على الضاد الساكنة من ولا الضالين
لانها بدل عن لام التعريف اى بقلبه ضادا عند ارادة ادغامه فغير مفيد
لوجه الاعتذار عن المص لان بعد الادغام يصير ضادا مشددا لا يجوز فكه مع
مع ان القلب لا يصح الا عند اجتماعه مع الضاد دون انفكاكه عنه على
ان الوقف على لام التعريف وقطعه عن مدخوله لا يصح لا قراءة ولا كتابة

بلاخلاف بين ارباب الدراية فيتعين ان يكون فعله هذا للضرورة فلا
يصح مقابلة قوله هذا القول وقيل لضرورة النظم ثم قاعدة ورش في تفخيم
اللام محلها الشاطبية وغيرها من كتب القراءة الموضوعة للوجوه الخلافية و
الشيخ انما التزم في مقدمته الامور الضرورية الوفاقية والميم من مخمصة
ومن مرض لمجاورة الميمين الاولين الحرفين المفخمين وكذا الميم الاخيرة
هذا وقول خالد امر بترقيق الهمزة عند مجاورة الحاء في الحمد ثم تعليله بان اللام
لما كانت ساكنة صارت كانها معدومة بعيد جدا ثم قوله تبعا لابن المصنف
امر بالمحافظة على سكون اللام الاولى من قوله وليتلطف ابعد مما قاله اولا لان
الكلام هنا في الترقيق والتفخيم لا في التسكين والتحريك كما لا يخفى على ذوى
التحقيق والله ولى التوفيق وقال اليمنى اى رقق اللام الثانية لان الاولى مرققة
لا محالة قلت وكذا اللام الثانية مرققة لا محالة نعم نونها الثانية لمجاورتها
الحروف المفخمة يصعب ترقيقها فيتاكد الاهتمام بحالها وبا برق باطل بهم
بذى اى ورقق با برق لمجاورتها الراء المفخمة لا سيما وبعدها القاف
المستعلية وكذا با باطل لاجل الطاء المستعلية من غير اعتبار كون الالف
فاصلة فانه لا يؤمن معها السراية واما قول الشيخ زكريا وبا باطل لمجاورتها
الالف المدية ففيه بحث حيث يشعر بانها ترقق لمجاورتها ما هو مرقق فيلزمه
ان يكون ما قبل الالف تابعا لها في الترقيق مع انه يبنى عن الجمهور في بيان التحقيق

انها هي التابعة له حيث ترقق بعد المستفل وتفخم بعد المستعلي نعم في التمهيد
ما يقتضي انها متبوعة لا تابعة حيث قال اذا وقع بعد اليا الف وجب على
القاري ان يرقق اللفظ بها لا سيما اذا وقع بعدها حرف استعلا او اطباق
نحو قوله تعالى باغ وبلط والاسباط والباطل والبلغ واما عبارة الصحيحة
في النشر فصريحة بترقيق البا حيث وقع بعدها حرف مفخم نحو بطل والبغي
ويصلها ثم قال فيه فان حال بينهما الف كان التحفظ ترقيقها ابلغ نحو
باطل وباغ والاسباط فكيف اذا وليها حرفان مفخمان نحو البرق والبقرة وكذا
رقق با بهم وبذى وان كان بعدها الحروف المستفلة لعموم الحكم في المسئلة
واما قول ابن المصري بين با بهم وبذى لمجاورتها حرفا خفيا وهو الها
والذال فمحل بحث اذ ليس الكلام في التبيين بل سوق العبارة في الترقيق وهو
لا ينافي ما ذكر من التعليل في التحقيق حتى يقال جعل من باب علفتها تبنا
وما باردا مع ان امر البيان لا يختص بحرف ولا حركة كما لا يخفى على الاعيان
مع ان الدال ليست من الحروف الخفية المجتمعة للاربعة في تركيب هاوي
فالاحسن ما علله الشيخ ذكريا بقوله لمجاورتها الرخوة الا ان فيه بحثا
للمصري حيث قال مجاورة الرخوة لا تقتضي الترقيق والا لاقتضت مجاورة
الشدة ضده قلت قد تكون العلة مطردة لا منعكسة نعم الاولى ان يعلل
ترقيق البا في بهم لمجاورتها حرفا خفيا وهو الها وفي بذى لمجاورتها حرفا

ضعيفا كما قال المص في النشر وليحذر في ترقيقها من ذهاب شدتها كما
يفعله كثير من المغاربة لا سيما ان كان حرفا خفيفا وهو الها نحو بهم وبه وبها وبغ
وبلط او ضعيفا نحو بذى وبثلثة وبساحتهم واذا سكنت كان التحفظ بما
فيهما من الشدة والجهر اشد والى ذلك اشار الناظم بقوله واحرص وفي نسخة
فاحرص على الشدة والجهر الذي وانما لم يقل اللذين لوزن المبني او للاختصار
مؤداها في المعنى او التقدير مثله في المعطوف والاظهر ان يقال التقدير واحرص
على كل واحد من الشدة والجهر الذي فيها وفي الجيم كحب الصبر بالاضافة
اما للوزن او لادنى الملابسة وهي كونهما مثالين للبا الموحدة والظا
ان كلمة كحب محكية على ورد في الاية اما بكمالها او بارادة كاف التشبيه فيها
لقوله تعالى يحبونهم كحب الله واما الصبر فعطف من غير عاطف والمعنى اهتمام
بالحرص على اتيان صفة الشدة والجهر الكائنين في البا والجيم لئلا تشتبه
البا بالفا والجيم بالشين كقوله تعالى يحبونهم كحب الله وتواصوا بالصبر
ربوة اجتثت وحج الفجر بالاضافة ايضا كما سبق ولا يصح فيه الحكاية
كما توهم المصري اذ لم يعرف لفظ حج منكرا مجرورا في القران والمعنى وكبا
ربوة وجيم البقية وربوة بفتح الرا لابن عامر وعاصم وهي في الموضعين
كمثل جنة بربوة والى ربوة ويجوز ضم تنوين ربوة وكسرتها كما قرئ بهما
في قوله كشجرة خبيثة اجتثت والحج جا معرفا باللام ومجردا عنها قال الله

نعاً ولله على الناس حج البيت والحج اشهر معلومات والمراد بهذه الامثلة وامثالها
من الايات وخص الجيم بالذكر من بين حروف الجهر والشدة ايضا لاخراج اهل مصر
والشام اياها من دون مخرجها فيتفشى بها اللسان فيخرجونها بالشين وكذا بعض
اهل اليمن يمزجونها بالكاف ولارتفاع اللسان في مخرجها سيما اذا اتى بعدها
بعض الحروف المهموسة فان التحفظ على جهرها وشدتها تكون اتم والزم والله
اعلم واحكم وبيّن بالنون الخفيفة مقلقلا بفتح القاف الثانية وكسرها ان
سكنا بالالف الاطلاق اى بين بيانا تاما سكون حرف مقلقل من حروف
القلقلة المتقدمة المجموعة في قطب جد ان سكن الحرف المقلقل بسكون
اصلى لازمى لا يختلف حالة اصلا لا وقفا ولا وصلا نحو يقطعون وفطرة
وربوة والفجر ويدخلون وان يكن اى السكون في الوقف كان اى المقلقل
او التقليل ابينا بالالف الاطلاق اى اكثر بيانا واظهر عيانا من القلقلة عند
سكونه لغير الوقف نحو برق ومحيط وكسب وحج والمهاد والظاهر ان المراد
بسكونه في الوقف اعم من ان يكون عارضيا في الوقف ام اصليا اليستقيم تمثيل
ابن المص في الباء بقوله فارغب واما قول المصرى او عارضا للوقف نحو من لم
يجتنب وان يسرق فغفلة عن قواعد العربية لانه عارض بجازم لا الوقف
فهو في حكم سكون اللازم فلازم العالم واما قوله وقيد شيخ الاسلام بعني في ذكر
المصراع الاول لغير الوقف بناء على ان تبين القلقلة في الوقف معلوم من المصراع

الثاني

الثاني وما ذكرناه اولى لان الاصل الاطلاق فليس في محله اذ كلام شيخ الاسلام
في مقام النظام لمن يتامل في المرام لان الكلام انما هو في السكون الاصلى مطلقا
والعارضى وقفا ولا يختلف الحكم حينئذ في الاول ان يقف على تلك الكلمة التي
فيها سكون اصلى او يدرجها فتامل يظهر لك وجه الخلل ثم لا شك انه اذا تكرر
حرف القلقلة مدغما يكون المبالغة في القلقلة منتفيا نحو الحق وتب والحج
وصد ثم اعلم ان الاظهر كونه مقلقلا بالفتح على انه نعت لحروف مقدر واما
تقديم ابن المص رحمة الله تعالى الكسر على انه حال من فاعل بين فيحتاج الى مفعول
مقدر اى بين الحرف حال كونك مقلقلا ولا يخفى ان الاولى هى الاولى ويلايم
عطف المصنف على مقلقلا في قوله وحاء حصحص احطت الحق بالاشباع ضمة
القاف رعاية للقافية ورفعه بناء على الحكاية ولو في اية مع انه مجرور بحسب
القاعدة العربية من حيث انه وما قبله معطوفان على حصحص المضاف اليه
وبحذف العاطف والمعنى بيتن ترقيق حاء نحو حصحص الشاملة للاولى والثانية
وحاء احطت وحاء الحق لمجاورتها حروف الاستعلاء المفخمة حذرا من تفخيم
الحاء حال المقاربة قال في النشر والحاء تجب العناية باظهارها اذا وقع بعدها
مجانسها او مقاربها لا سيما اذا سكنت نحو فاصفح عنهم وسبحه فكثيرا ما
يقلبونها في الاول عينا ويدغمونها وكذلك يقلبون الهاء في سبحه حاء لضعف
الهاء وقوة الحاء فيتحدبها فينطقون بحاء مشدده وكل ذلك لا يجوز اجماعا

وكذلك يجب الاعتنا بترقيقها اذا جاورها حرف الاستعلاء
نحو احطت والحق فان اكتنفها حرفان كان ذلك اوجب نحو
حصحص انتهى كلامه وسين مستقيم بكسر الميم بلا تنوين ضرورة يسطو
يسقو بحذف العاطف فيهما اى بين انفتاح السين المهملة
واستفالها لا سيما حال ضعفها بسكونها مع مجيء القاف ولو
بواسطة بعدها لئلا تنقلب صادا حال نطقها ثم ايراد مستقيم نكرة
تشمل على المعرفة وجره يصح اعرابا وحكاية لوروده في القرآن
الى صراط مستقيم اغرب المصرى في قوله مستقيم بفتح الميم من غير
تنوين على الحكاية لانه كذلك في سورة الفاتحة انتهى ولا يخفى
وجه الغرابة لانه ليس كذلك في الفاتحة فان الموجود فيها معرف
باللام كما لا يخفى على من له الهام بمراتب الكلام وكذا سين
يسطون ويسقون من قوله تعالى يكادون يسطون ووجد عليه
امة من الناس يسقون لمجاورتها الطاء والقاف وهما من حروف
المستعلية والشديدة مع كون السين مستفلة رخوة
وكذا امثال هذه الكلمات في الآيات البينات ثم حذف النون
من المثالين الاخيرين من باب الضرورة الشعرية والا فلا يجوز
قطع الكلمة عند القراء لا حالة الاختيار ولا الاضطرار وكذا

لا



لا يستحسن قطع الكلمة في الكتابة بان يكتب النون في المثالين
المذكورين في اول سطر وما قبلها في اخر سطر فاحفظ هذه
القاعدة فانها كثير الفائدة ورقق الراء اذا ما كسرت
نحو رزق فاترة ان ما بعد اذا زائدة ومفهوم انها تفخم
اذا ضمت او فتحت نحو رب وربما كذاك اي التكسر
مثل الراء ترقق اذا وقعت بعد الكسرة اذا سكنت
اى الراء ومفهومه انها تفخم اذا كانت ساكنة بعد ضمة
او فتحة والامثلة قران وقرن ومرية ان لم يكن اى الراء
الساكنة الموجودة بعد الكسرة واقعة من قبل حرف
الاستعلا بالقصر كوقف حمزة لا للضرورة وجزاء الشرط
محذوف دل عليه ما قبله ومفهومه ان حرف الاستعلاء اذا كان
قبلها راء فانها تفخم كمرصاد وارصاد وقرطاس وفرقة
وليس غيرها في القرآن او كانت الكسرا اى كسرة ما قبلها لست
اصلا اى اصلية لا عارضة ولا منفصلة لان الاصل هو الاتصال
فانهما تفخمان كارجعي والذي ارتضى وام ارتابوا وليس المراد
ان الكسرة لا تكون موجودة اصلا على ما يتوهم قال الرومي
او كانت عطف على الجملة الشرطية السابقة انتهى وهو

موافق للقواعد العربية ولكنه غير مطابق للقواعد القرآنية
فان الكسرة اذا لم تكن اصلية توجب تفخيم الراء بعدها
لا ترقيقها المفهوم من ظاهر نظم عبارة الجزرية فالوجه ان تكون
عاطفة على مدخول لم الجازمة ولما لم يكن لم يدخل على الصيغة
الماضية يقدر لها ما في معناها ليؤدي مؤداها من افادة
النفي فيقال التقدير او ما كانت على ما اشار اليه الشيخ زكريا
وبه تمام نظام مرام الكلام فترقيق الراء التي بعد كسرة
مشروط بعدم كون حرف الاستعلاء بعدها وبعدم كون
الكسرة عارضة فانها اذا وجد حرف الاستعلاء بعدها
تفخم وكذا اذا كانت الكسرة عارضة او منفصلة فانها
تفخم فالقيدان عدميان مانعان كما اشار اليه ابن المصر
الآن مال كلام زكريا الى ان الثاني قيد اثبات لان نفي النفي
يفيد الاثبات فتصير التقدير او كانت الكسرة اصلية فيؤخذ
حكم العارضة بالمفهوم من الشرطية واما قول اليمني
او كانت عطف على مقدر تقديره تفخم الراء اذا كانت من قبل
حرف استعلاء او كانت كسرة ما قبلها ليس اصلا اي عارضة
فهو اقرب الى المبنى فانه من باب العطف على المعنى كما لا يخفى

واما ما اختاره المصري من ان ما المقدر عطف على لم تكن فبعيد
جدا حيث لا دلالة على هذا المقدر الناشئ ابدا اقول ولو قال
المصري اولم تكن الكسرة ليست اصلا لما يخلص ثم كان الاظهر
ان يقول او كانت الكسرة اصلا ووصلا اي اصلية لا عارضة
ووصلية لا فصلية فيوافق الشاطبية من جهة القيدين
في قوله وما بعد كسر عارض او مفصل ففخم فهذا حكمه متبذلا
وكان بعيد بالاصل ان تكون عارضا وبالوصل ان لا يكون منفصلا
فرحم الله من انصف ولم يتعسف ثم الاولى ان يكون الكلام بالواو
الحالية دون او الترديدية لئلا يتوهم التنويع لا الموهم بان
الكسرة الاولى يراد بها مطلقا فتامل فانه موضع زلل والعجب
من ابن المصر ومن تبعه من الشراح الكرام حيث لم يتقيد وا بحل
هذا المقام من جهة المبنى واكتفوا بما ذكروه من حاصل المعنى
والحاصل ان ترقيق الحرف انحاف اي جعله في المخرج نحيفا ولا في
الصفة ضعيفا وضده التفخيم فانه بمعنى التسمين والتجسيم فهو
والتغليظ واحد الا ان الاستعمال الاكثر في الراء ان يكون
ضد الترقيق هو التفخيم وفي اللام التغليظ كما قراءة ورش من
طريق الازرق وقد عبر قوم عن الترقيق في الراء بامالة

بين اللفظين كما فعله الداني وبعض المغاربة الا انه يجوز
اذ الامالة ان ينحوا بالفتحة الى الكسرة وبالالف الى الياء
والترقيق انحاف صوت الحرف فيمكن التلفظ بالراء مرققة
غير ممالة ومفخمة ممالة وان كان لا يجوز رواية مع الامالة
الا الترقيق وايضا لو كان الترقيق امالة لم يدخل على المضموم
والساكن ولكانت الراء المكسورة ممالة وذلك خلاف
اجماعهم كما ذكره المصري والتحقيق ما قاله في النشر
من ان تغليظ اللام تسمينها لا تسمين حركتها والتفخيم
مرادفه الا ان التغليظ في اللام والتفخيم في الراء والترقيق
ضدهما وقد يطلق على الامالة مجازا لكن الصحيح هو الفرق
بينهما بان الترقيق في الحرف دون الحركة والامالة في الحركة
دون الحرف ثم الاصل في الراء التفخيم على ما عليه الجمهور واختاره
المكي وقال جماعة ليس للراء اصل في التفخيم ولا في الترقيق
وانما يعرض ذلك بسبب حركتها فترقيق مع الكسرة لتسفلها
وتفخم مع الفتحة والضمة لتصعدها فاذا سكنت جرت
على حكم المجاور لها وايضا ساكنة فقد وجدناها ترقق مفتوحة
ومضمومة اذا تقدمها كسرة او ياء ساكنة فلو كانت في

نفسها

نفسها مستحقة للتفخيم لبعد ان يبطل ما تستحقه في نفسها
بسبب خارج عنها كما كان ذلك في حرف الاستعلاء الا ان المعتمد
هو الاول ولهذا لم يتعرض الناظم لذاكر تفخيمها اسبابا وقد
صرح الشاطبي رحمه بهذا المضمون في قوله وفيما عداهذا
الذي قد وصفته على الاصل بالتفخيم كن متعملا فلا ترقيق
الا الموجب وذلك اذا كانت مكسورة كسرة لازمة مثل
رجال وللغارمين والفجر وليال عشر وصبر او عارضة
مثل انذر الناس وانحر ان على قراءة ورش تامة نحو رزقا
واذكر اسم او بعضه باختلاف سر نحو ادني او ممالة اولا نحو
راى او وسطا نحو الذكر اوطرفا نحو عذاب النار او وصلا
نحو ذكرى الدار منونة نحو ذكرا او غير منونة نحو البشرى
سكن ما قبلها كما تقدم مثالها او تحرك ما قبلها باي حركة
سواء وقع بعد الراء حرف مستفل كما سبق او مستعل كما
في الرقاب ورزقا سواء كان في الاسم او الفعل وكذلك اذا كانت
الراء ساكنة بعد الكسر فانها ترقيق اذا كان سكونا
لازما نحو فرعون ومرية او عارضا نحو ما يشعركم على قراءة
الاسكان تكون الراء متوسطة كما سبق او متطرفة وصلا

ووقفا نحو انذر الناس ان كان قبلها كسرة متصلة حقيقة
او حكما لازمة وليس بعدها حرف استعلاء متصل احترز
عن نحو انذر قومك ولا تصعر خدك وفاصبر صبرا جميلا
مباشر بان لا تكون بين الكسرة والراء حركة اخرى
في الفعل نحو استغفر والاسم العربي نحو الاربة والعجمي نحو فرعون
وجملة الكلام وزبدة المرام ان شرط المؤثر ان تكون كسرة
متصلة لازمة وجه اشتراط اللزوم والاتصال في الترقيق
هو تقوية السبب لتمكن من اخراجها عن اصلها فالمتصل اللازم
ما كان على حرف اصلي وهو ظاهر او نزل منزلة الاصلي كحراب
ومرفقا بكسر الميم الزائد على اصل الكلمة لانهما من جملة مفعال
ومفعل وقال ابن شريح وكثير من القراء يفخم الساكنة بعد الميم
الزائدة نحو مرفقا واما المتصل العارض فهو ما دخل على كلمة
الراء ولم ينزل منزلة الجزء منها وهو الذي لا يخل اسقاطها كما في
باء الجر ولامه وكهمزة الوصل نحو اركبوا وارتابوا في الابتداء
واما المنفصلة العارضة فهو ما كانت في كلمة منفصلة مستقلة
اعرابا وعروضها للساكنين وصلا نحو ان ارتبتم ولمن ارتضى
وللبناء نحو يا بني اركب بكسر الياء التحتية فان اصله

يابني

يابنيي او للاتباع نحو رب ارجعون فان اصله ربي فكسر
الباء لمناسبة الياء ومتابعتها في البناء واما المنفصلة
اللازمة قبل راء ساكنة فهو ما كانت في كلمة اخرى لازمة البناء
على الكسر نحو الذي ارتضى عند الكل وما كان ابوك امرء
سوء لورش قال النويري ولا ثاني له وقال ابن المص
وتبعه غيره والمنفصلة اللازمة لم يجئ في القران قبل الراء
الساكنة لكن فيه نظر ظاهر لوجود ما سبق اللهم الا ان يريد
المتفق عليها وانه جعل كسرة الذي كسرة اتباع ولذا فتح
في اللذات لكنه يخالف ما ذكره شراح الشاطبية في قوله
وما بعد كسر عارض او مفصل • ففخم فهذا حكمه متبذلا • ان العارض
ما حقه السكون فيكسر ابتداء نحو امراة وللالتقاء الساكنين
نحو ام ارتابوا والمنفصلة بان كان الكسر في حرف منفصل
عن الكلمة نحو الذي ارتضى واما المنفصلة اللازمة قبل راء متحركة
فانما جاءت على قراءة ورش نحو برسول ولرسول وهذا كله حكم
الراء وصلا اما وقفا فلا يستفاد من الجزرية وقد بينها الشاطبية
وبجملا احكامها في الوقف انها ان وقفت بالروم فهو كالوصل
في جميع الاحوال الا ان نحو قدير ترقق لورش وتفخم للجمهور

وان وقفت بالسكون وكان قبلها حرف ممالة فمرققة كالنار
وكذا اذا كان قبلها كسرة نحو قدر ومستقر ولا ناصر
او ياء ساكنة نحو خير وغير وصير ثم الساكن بين الراء
وبين الكسرة ليس بمانع من الترقيق نحو الشعر واهل
الذكر وبكر سواء كانت الراء في الوصل مكسورة او مفتوحة
او مضمومة كما مثلنا فانها في الوقف بالسكون ولو مع الاشمام
تكون مرققة وقد نظمت حكم وقف الراء وقلت وفخم الراء
رما ان الوقف اذ لم تكن بعد ممالة بالحرف او بعد كسر او سكون
الياء ورققها سائر البناء ولا يخفى ان قوله بعد كسر باطلاقه
يعم ما يكون بعضو وبدونه فيشمل نحو العمر الشعر والذكر
ثم اعلم ان الساكن الحاجز بين الكسر والراء اذا كان صادا
نحو ادخلوا مصرا وطاء نحو عين القطر فقد اختلف
في ذلك اهل الاداء فمن اعتد بحرف الاستعلاء فخم كابي
عبد الله شريح ومن تبعه وهو قياس مذهب ورش من
طريق المصريين ومن لا يعتد به رقق كما نص عليه ابو عمرو
الداني في كتاب القراءات من جامع البيان وهو الاشبه بمذهب
الجماعة ويدل عليه اطلاق الشاطبي وعدم التفاته الى الخلاف

لكن

لكن المص اختار في مصر التفخيم وفي عين القطر الترقيق نظرا
فيهما للوصل وعملا بالاصل **والخلف في فرق لكسر يوجد** اي
والاختلاف ثابت في تفخيم راء قوله تعالى فكان كل فرق كالطود
العظيم وترقيقها لكسر يوجد في قافها فيكون وجه الترقيق
ان حرف الاستعلاء قد انكسرت صولته المفخم لتحركه بالكسر
المناسب للترقيق او لكسر يوجد فيما قبله وما بعده فيكون
وجه الترقيق ضعف الراء بوقوعها بين كسرتين ولو سكن
وقفا لعروضه واما وجه التفخيم فضعف الكسرة بتقابل
المانع القوي وهو حرف الاستعلاء قال الداني الوجهان جيدان
الترقيق وبه قطع مكي والصقلي وابن شريح وادعوا فيه
الاجماع والتفخيم وبه قطع الداني في التيسير كذا ذكره ابن المص
وقال الداني في غير التيسير والماخوذ فيه الترقيق نقله
النويري في شرح الطيبة فهو اولى بالعمل افرادا وبالتقديم
جمعا وقال المص في نشره والقياس اجراء الوجهين
في فرقة حال الوقف لمن امال هاء التانيث ولا اعلم فيها
نصا قلت وهو قياس مع الفارق لان الامالة فيها
مع ضعفها ليست لمحض كسرة فيضعف تاثيرها

لا سيما وهي عارضة حال وقفها **واخف تكريرا اذا تشدد**
بالاشباع فيه وفي ما قبله فما في بعض النسخ بصيغة الجمع لا وجه له
والمعنى اذا كانت الراء مشددة فاخف تكريرها قال مكي
لا بد في القراءة من اخفاء التكرير وواجب على القاري ان
يخفي تكرير الراء فمتى اظهره فقد جعل من الحرف المشدد
حروفا ومن المخفف حرفين فقوله اذا تشدد ليس بقيد
بل اتى به على سبيل الاهتمام والاعتناء او من باب الحذف
للاكتفاء والحاصل انك اذا قلت مثلا الرحمن الرحيم
فلا تترك لسانك ان يضطرب بالراء بل احفظها من مخرجها
لئلا تكون لافظا في موضع الراء الواحدة المشددة براءات
متعدده **وفخم اللام من اسم الله** اى لا من غير الله الا في قاعدة
ورش لبعض اللامات المخصوصة **عن فتح او ضم** بالنقل
اى بعد احدهما **كعبد الله** بفتح الدال او ضمها ليصح مثالا
على وقف العمل القراء ولا يبعد ان يقراء بالجر على وفق الحد الاعرابي
والمراد به انه يفخم بعد احدهما ثم اللام اصلها الترقيق عكس
الراء عند اهل التحقيق فلا تفخيم الا لموجب ومن ثم كان
الدافع في الراء عن التفخيم او الترقيق سببا لاحدهما في اللام

فهي

فهي من اسم الله تع وان زيد عليه م فصار اللهم اذا تقدمها فتحة
محضة او ضمة كذلك فانها تكون مفخمة نحو الله ربنا ابتداء و
سيؤتينا الله وصلا لما قام عبد الله وقال اللهم وقالوا اللهم
لمناسبة الفتحة والضمة التفخيم المناسب للفظ الله من التعظيم
لكونه الاسم الاعظم عند الجمهور المعظم فان تقدمها كسرة
مباشرة بان لم تكن بين الكسرة واللام حركة اخرى وهي
محضة غير ممالة متصلة اتصالا صوريا رسميا نحو لله وبالله
فان الاتصال الحقيقي غير متصور في الحرف الذي يوجد قبل الجلالة
او منفصلة عارضة ولازمة فانها تكون مرققة نحو لله الامر
واقسموا بالله وافي الله شك وبسم الله وما يفتح الله وقل
الله ولم يذكر في المتن حكم ترقيقها احالة على اصلها واكتفاء
بمفهوم منطوق حكمها على ما هو المعتبر عندنا في الرواية
وعند الشافعي حجة في ادلة الدراية ثم هذه الامران وقعت
بعد ترقيق حال من ممال الكسرة فهي على تفخيمها نحو يبشر الله
في قراءة ورش او بعد امالة كبرى اى محضة وذلك في قراءة
السوسي فوجهان نحو حتى نرى الله التفخيم وبه قراء ابو العباس
والترقيق وبه قراء عند الباقي واطلاق المصر مما يؤيد الاول

فتامل ثم اعلم ان اجتماع اللامين على اربعة اقسام مرققتين
نحو على الذين ومفخمتين نحو اضل الله في قراءة ورش عند
بعضهم ومرققة فمفخمة نحو واجل الله او مفخمة فمرققة نحو
وظللنا عليكم الغمام في قراءة ورش فاعط كل ذي حق
حقه خصوصا المختلفتين خوف السراية هذا وقيل انما فخمت
اللام من لفظة الله فرقا بينه وبين سائر اللامات ولعل
مراده ان التفخيم انما هو لمجرد التعظيم وهو لاينافي ما ذكره
من ان وجه تفخيمها فيما ذكر هو نقل الخلف عن السلف وتواترهم
ذلك كابرا عن كابر من غير نكير مكابر وحرف الاستعلا بحذف
همز الوصل في الدرج ونصب حرف على انه مفعول مقدم لقوله
فخم ويجوز رفعه على تقدير فخمه نحو قوله تعالى والقمر قدرناه على
القراتين ثم المراد بحرف الاستعلاء اعم من ان يكون مطبقا
او غير مطبق ولذا قال واخصصا بضم الصاد وبالف الاطلاق
المبدلة من النون المخففة لاطباق بنقل الحركة والاكتفاء بها
عن همزة الوصل ونصبه على انه مفعول لما قبله اقوى صفة لموصوف
محذوف والمعنى اخصص حروف الاطباق بتفخيم اقوى من تفخيم
سائر حروف الاستعلاء نحو قال بالرفع وجوز نصبه والعصا

بالالف

بالالف لا بالياء كما في بعض النسخ والحاصل انه امر بتفخيم حروف الاستعلاء
السبعة المتقدمة المجتمعة في كلمات قظ خص ضغط مثل قائما والطالبين
وخالدين وصادقين والضالين والغارمين والطامة وامر بتخصيص
حرف الاطباق من جملتها وهي الصاد والطاء مهملتين ومعجمتين
فبينهما عموم وخصوص اذ كل مطبقة مستعلية ولا كل مستعلية
مطبقة فاتى بمثالين مثال الحرف الاستعلاء غير المطبق وهو القاف
في قال ومثال الحرف الاستعلاء المطبق وهو الصاد في العصا قال
ابن المصنف وتبعه غيره والالف واللام للعهد اي العصا المذكورة
في قوله اضرب بعصاك انتهى وفيه بحث لا يخفى فان الحكم شامل
له ولغيره ايضا من قوله تعالى حكاية عن موسى قال هي عصاي
وقوله تعالى وعصى ادم ربه فالصحيح ان اللام للجنس الاستغراقي الشامل
لما دتي هذا اللفظ من الواوي واليائي واما صاد غير هذا البناء
فيعلم حكمه من غيره قوله نحو العصا اذ هو معطوف على قال بكل حال
نعم لو قال مع عصى بالالف او الياء لطابق الفاظ التنزيل وهو اوفق
في مقام التمثيل واما قول زكريا لكونها اقوى فلا دلالة على تقديره
في المبنى فلا يتعدى على ما قدمناه في المعنى غايته ان الباء في قوله
باقوى محذوفة على حد قول القائل شعر تمرون الديار ای تمرون بها

ثم اعلم ان في اتيان المثالين المتقدمين نكتة بديعة وحكمة منيعة
وهي ان الصاد المهملة مع قوتها اضعف حروف الاطباق لانه مهموس
والقاف اقوى من باقي حروف الاستعلاء هذا وحروف الاستعلاء بحسب القوة
والضعف الناشيين من اختلاف احوالها ثلاثة اضرب عند ابن الطحان
الاندلسي الاول ما يتمكن فيه التفخيم وهو ما كان مفتوحا الثاني ما كان
دونه وهو المضموم والثالث ما كان دونه ايضا وهو المكسور وعند
المصر رحمه الله عليه خمسة ما كان بعده الف ثم ما كان مفتوحا من غير الف
بعدها وهذان النوعان مندرجان تحت جنس اول الثلاثة
ثم ما كان مضموما ثم ما كان ساكنا ثم ما كان مكسورا **وبين**
الاطباق من احطت مع بسطت والخلف بنخلقكم وقع امر ببيان
صفة اطباق الطاء من قوله تعالى حكاية عن الهدهد احطت بما لم تحط به
ومن قوله تعالى لئن بسطت الى يدك لئلا تشتبه الطاء المطبقة المستعلية
المجهورة بالتاء المنفتحة المستفلة المهموسة المدغمة كما هو اصل القاعدة
في ادغام الحروف المتقاربة وكذا الحكم في قوله تعالى فرطت في جنب الله
ثم اخبر ان الاختلاف وقع بين اهل الاداء من المشايخ في ابقاء صفة
استعلاء القاف مع الادغام في قوله تعالى الم نخلقكم من ماء مهين
وفي ذهابها مع اتفاقهم على الادغام قال ابن المصر وكلاهما جائز

وذهابها

وذهابها اولى وقال الناظم في كتاب التمهيد والاول مذهب مكي
وغيره والثاني مذهب الداني وغيره ومن والاه ثم قال قلت كلاهما
حسن وبالاول اخذ البصريون وبالثاني اخذ الشاميون واختياري
الثاني وفاقا للداني وقال في النشر الادغام المحض اصح رواية
واوجه قياسا اقول ولهذا لم يلتفت الشاطبي الى هذا الخلاف اصلا
ولعله اراد بالقياس اجماعهم على ادغام القاف في الكاف للسوسي
ادغاما محضا مع وجود تحرك القاف وتعدد الكلمتين فمع
السكون واتحاد الكلمة بالاولى ثم اعلم ان الادغام على قسمين
ادغام تام وهو ادراج الاولى في الثاني ذاتا وصفة مثل قالت
طائفة وهو ادغام ناقص وهو ادراج الاول في الثاني ذاتا
لا صفة وادغام احطت ونظائره من قبيل الناقص وايضا
قوة الطاء وضعف التاء يمنع الادغام الكامل ولولا التجانس
لامتنع الادغام اصلا لان القوى لا يدرج في الضعيف بخلاف
العكس نحو قالت طائفة حيث اجمعوا فيه على الادغام الكامل كما
اجمعوا في نحو احطت على الادغام الناقص ثم ما وقع في عبارة بعضهم
من اظهار القاف في نخلقكم فذلك خطاء محض اللهم الا ان يحمل على اظهار
صفة استعلائها لا على اظهار المطلق ذاتها فعلم ان ما ذكره ليس بادغام

الاقوى في الاضعف فيمتنع اندراجه فيه بالكلية وبه يحصل الفرق
في هذه القضية على قواعد العربية وقال بعضهم ومن العرب
من يبدل التاء الطاء ثم يدغم ادغاما مستكملا فيقول احطّ
وفرطّ بطاء واحدة مشددة مدغمة قال شيخ وهذا
مما يجوز في كلام الخلق لا في كلام الخالق عز وجل انتهى لان
كلام الله تعالى لا يجوز فيه التصرف على خلاف ما ثبت
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالطرق المتواترة في القران
المشهورة واما في كلام المخلوقين فيتوسع بكل ما جاء من اللغة
وبهذا تبين انه لم يرد في لغة ابدال الظاء طاء وادغامها فيها
فيجب الاحتراز عنها **واحرص** بكسر الراء **على السكون في جعلنا**
اي في لام نحو جعلنا اذ كل سكون لا بد من الحرص على بيانه وكذا
الحركة الا انه خص لام جعلنا لئلا تصير مدغمة ولا متحركة فحينئذ
يتغير المعنى باختلاف المبنى كما لا يخفى ونحوه انزلنا وكذا قلنا
مما فيه اللام ساكنة وبعدها نون فيجب التحفظ باظهارها
مع رعاية سكونها قال المصري لا كما يفعله بعض الاعاجم
من قصد قلقلتها قلت اللام ليست من حروف القلقلة فان
حروفها قطب جد لا حروف القلقله كما توهم المصري من الذهول

والغفلة

والغفلة **انعمت والمغضوب مع ظللنا** اي وكذا كن حريصا
على بيان سكون نون انعمت وميمها وغين المغضوب
ولام الثانية من ظللنا للتحرز من تحريكها كما يفعله جهلة
القراء فان ذلك من قطيع اللحن عند العلماء وضللنا
بالضاد ثابت في القران عند قوله تعالى وقالوا ائذا ضللنا
في الارض واما ظللنا بالظاء المثالة فلم توجد فيه مخففة
ولا ضرورة باتيانها والقول بتخفيفها للوزن ولا يغرنك
كثرة النسخ عليها واشارة بعض الشراح اليها واقتصر ابن
المصر على نون انعمت وتبعه الشراح والحكم فيما يشمل الميم
على حسب التعميم نعم في معنى نون انعمت كل نون ساكنة
بعدها حرف من حروف الحلق كينئون ومن امن ومنه وان هو
وتنحتون ومن حاد الله وينعق ومن علم وينغضون وعذاب
غليظ والمنخنقة ومن خوف ونحو ذلك ثم لا يسكت على النون
سكتة لطيفة كانه يريد بها ايضاح اظهارها وانها لا غنة
فيها فان ذلك خطاء محض لا يفعله الا الجهلة من القراء
وفي معنى غير المغضوب وضغثا وبغيا وافرغ علينا واغني
ويغشي وعلل المصر في التمهيد اظهار الغين الساكنة عند التشبيه

من يغشى بقوله لئلا يقرب من لفظ الخاء لاشتراكهما في الهمس
والرخاوة وخلص انفتاح محذورا عسى خوف اشتباه بمحظورا
عصى اى بين وميز صفة الانفتاح عن الاطباق في نحو محذورا
وفي نحو عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا لئلا تشتبه الذال
بالظاء في قوله وما كان عطاء ربك محظورا وله السين بالصاد
في قوله تعالى وعصى ادم ربه فغوى فان كلا من الذال والظاء من مخرج
واحد وكذلك السين والصاد وانما يتميز كل من الاخر بتمييز
الصفة فان الذال والسين منفتحتان والصاد والظاء مطبقتان
فينبغى ان يخلص كل واحد من الاخر بانفتاح الفم وانطباقه
وما يترتب عليهما من ترقيق الاولين وتفخيم الاخرين وكذا حكم
كل حرف مع غيره اذا كانا متحدى المخرج مختلفي الصفة ثم الضمير
في اشتباهه راجع الى الحرف المنفتح بقرينة المقام وتقديره خوف
اشتباه كل واحد من محذورا وعسى بمحظورا وعصى او خوف
اشتباه المذكور كذا ذكره الشراح على اختلاف اختيار كل منهم
والاظهر ان ضميره راجع الى الانفتاح اى مخافة الاشتباه انفتاح
محذورا وعسى باطباق محظورا وعصى ووجه الاظهرية ان محل
الاحتياج في صحة الحمل الى التقدير هو الثاني دون الاول فتامل وراع

شدة اى كائنة بكاف اى في كاف وتا بالقصر على وقف حمزة في
الهمزة لا كما قال الرومي انها للضرورة كشرككم وتوفى فتنتا
بالف الاطلاق او بابدال التنوين الفا وقفا على ما جاء في لغة
وراع امر من المراعات والمفاعلة اذا لم تكن للمبالغة فهي للمبالغة
وقول الرومي امر من الرعاية فيه نوع مساهلة حيث لم يراع فيه
القاعدة المميزة بين المجرد والمزيد الفارقة للطالب المريد فامر
بمراعات الشدة في الكاف والتاء نحو نكتل وتتلو وذلك
لان الشدة تمنع الصوت اى ان يجرى معهما مع ثباتهما في موضعها
قوتين فاحذر ان تتبعها ذاكة والحاصل ان كل حرف ينبغى ان يرعى
فيه صفاته المقدمة من جهر وهمس وشدة ورخوة وغير ذلك
بعد تمكنه من مخرجه فاحفظ هذه القاعدة الكلية وقس عليها
الامثلة الجزئية ولو لم ينص عليها صاحب الجزرية هذا وقال
في التمهيد اذا تكررت الكاف من كلمة او كلمتين فلا بد من بيان كل منهما
لئلا يقرب اللفظ من الادغام لتكلف اللسان لصعوبة التكرير
نحو قوله تعالى ما سلككم وانك كنت بنا بصيرا على مذهب المظهر
وكذلك الحكم في تاء تتوفيهم الملائكة واتقوا فتنة وشبه ذلك فتراعى
الشدة التي فيها لئلا تصير رخوة كما ينطق بها بعض الناس وربما

جعلت سينا اذا كانت ساكنة نحو فتنة واتل عليهم ولذا
ادخلها سيبويه في جملة حروف القلقلة ويتاكد المراعات فيها اذا
اذا تكررت نحو تتبعها الرادفة وتتوفاهم لصعوبة اللفظ
بالمكرر على اللسان وقال مكي في الرعاية هو بمنزلة الماشي يرفع
رجله مرتين او ثلاث مرات ويردها في كل مرة الى الموضع الذي
رفعها منه قال المصري وهذا ظاهر الا ترى ان اللسان اذا تلفظ
بالتاء الاولى رجع الى موضعها ليلفظ بالتاء الثانية وذلك صعب
فيه تكلف ولكن لا يخفى ان قوله او ثلاث مرات زائد لان الكلام
في تكريرها ثلث مرات كما نقل وليس فيه ما هو بمنزلة رفع
رجل ثلاث مرات بل مرتين اقول بل غير زائد اذ قد يوجد
التكرار ثلاث مرات لا في كلمة بل في كلمات متواليات كما في
قوله تتوفاهم الملائكة وصلا وكذا قوله تتبعها الرادفة
ولا يشترط اليه اتيان تكرار التاء ان لا يكون بينهما فصل
ولذا عد في امثلة التكرر قوله فتنة كما سبق في كلام المصنف
الا ان قوله وربما جعلت سينا اذا كانت ساكنة نحو فتنة
فيه بحث اذ الظاهر المتبادر انها تصير دالا اذا لم يراع فيها
صفة صفة الشدة والهمس لاتحاد مخرجهما والتمييز بينهما

باعتبار

باعتبار صفتهما واما السين والدال فبينهما قرب المخرج
والله اعلم ثم مما يجب الاعتناء بالتاء خصوصا اذا كان بعدها
طاء ساكنة او طاء نحو قوله افتطمعون تطهيرا ولا تطغوا
ولا تظلمون **واولى مثل وجنس ان سكن ادغم كقل رب وبل لا**
وابن قال شارح امر من الابانة بمعنى الاظهار ومتعلقه سياتي
في البيت الاتي وموافقة الحركة فيما قبل النون من قبيل الالتزام
ما لا يلزم في شعر العرب وان التزامه العجم والضمير المستكن
في سكن راجع الى الاول في قوله اولى بالتثنية المضاف الى مثل
وجنس وحذف نونه بالاضافة ونصبه بالياء على انه مفعول
مقدم لقوله ادغم واما قول الرومي في بيان اعرابه من اولى
مبتداء مضاف الى مثل وجنس عطف على مثل وان سكن
جملة شرطية جزاؤها ادغم والجملة الشرطية مع جزاؤها
خبر المبتداء فخطاء فاحش لانه لو كان مبتداء لرفع بالالف
وقيل اولا جنس وكانه تصحف عليه كتابة الياء بقراءة الالف
والمثال لان نشر مشوش لا بل لامثال المثلين وقل رب
مثال للجنسين وقول زكريا ولو سكونا عارضا انما يتم
في الادغام الكبير كما قرأ به السوسي والظاهر ان المصر

اراد به الادغام المتفق عليه من الادغام الصغير ثم اعلم
ان الحرفين اذا التقيا بان لا يكون حاجز بينهما اما ان يكون
مثلين بان اتفقا مخرجا وصفة كالياء والثاء والتاء والباء
واما ان يكونا متجانسين بان اتفقا مخرجا واختلف صفة
كالدال والطاء والتاء ولذا الذال والظاء والثاء واما
ان يكونا متقاربين بان تقاربا مخرجا او صفة كالدال
والسين والتاء والثاء والضاد والشين فاذا عرفت
ذلك فاعلم انهم اختلفوا في اللام والراء والنون انها من مخرج
واحد وهو مختار الفراء او لكل واحد منها مخرج على حدة
الا ان بينهما قرب المخرج وعليه الجمهور من النحاة وهو مختار
سيبويه واختاره المص تبعا للشاطبي رحمهما الله تعالى لكن كلامه هنا
يوهم خلاف ما سبق عنه اولا فانه جعل اللام والراء من قبيل
الجنسين فلو قال وقرب موضع جنس يشمل المذهبين
كما عبر به الشاطبي في ادغام المتقاربين واما ما اعتذر عنه
المصري بقوله ولعل الناظم نظر الى ان المتقارب داخل في
المتجانسين بخلاف عكسه فلا يصح للاتفاق على عكسه
والحاصل انه اذا التقى المثلان او الجنسان وسكن الاول منهما

ادغم الاول في الثاني نحو بل لا يخافون وقل لهم وهل لكم وقل رب
وبل ران عند من لم يسكت على اللام وكذا سائر الحروف
نحو كم من قرية واذهب بكتابي وفار بحت تجارتهم واثقلت
دعوا الله وامثالها واعلم ان ما ذكره المص في المثالين فهو
على عمومه عند جميع القراء واما ما اطلقه في المتجانسين فليس
على ظاهره مما يتوهم فيه من اتفاق الادى فان منهما ما اتفقوا
عليه ومنها ما اختلفوا فيه كما يعرف مما ذكره الولي الشاطبي
في باب حروف قربت مخارجها من جملتها الراء عند اللام
عكس ما ذكره المص من ادغام الراء في اللام فانهما مع كونهما
من المتجانسين او المتقاربين اختلف حكمهما حيث وقع
الاختلاف في الثاني دون الاول فتامل نعم اذا كان الاول من
المتماثلين حرف مد فانه يظهر بلا خلاف عند الياء والواو
كما اشار اليه في قوله وابن في يوم بترك التنوين ضرورة مع
قالوا وهم وقل نعم فان الياء المدية من نحو في يوم كان
مقداره خمسين الف سنة ونحو الذي يوسوس والواو
المدية من نحو قالوا وهم فيها يختصمون ونحو امنوا وعملوا
الصالحات مثلها بالمعنى الاعم اذ لا يتصور اجتماع المدتين

حتى يقال لا يدغم فافهم ولذا قالوا في التعليل محافظة عن المد
لئلا يذهب بادغام بخلاف ما اذا كان الاول من المتماثلين
حرف لين فانه يدغم كما هو داخل تحت الحكم العام نحو
اووا ونصروا فقوله ابن بحسب المعنى استثناء من القاعدة
المتقدمة في المبنى واما قول الرومي اللهم الا اذا يكون الاول
المتجانسين او المتماثلين حرف مد فغير صحيح ثم قوله سبحه
لا تزغ قلوب فالتقم استثناء من ادغام المتجانسين فيجب
اظهار اللام الساكنة عند النون نحو قل نعم مع انهما متجانسان
او متقاربان لان النون لا يدغم فيها شيء مما ادغمت هي فيه
من حروف يرملون كذا اطلقوه ومرادهم سوى النون واما
قول الرومي ولم تدغم اللام الساكنة في النون مع تقاربهما
او تجانسهما ايضا بناء على ان النون ولما لم تدغم فيها
ما يدغم في اللام من الحروف كالميم والواو والياء حصل بين
اللام والنون وحشة ونفرة بذلك فلم تدغم اللام فيها الا ما روي
عن الكسائي من ادغام هل وبل خاصة في الادغام الصغير
نحو بل نتبع وهل ننبئكم انتهى فهو ظاهر لان النون تدغم
في اللام كما يدغم في الميم والواو والياء كما سياتي في باب

احكام



احكام النون الساكنة قال الناظم في التمهيد فان قلت لم ادغمت
اللام الساكنة في نحو النار والناس واظهرت في نحو قل نعم
وكل منهما واحد قلت لان هذا فعل قد اعل بحذف عينه
فلم يعل ثانيا بحذف لامه لئلا يصير في الكلمة اجحاف والحرف
والف لام حرف مبني على السكون لم يحذف منه شيء ولم يعل شيء
فلذلك ادغم الا ترى ان الكسائي ومن وافقه ادغم اللام من هل
وبل في نحو قوله هل تعلم وبل نحن ولم يدغمها في قل نعم وقل
تعالوا وكذا يجب بيان الحاء الساكنة عند الهاء في قوله
فسبحه لقاعدة ان الحلقي لا يدغم في ادخل منه والهاء ادخل
من الحاء بخلاف الهاء في الهاء نحو ماليه هلك وانما خص
الناظم ببيان سبحه واظهاره لان كثيرا من الناس يقع في
ادغامه بناء على قرب المخرجين ولا يعلمون ان الحاء اقوى من
الهاء والقاعدة ان الاقوى لا يدغم في الاضعف وكذا يجب
بيان الغين عند القاف في قوله ربنا لا تزغ قلوبنا قال
ابن المصر لتغايرهما فان الغين حلقية والقاف لهوية
وفيه ان بينهما قرب المخرج فلا ينافي تغايرهما فالاولى
ان يقال لان حروف الحلق بعيدة من الادغام لصعوبتها

وقد ذكر المصنف في التمهيد ان الغين اذا لقيت حرفا حلقيا
وجب بيانها ربنا افرغ علينا صبرا وابلغه وكذلك
القاف في نحو لا تزغ قلوبنا لان مخرج الغين قريب من مخرج
العين قبله والقاف بعده فيخشى ان يبادر اللفظ الى
الاخفاء والادغام انتهى وكذا يجب بيان اللام عند
التاء في قوله فالتقمه الحوت لبعد مخرجهما وهو ينافي
الادغام واما ادغام لام التعريف في التاء فلكثرة استعمالها
ولعل هذا وجه استثنائها لئلا تشتبه بها ويجرد عليها
حكمها وبهذا يفرق ايضا بين قل نعم وبين التقم ثم
الفرق ايضا باعتبار ان التقم كلمة واحدة فيحصل بادغامها
اجحاف في البنيه ولا كذلك في كلمتين من نحو التوبة ثم
الحروف من حيث هي قسمان قمرية وشمسية وكل منهما
اربعة عشر حرفا فالقمرية يجمعها قولك ابغ حجك وخف
عقيمه فظهر لام التعريف عندها والشمسية ما عداها
وتدغم لام التعريف فيها وقد نظم الحروف القمرية بعضهم
في اوائل الابل وهل يروى خبير حديث من جلا عن
فوادي غمة قد كنت هما وامثلة الاخر البر الولي

اليقين الخبير الحليم المؤمن الجليل العليم الفتاح الغفار
القهار الكبير الهادي وسميت شمسية وقمرية من باب
تسمية الكل باسم الجزء وهو لام الشمس والقمر وسبب
الاظهار في الاول تباعد المخرجين وسبب الادغام في الثاني
تقارب المخرجين وان تقاربا في غير اللام للتماثل فيها
ثم الادغام عبارة عن خلط الحرفين وادخال احدهما
في الاخر ماخوذ من ادغام اللجام في فم الفرس فيصيران
حرفا واحدا مشددا يرتفع اللسان عنده ارتفاعه
واحدة وهو بوزن حرفين فصار لشدة الامتزاج في
السمع كالحرف الواحد والا فهما حرفان في الحقيقة
وعوض التشديد وهو حبس الصوت في الحيز بعنف
وليس التشديد عوضا من الحرف المد المدغم بل عما فاته
من الاستقلال في التلفظ فانك اذا اصغيت الى لفظك
سمعت ساكنا مشددا ينتهي الى مخفف فقول بعضهم هو
الذي يرتفع لسانك بالحرفين دفعة واحدة انما يصح على سبيل
التقريب لان الناطق بالحرف المدغم ناطق بحرفين اولهما
ساكن وثانيهما متحرك وفائدته تخفيف اللفظ لثقل عود

اللسان الى المخرج الاول او مقاربه فاختار العرب الادغام
طلبا للخفة لان النطق بذلك اسهل في الاظهار كما يشهد
الحس والمشاهدة ولذلك شبه النحاة الاظهار بمشي المقيد
لان الانسان اذا نطق بحرف وعاد الى الثاني مثله او مقاربه
يكون كالراجع الى حيث فارق او الى قريب من حيث فارق
وشبهه بعضهم باعادة الحديث مرتين وكيفية ذلك ان
يصير الحرف الذي يراد ادغامه من جنس الحرف الذي يدغم فيه
اذا لم يكونا مثلين في اصلهما فاذا صار مثله حصل ثمه مثلان
واذا حصل مثلان وجب الادغام حكما اجماعيا فان جاء
نص بابقاء صفة من صفات الحرف المدغم فليس ذلك الادغام
بادغام صحيح بل هو اخفاء صريح كما سبق اليه الجاربردي تحقيقه
واما الاظهار فهو عبارة عن ضد الادغام وهو ان يؤتى
بالحرفين المتميزين جنسا واحدا منصوفا بكل واحد منهما على
صورة مستوفيا بكل صفته مخلصا الى بينة وليحترز عن ادغام
نحو اخرج قومك لبعد مخرج الجيم عن القاف ثم اعلم ان ذال اذ
ودال قد وتاء التانيث لساكنة ولام هل وبل لا شك في ادغامها
عند اجتماعها لامثالها واما عند متجانسها ومتقاربها ففي

اكثرها خلاف بين القراء بينه الولي الشاطبي وفي بعضها وقع
اتفاق لهم لا بد من معرفتها فقلت نظما على منوال نظم
كلام الناظم يمكن ان ينظم في سلك وادغمن ذال اذ في الظاء
ودال قد بعينه في التاء وتاء التانيث بدال وبطاء ولام هل
وبل كذا عند الراء والامثلة اذ ظلموا انفسهم وقد تبين لكم
واثقلت دعوا الله وقالت طائفة وبل ران وهل رايتم وهذا
التمثيل غير موجود في التنزيل والضاد باستطالة ومخرج
بالاشباع والضاد منصوب ويجوز رفعه والعامل فيه قوله
ميز اي ميزها من الظاء بصفة استطالتها وباخراجها من
مخرجها من الظاء قال شارح فان الضاد من حافة اللسان
والظاء من راس اللسان وكلها تجي بحذف الهمزة على قاعدة
حمزة لا كما قال الرومي انه للضرورة وضميره راجع الى الكل
والتانيث باعتبار المعنى وهو الجماعة او الى الظاءات ثم الاستطالة
هي الامتداد من اول حافة اللسان الى اخرها كما قاله الجعبري
وقد انفرد الضاد بالاستطالة حتى يتصل بمخرج اللام لما فيه من
قوة الجهر والاطباق والاستعلاء وليس في الحروف ما يعسر
على اللسان مثله والسنة الناس مختلفة فيه فمنهم من يخرجه

ظاء ومنهم من يخرجه دالا مهملة او معجمة ومنهم من يخرجه
طاء مهملة كالمصريين ومنهم من يخرجه مشمّة ذالا ومنهم
من يشوبها بالظاء المعجمة لكن لما كان تمييزه عن الظاء مشكلا
بالنسبة الى غيره امر الناظم بتمييزه عنه نطقا ثم تبين ما جاء
في القران بالظاء لفظا والمعنى ان جميع مواد الظاءات
المشاله وهي تسعة وعشرون ظاء من الكلمات الواردة
في القران مجموعة باعتبار اصولها في الابيات الستة
كذا قيل والصواب قول ذكرنا في تسعة ابيات وانما
ضبط الظاء لكونها اقل من الضاد فهو اقرب الى الضبط
المراد ويتعلق بتجي قوله في الظعن ظل الظهر بفتح الاول
وكسر الثاني وضم الثالث عظم الحفظ بضم العين ايقظ
وانظر بفتح الهمزة وكسر الثالث عظم ظهر اللفظ بفتح العين
والظاء الاولى وحذف العاطفة غالبا للضرورة فالعطف
منجي قوله تعالى يوم ظعنكم وهو بفتح العين لنافع وابن كثير
وابو عمرو ومعناه الرحلة من مكان الى اخر ضد الاقامة
وباب الظل جميعه ما يتصرف واول ما جاء منه في سورة
النساء وندخلهم ظلا ظليلا وقع منه في القران اثنان وعشرون

موضعا فالصواب انه اربعة وعشرون منها اثنان في البقرة
وهي قوله وظللنا عليكم الغمام وقوله في ظلل وكان ابن المصر
ومن تبعه في عد اثنان وعشرين غفل عن موضعين في البقرة
بدليل قولهم واولها في سورة النساء وندخلهم ظلا ظليلا
ومنه الظلة كانه ظلة في الاعراف ويوم الظلة في الشعراء
ومنه قوله تعالى في ظلال على الارائك بضم الظاء وفتح اللام
كما قراء به حمزة والكسائي ومنه قوله تعالى وظللنا عليكم
الغمام وباب الظهر وهو وقت انتصاف النهار في سورة
النور حين تضعون ثيابكم من الظهيرة وفي سورة الروم
وحين تظهرون اي تدخلون في الظهيرة وباب العظم بمعنى
العظمة كيف ما تصرف فيه واول ما جاء منه في القران ولهم عذاب
عظيم ووقع منه في القران مائة وثلاثة مواضع وباب
الحفظ وما تصرف منه واول ما جاء منه في البقرة حافظوا
على الصلوات ووقع في اثنين واربعين موضعا وقال المص
في اربعة واربعين وايقظ من اليقظة ضد النوم ليس في
القران منه الا في الكهف وتحسبهم ايقاظا وهم رقود وباب
انظر وهو الانظار بمعنى التاخير والامهال ووقع منه في القران

اثنان وعشرون اوله ولا يخفف عنهم العذاب ولاهم ينظرون
كذا ذكره ابن المصر وتبعه غيره لكنه يحتمل ان يكون صيغة المجهول
من الانظار وان يكون من النظر كما فسر بهما والمثال المتفق عليه
قال انظرني الى يوم يبعثون ومن المختلف قوله تعالى انظرونا نقتبس
من نوركم فقراءة حمزة من الانظار والباقون من النظر ثم اعلم
ان مادة النظر والانظار والانتظار متحدة في اصل اللغة والاختلاف
انما هو بحسب الابواب الواردة وانما غاير المصر بينهما للايضاح
لاسيما وقد يخفى على بعض الشرح وباب العظم وقع في اربعة عشر
موضعا جمعا وفردا وقال المصري خمسة عشر واوله وانظر الى العظام
كيف ننشزها في البقرة وباب الظهر وفي الادمي كقوله تعالى ووراء ظهورهم
اول ما جاء في البقرة ومن غيره كقوله تعالى لتستووا على ظهوره ووقع
منه في القران اربعة عشر موضعا وقال المصري ستة عشر موضعا
واما قول خالد وقع في القران في موضع واحد فخطاء فاحش
واللفظ لم يجئ منه الاحرف بقاف ما يلفظ من قول **ظاهر**
بكسر الهاء وسكون الراء لضرورة او تنزيلا للوصل منزلة الوقف
وقد تكسر على ارتكاب زحاف **لظى شواظ** بالجر غير منون **كظم**
بالتنوين مجرورا **ظلا** فعل ماض من الظلم والالف للاطلاق

وفي نسخة ظلما بضم فسكون مبدلة من التنوين وقفا
ونصبه على الحكاية **اغلظ** بضم الهمزة واللام **ظلام** بفتح الظاء
وكسر الميم **ظفر** بالتنوين مجرورا **انتظر ظما** بالالف
كوقف حمزة لا قصر للوزن كما قيل والمعنى ان كل ما جاء من
لفظ ظاهر وهو ضد الباطن وهو ستة ويأتي بمعنى العلو
وهو ثلاثة نحو ليظهره على الدين كله وبمعنى النصر والعون
نحو تظاهرون عليهم بالاثم والعدوان فجميعه بالظاء نحو وذروا
ظاهر الاثم في الانعام وهو اول ما جاء ونحو قوله تعالى وان
تظاهرا عليه وبمعنى الاطلاع نحو اظهره الله عليه فلا يظهر
على غيبه احدا كما ذكره شارح والظاهر انهما متعديان
ظهر فتدبر واغرب زكريا وبمعنى الظفر وقع منه في القران
ثلاثة مواضع في براءة كيف وان يظهروا عليكم وقوله في الكهف
انهم ان يظهروا عليكم وقوله في التحريم واظهره الله انتهى
ومن غرابته ادخال ما في التحريم في سلك ما تقدم والفرق من
ان اظهره هنا بمعنى اطلعه لا بمعنى اظفره ولا ظفر كما يدل
عليه تعدية الاولين بعلى وتعدية الاخيرة نفسه في المفعول الاول
فتامل قال ابن المصر وظاهر مشترك بين هذا المعنى وبين الذي

بمعنى الظهار الذى هو الحلف انتهى وتبعه الشراح واقول الظاهر
ان الظهار من مادة الظهر لا من مادة الظاهر لان الظهار هو
ان يقول الرجل لامرأته انت على كظهر امى وقد جاء فى موضع من
الاحزاب وموضعين من المجادلة لحل بيان اختلاف قراتها
كتب المبسوطة فيها ثم اعلم ان الظهر والبطن مادتهما
متحدة من الظاهر والباطن فى الحقيقة بحسب اصل اللغة
على احتمال ان ايهما هو السابق منهما الا انه لما غاير الناظم
بينهما وجب على الشراح ان يتسعوا فيما بينهما وباب
لظى فى سورة المعارج كلا انها لظى اى تتلهب وتتوقد
فهذا يدل على ان اصل هذه المادة بمعنى الاشتعال الذى
هو من الصفة اللازمة للنار واما قول ابن المصروم ومن تبعه
من الشراح ان اصله اللازم والالحاح يقال الظ بكذا اذا لزمه
والح به ومنه قوله عليه الصلاة والسلام الظوا بيا ذا الجلال
والاكرام اى اكرموا انفسكم والحوا بكثرة الدعاء بها وبها
وسميت جهنم بها للزومها العذاب على من يدخلها قال الله تعالى
وما هم منها بمخرجين قال الله تعالى وما هم بخارجين منها
اجارنا الله وابعدنا عنها انتهى فخطاء ظاهر لان مادة

لظى والظ يختلفان ان الاول معتل اللام والثانى مضاعف
بلا كلام واما قول المصرى الا ان يكون من باب ما ابدل
منه احد حرفى التضعيف ياء نحو يتمطى فى قول من جعل
اصله يتمطط فغير مستقيم اذ الصحيح ما فى القاموس من ان
اللظى كالفتى النار او لهبها ولظيت كرضى لظى والتلظيت
وتلظت تلهبت هذا فى المعتل وذكر فى الاجوف ان الظ
اللزوم والالحاح والظ لازم وداوم انتهى فافترقا فى المبنى
والمعنى فلا يصح وضع احدهما مكان الاخرى واما مطى بمعنى
مده وتمطط تمدد وكذا مطى بالقول مد بهم السير وتمطى
النهار وغيره امتد وطال كذا فى القاموس ايضا فاتحدا معنى
وان اختلف مبنى فيصح ابدال احدى الطائين ياء كما فى تقضى
بمعنى تقضيض بخلاف الاول فتامل واما شواظ فجاء فى سورة
الرحمن يرسل عليكما شواظ من نار وهو لهب لا دخان معه
وقيل معه دخان وقراء المكى بكسر شينه واما باب الكظم وهو
اجتراع الغيظ واهر ابتلاع الغضب وعدم اظهاره باحتماله
وبترك المؤاخذة به فوقع منه ستة الفاظ اولها ما فى ال عمران
والكاظمين الغيظ واما باب الظلم وهو وضع الشيء فى غير موضعه

او التعدي في ملك غيره او على نفسه فوقع منه مائتان
واثنان وثمانون موضعا اوله في البقرة فيكونا من الظالمين
واما الغلظة ضد الرفعة واما تصرف منها فثلاثة
عشر موضعا اولها ما في ال عمران غليظ القلب واما
الظلمة وهي ضد النور فوقعت في مائة موضع كذا ذكره
ابن المصري وتبعه زكريا وفي شرح الرومي والمصري
في ستة وعشرين موضعا وهو الصواب اولها في البقرة
وتركهم في ظلمات لا يبصرون واما الظفر بضمتين ويجوز
اسكان الفاء لغة وقرئ بها فليس الا في سورة الانعام
كل ذي ظفر قال ابن المصر واتباعه وسكن الناظم الفاء
ضرورة يعني لانه وقع في القران بضم الفاء وقال الرومي ولم
يقصد ذكرها في القران بعينه بل قصد الاشارة الى ذلك
انتهى وبعده لا يخفى واما باب الانتظار وهو الارتقاب
للشيء فاربعة عشر موضعا اولها في الانعام قل انتظروا
انا منتظرون واما الظماء وهو ضد العطش فثلاثة احرف
في اخر براءة لا يصيبهم ظماء وفي طه لا تظمؤ فيها والنور
وفي النور يحسبه الظمان ماء **اظعن ظنا** بالنصب حكاية

يكن

كيف جا بالقصر ضرورة وهو قيد للثاني او لقوله **وعظ**
وهو بفتح وسكون وفي اصل خالد وعظ بواو العاطفة و
كسر العين على انه امر حاضر وضبطه الرومي بفتحتين
على انه فعل ماض سكن اخره ضرورة من العظة والوعظ
بمعنى التذكير والنصيحة **سوى** بكسر السين ويجوز
ضمه مقصورا ايضا وفتحه ممدودا هو استثناء منقطع
اي لكن **عضين** بالضاد لما سياتي من بيان المراد
ظل النحل اي ظل الكائن فيها **زخرف** بحذف العاطف
اي وزخرف وفي نسخة بالنصب على الحكاية او على نزع
الخافض **سوا** بالقصر على لغة وقراءة اي حالة كونها في
السورتين مستويتين وهو قوله تع ظل وجهه مسودا في
السورتين وجعل الرومي زخرفا نصبا على انه مفعول سوى
بناء على فعل بمعنى ساوى اي لفظ ظل الواقع في سورة
النحل سورة سوى ظل الواقع في الزخرف بمعنى ساواه في
التلفظ بالظاء ولا يخفى ما فيه من التكلف في المبنى و
التعسف في المعنى والقرينة انه اتى بهذا المعنى العجيب
وهو ان سواء في المصرع الثاني بمعنى العدل ثم اعترض

على ابن المصر بقوله ولا حاجة الى حمل الثانى على الفتح ثم العذر
عن قصره بما فعل حمزة وهشام فى حالة الوقف واما
ظفر من الظفر بفتحتين بمعنى الفوز والنصر فليس الا
فى سورة الفتح من بعد ان اظفركم واما باب الظن بمعنى
ترجيح واحد الامرين او الشك ومنه قوله تعالى وظننتم
ظن السوء وقد يطلق على اليقين ومنه قوله وظنوا انهم
مواقعوها وقد ياتى بمعنى التهمة كما فى بظنين فكيف
ورد ماضيا او مضارعا او وضعا او مصدرا فهو بالظاء
واول ما جاء منه بالبقرة الذين يظنون انهم ملاقوا ربهم
وعبارة ابن المصر توهم انه بمعنى التهمة وليس كذلك
فانه هنا بمعنى العلم واليقين لا بمعنى الحساب والتخمين
فانه لا ينفع فى امر الدين ثم اعلم ان اصطلاح الفقهاء
ان الظن هو التردد بين امرين سواء استويا او رجح
احدهما على الاخر واما عند المتكلمين فالشك
تجويز امرين لا مزية لاحدهما على الاخر والظن تجويز
امرين احدهما ارجح من الاخر ومرجوح هو الوهم ووقع
منه فى القران سبعة وستون موضعا واما باب

الوعظ

الوعظ بمعنى التخويف من العذاب والترغيب فى الثواب
فكل باعتبار جميع ما يتصرف منه بالظاء تسعة
مواضع كذا قيل والصواب خمسة وعشرون واول ما جاء
منه فى البقرة وموعظة للمتقين لكن قوله تعالى فى سورة
الحجر الذين جعلوا القران عضين ليس منه فانه بالضاد
بلا خلاف وهو جمع عضة على ان اصلها عضهة ثم
حذفت الهاء الاصلية كما فى شفاه بدليل انها تجمع
على عضاه مثل شفاه واما عضوة حذفت الواو فعلى
الاول معناها الكذب والبهتان وعلى الثانى معناها
التفرق اى فرقوا فيه القول وقالوا هو شعر وكهانة وسحر
او متفرقين فيه فامنوا ببعضه وكفروا بباقيه وقال
شارح عضين جمع عضة بمعنى الجزء من الشئ ومنه
اعضاء الانسان وقال ذكريا بمعنى فرقة واما باب ظل
اذا كان بمعنى دام او صار فجاء فى تسعة مواضع لم يتوعبها
المصر ففى النحل ظل وجهه مسودا ومثله فى الزخرف
قال ابن المصر والى المثلية اشار بقوله سواء واصله
بالمد فعل فيه كما فعل حمزة وهشام فيه حالة الوقف

يعني من حذف الهمزة وتجويز المد والقصر قال اليمني
اى سواء فى كونهما بالظاء وغيرهما بالضاد كقوله تعـ
وقالوا ائذا ضللنا فى الارض بمعنى غبنا ومنه قالوا
ضلوا عنا فلا يضل ربى ولا ينسى وكذا الضلالة
ضد الهداية بالضاد وكذا الضلال بمعنى الهلاك
كقوله تعـ ان المجرمين فى ضلال وسعر او بمعنى البطلا
كقوله الذين ضل سعيهم واضل اعمالهم او بمعنى التحير
ووجدك ضالا وقال خالد ولكونهما بمعنى واحد
واشار الى ذلك بقوله سواء اقول والصواب انه اذا
كان التركيب فى الجملتين مستويا بحسب المبنى
والمعنى فقال سواء والحاصل ان سواء الاول مقصود
من اصله وسواء الثانى ممدود ولكن قصر لوزنه وقال
الزوى وسوى اذا كان بمعنى غير كما فى اخر المصراع
الاول او بمعنى العدل كما اخر المصراع الثانى يكون فيه
ثلاث لغات ان ضمت السين اوكسرت قصرت فيهما
جميعا وان فتحت مدت ولا بد ان يحمل ههنا على الضم
او على الكسر فيهما ليتعادل الكلمات قلت الصواب

ان

ان الاول مكسور او مضموم والثانى مفتوح سواء اريد
منه المصدر بمعنى التسوية او يقصد به الوصف اى مستو
كقوله تعالى سواء عليهم واريد به الفعل الماضى كما
اختاره الزوى على ما سبق بل يترتب على مختاره ان
يكتب سوى بالياء كما لا يخفى على ارباب الرسوم بالمبنى
ولا يبعد ان يقال المراد به سواء اريد بظل فى الموضعين
معنى دام او صار فانه بالظاء المشالة لا محالة واما قول
ابن المصر والنخل فى البيت مخفوض وزخرفا وكلاهما
على الحكاية فلعله محمول على ما عنده من الرواية والا فيجوز
جر النخل على الاضافة مع ان وجه الحكاية يحتاج الى
تكلف فى مقام الدراية رزقنا الله الهداية فى البداية
والنهاية وظلت ظلت وبروم ظلوا كالحجر ظلت شعرا
نظل باشباع اللام وقصر همز شعرا يعنى الثالث
من ظل بمعنى دام فى سورة طه الى الهك الذى ظلت عليه
عاكفا والرابع فى سورة الواقعة فظلتم تفكهون
واصلها ظللت وظللتم باللامين فحذف الثانى منهما تخفيفا
والخامس فى الروم لظلوا من بعده يكفرون والسادس

فى الحجر فظلوا فيه يعرجون واليه اشار المصر بقوله كالحجر
والسابع فى الشعراء فظلت اعناقهم والثامن
فيها فنظل لها عاكفين والتاسع فى الشورى اى
فيظللن رواكد على ظهره واليه اشار بقوله فيظللن
محظورا مع المحتظر بكسر الظاء وكنت فظا وجميع
النظر يجوز فى لفظ جمع جمع النوع الاعراب والجر اظهر
فتدبر واما باب الحظر بمعنى المنع والحجر فمنه فى القران
حرفان اولها فى سبحان وما كان عطاء ربك محظورا
والثانى فى القمر كهشيم المحتظر اى كالنبات
اليابس المنكسر والمحتظر صاحب الحظيرة اى كانوا
كهشيم يجمعه صاحب الحظيرة وهى التى تعمل للغنم
من اغصان شجر وشوك يمنعها البرد والريح ويمنعها
من الخروج ودخول غير عليها او قيل المتخذ حظيرة على زرعه
ويمنع الداخل وما عداهما بالضد لانه من الحضور ضد
الغيبة واما الغظاظة وهى الجفاء والغلاظة ففى القران
موضع واحد فى ال عمران ولو كنت فظا ولم يذكره ابن المصر
وليس منه لانفضوا من حولك قوله انفضوا اليها

اى

اى تفرقوا واما باب النظر بجميع انواع تصرفه فستة
وثمانون موضعا اوله قوله تعالى فى البقرة وانتم تنظرون
لكن استثنى منه ثلاثة مواضع قد يتوهم انها منه فى بادى
النظر بقوله الا بويل هل اولى ناضرة اى الا قوله تعالى
نضرة النعيم فى سورة ويل للمطففين وقوله سبحانه ولقاهم
نضرة وسرورا فى سورة هل اتى على الانسان وقوله وجوه
يومئذ ناضرة الى ربها ناظرة فى سورة القيمة فان هذه
الثلاثة بالضاد من النضارة وهى الحسن والبهجة ونضر
ككرم وفى نضر بمعنى نعم والتشديد للتعدية او للتقوية
وورد بهما حديث نضر الله امرءا سمع مقالتى فوعاها
فاداها كما سمعها واحترز بالاولى عن الثانية وهى قوله تعالى
ربها ناظرة فانها بالظاء ثم النظر بالظاء سواء كان بمعنى
الرؤية نحو وانتم تنظرون وتراهم ينظرون اليك وهذا
يتعدى بالى او بمعنى الفكر لكنه متعد بعن نحو قوله اولم
ينظروا فى ملكوت السموات والارض فقوله وكريما
وجميع النظر بمعنى الرؤية فيه نظر والغيظ لا الرعد وهود
قاصرة اى وجميع مواد الغيظ وهو غضب كامن للعجز واصطلم

فوران حرارة القلب فوقع منه في القرآن احد عشر موضعا
واولها في آل عمران عضوا عليكم الانامل من الغيظ ويشبه هذا
اللفظ في المبنى لكنه مغاير له في المعنى حرفان احدهما
في سورة هود وغيض الماء وثانيهما في سورة هود وغيض
الماء وثانيهما في سورة الرعد وما تغيض الارحام وما تزداد
فكلاهما بالضاد لان معناها النقصان وهو لازم ومتعد
لا من الغيظ فاشار باستثنائهما منقطعا بقوله
لا الرعد وهود اى ليس الواقع فيهما من هذا الباب
فان ضادهما قاصرة او حال كون ضادها قاصرة
لا ظاء نشالة فالمعنى قصر الف ظائهما وفصارا ضادا
في تلفظهما وذلك لان الضاد بخط الكوفي لابد لها
من الف قصيرة دون الف ظاء فانها طويلة في الكتابة
تفرقة بينهما في الكلمات المركبة واما بخط غيرهم على حسب
العرف فالعرف بينهما بزيادة ركزة في الضاد وتركها
في الظاء كما لا يخفى على من يعرف تحقيق حروف الهجاء واما
ما ذكره الرومى من ان الناظم غير عن معنى النقصان بالقصر
فقصور عن درج المبنى ودرك المعنى واما قول ذكريا قاصرة

عليهما

عليهما فاشار الى ان القصر بمعنى الحصر اى النفي منحصر
فيهما ومقتصر عليهما **والحظ لا الحض** بالجر فيهما ويجوز
الرفع خصوصا في ثانيهما **على الطعام** اى وباب الحظ
بمعنى النصب فسبعة الفاظ اولها في سورة آل عمران
يريد الله ان لا يجعل لهم حظا في الآخرة ويشبهه في
المبنى ويخالفه في المعنى ثلاثة احرف لا رابع لها الاول
قوله تعالى ولا تحاضون على طعام المسكين على وجوه
قراءة الثلاثة في سورة الفجر والثالث ولا يحض على طعام
المسكين في سورة الماعون فانها من الحض بمعنى
التحريض على فعل الشيء واللام في الطعام للجنس اذا اشير
الى ما في القرآن تلويحا او للعوض عن المضاف اليه او على
طعام المسكين اذا اريد به ذكر ما في القرآن تصريحا
والاول اظهر فتدبر **وفي ظنين الخلاف سامى** فاثبات
الياء كقراءة ابن كثير في نحو باقي وواقي ولا يبعد
ان يكون باشباع كسرة الميم بعد حذف تنوينهما اى في
قوله تعالى وما هو على الغيب بضنين في سورة التكوير
المكتوب في مصحف الامام بالضاد وخلاف القراء باعتبار

القراءة مشهور شهرة عال مرتفع ظاهر في القراءة السبع
المتواترة فقرأ ابن كثير وابو عمرو والكسائى بالظاء
على انه فعيل بمعنى مفعول من ظننت فلانا اى اتهمته
وعليه رسم ابن مسعود رضى الله عنه وقراءته اى وما محمد
صلى الله عليه وسلم بمتهم فيما يوحى الله تعالى اليه من
تحريف او تصحيف او تغيير زيادة او نقصان
وهذا تاكيد لقوله تعالى وما ينطق عن الهوى و
الباقون قرأوا بالضاد على انه فعيل بمعنى فاعل
من ضن به يضن بكسر ضاده وفتحه بخل وهو
رسم الامام وسائر المصاحف العثمانية وعليه رسم
ما في النظم على ما في الاصول المعتمدة واما قول المصرى
وفي اشارة الناظم ذكر ظنين بالظاء ايماء الى اختياره
الظاء على الضاد في القراءة وهو اختيار المحقق
الجعبرى على ان نفى المحقق اولى من نفى المقدر فمحل بحث
ونظر ظاهر اذ الترجيح في المعنى لا يعتبر رسم المبنى اى
وما محمد ببخيل على الناس في بيان الوحى من الله سبحانه اليه وهو تحقيق
لقوله تعالى يا ايها الرسول بلغ ما انزل اليك من ربك الاية

وان تلاقيا

وان تلاقيا اى الضاد والظاء البيان اى فالبيان لكل منهما
لا لاحدهما من الاخر كما قال زكريا لان المراد بيان مخرج كل منهما
وصفتهما لا انفصال احدهما عن الاخر عند نطقهما كما يوهم كلام
حيث علل ايضا بقوله لئلا يختلط احدهما بالاخر فتبطل صلوته
لازم اى على القارى ولا يحتاج الى تقدير فعل البيان كما قال زكريا
بل الفاء مقدرة بناء على حذفها ضرورة كما في قوله من يفعل الحسنات
الله يشكرها اى فالله يجازيها والمعنى لزم بيان مخرجهما وصفتهما
ليمتاز كل منهما ولا يجوز الادغام لبعد مخرجهما قال خالد سواء بينهما
فاصل اولى ولعله اراد الفرق بين المثالين في قوله انقض ظهرك
بعض الظالم فان المثال الثانى بحسب الاصل بينهما فصل وهو
لام التعريف الا انه لما ادغم وصار ضادا مشددة فيصدق عليه
التلاقى بينهما حقيقة في اللفظ حال الوصل وحكما في الاصل نظرا الى
الفصل ومثل المثال الثانى يعض الظالمين قال اليمنى فلو قرأ بالادغام
تفسد الصلوة يعنى في انقض ظهرك وقال ابن المصنف وتبعه الرومى
وليحترز من عدم بيانهما فانه لو ابدل ضادا بظاء او بالعكس بطلت
صلوته لفساد المعنى وقال بحرق فلو ابدل ضادا بظاء عامدا
بطلت صلوته على الاصح لفساد المعنى وقال المصرى فلو ابدل

ضاد بطاء في الفاتحة لم تصح صلوته بتلك الكلمة اقول وفيه خلاف
طويل الذيل في هذا المعنى وخلاصة المرام ما ذكره ابن الهمام من ان
الفصل ان كان بلا مشقة كالطاء مع الضاد فقرأ الطالحات
مكان الصالحات تفسد وان كان بمشقة كالظاء مع الضاد والصاد
مع السين والطاء مع التاء قيل تفسد واكثرهم لا تفسد انتهى
وذكر صاحب المنية انه اذا قرأ الظاء مكان الضاد المعجمتين
او على القلب فتفسد صلوته وعليه اكثر الائمة روى عن محمد بن سلمة
لا تفسد لان العجم لا يميزون بين هذه الاحرف وكان القاضي
الامام الشهيد يقول الاحسن فيه ان يقال اذا جرى على لسانه
ولم يكن مميزا وكان في زعمه انه ادى الكلمة على وجهها لا تفسد صلوته
وكذا روى عن محمد بن مقاتل وعن الشيخ الامام اسمعيل الزاهد قال
الشارح وهذا معنى ما ذكر في فتاوى الحجة انه يفتى في حق الفقهاء
باعادة الصلوة وفي حق العوام بالجواز اقول وهذا تفصيل
حسن في هذا الباب والله اعلم بالصواب وفي فتاوى قاضيخان
قرأ غير المغضوب بالظاء او بالذال تفسد ولا الضالين بالظاء
المعجمة او الدال المهملة لا تفسد ولو بالذال المعجمة تفسد واضطر
مع وعظت مع افضتم بالاشباع ونحو خضتم اى وبيان الضاد

والظاء

والظاء لازم اذا وقع ما قبل طاء او تاء خوفا من ادغامهما حيث لا يجوز
لاختلاف مخارجهما وانما قول زكريا ويلزم بيان الضاد من الظاء
في قوله فمن اضطر مع بيان الظاء من التاء الى اخره فليس في محله
اذ لا اشتباه بين الضاد والطاء المهملة ولا بين الزاء المثالة والتاء
الفوقية حتى يسلك في سلك ما سبق من التمييز والبيان بين الضاد
والظاء المعجمتين وقد اصاب الشيخ خالد حيث قال ههنا رجع الناظم
الى ما كان بصدده من الاحكام المتعلقة بالتجويد وصف امر من التصفية
اى خلص ها بالقصر ضرورة جباههم بالضم حكاية عليهم بالاشباع
ونحوه اليهم والمعنى بين الهاء من اختها ومن الياء ببيانهما وتمييز
شانهما لان الهاء حرف خفي فينبغي الحرص على بيانه وكذا الحكم في نحو
اهدنا والهكم واظهر الغنة من نون ومن ميم اذا شددا واخفين
بنون المخففة لتاكيد الامر بالاخفاء وما بعد اذا زائدة والمعنى بالغ
في اظهار الغنة الصادرة من نون وميم مشددين نحو ان وثم وانما
قدرنا المبالغة لان الغنة صفة لازمة للنون والميم تحركتا او سكنتا
ظاهرتين او مخفاتين او مدغمتين الا انها في الساكن اكمل من المتحرك
وفي المخفى ازيد من المظهر وفي المدغم اوفى من المخفى وقد عرفت
ان الغنة مخرجها الخيشوم ثم كل من النون والميم المشددتين

يشمل المدغمتين الواقعتين فى كلمة او فى كلمتين وغير المدغمتين الكاينين
فى كلمة فالنون المدغمة فى كلمة كالجنة والناس وانا والمدغم فى كلمتين
نحو من ناصرين ان نقول وانما جعل انا كلمة وان كانت فى الاصل
ان نا فانهما لكمال امتزاجهما وعدم قابلية انفصالهما لا وصلا ولا
وقفا عدت كلمة واحدة وكذا الكلام فى الناس والنار وامثالهما
واما النون المشددة بغير المدغم نحو ان الله ثم الميم المدغمة فى كلمة
نحو ثم ميقات وهم قوم والمدغمة فى كلمتين نحو كم من فئة وما لهم
من الله واما الميم المشددة بغير الادغام نحو لما وثم وثم وكذا
اما بالفتح واما بالكسر ففى بعض المواضع مدغمة نحو فاما
ياتينكم اذ اصله ان الشرطية ادغمت فى ما المزيدة للتاكيد
وفى بعضها المشددة بغير ادغام نحو قوله تعالى فاما منا بعد واما
فداء فاعرف التفصيل وان وقع اجمالا فى كلام المصنف ولعل هذا
مراد خالد حيث قال وفيه بحث يعرف بالتامل ولا يبعد ان مراده
ما فهمه المصري حيث قال وفيه بحث اذ التشديد مستلزم للادغام
لكنه غير صحيح اذ الامر بالعكس فان الادغام مستلزم للتشديد
بخلاف عكسه وانما تبين لك الفرق بينهما بحسب بنية اصولهما
الميم ان تسكن بغنة لدى باء على المختار من اهل الادا بالقصر

وقفا

وقفا والميم منصوب على انه مفعول لقوله السابق اخفين ويتعلق به
قوله بغنة وعلى المختار واما قوله لدى باء فظرف لقوله ان تسكن
فامر باخفاء الميم اذا سكنت واتت الباء بعدها بناء على القول
المختار من اقوال اهل الاداء فالمضاف محذوف لان المراد معروف
وهذا القول هو المعول وعند الجمهور عليه العمل وهو مذهب ابن مجاهد
وغيره وبه قال الدانى واختاره الناظم كما صرح به فى كتاب التمهيد
حيث قال وبالاخفاء اخذ ثم قال قال شيخنا ابن الجندى واختلف
فى الميم الساكنة اذا لقيت باء والصحيح اخفاؤها مطلق او الى اظهارها
ذهب المكى وابن المنادى وتبعه ياد محمد السمرقندى واشتهر عند العامة
ان حروف بوف يظهر عند الباء **ثم اعلم** ومن يعتصم بالله ومنه قوله
تعالى وما هم بمؤمنين فاحكم بينهم ونقل زكريا انه قيل بادغامها
والله تعالى اعلم **واظهرنها** اى اظهر الميم البتة **عند باقى الاحرف**
بالاشباع والمراد منها غير الميم فان حكمها علم من ادغام المثلين
نحو منهم من **واحذر لدى واو وفا** بالقصر للوزن **ان تختفى**
بان المصدرية والضمير للمبهم ومحله النصب على انه مفعول احذر
فقد بر اى اظهر الميم الساكنة عند سائر الاحرف مما عدا الميم والباء
الموضوع سواء وقعتا فى كلمة نحو انعمت او فى كلمتين نحو مثلهم كمثل

ثم الامر بالحذر عن اخفاء الميم قبل الواو والفاء مع ان حكمها علم
بما قبله فى ضمن باقى الاحرف تصريحا لدفع من توهم انها تخفى
عندهما كما يخفى عند الباء كما يفعله جهلة القراء وانما نشأ ذلك
من اتحاد مخرجها بالواو وقربها من الفاء فيسبق اللسان لذلك
الى الاخفاء واما قول بحرق لاتحاد المخرج ولذا اظهره بعضهم عند
الباء ايضا فتعليل غير صحيح لان ترتب الاظهار على اتحاد المخرج غير
صريح ثم اذا اظهرت فليتحفظ باسكانها وليحترز من تحريكها
كما يفعله العامة فى نحو عليهم ولاهم فيها واجتمعا فى قوله الله يستهزئ
بهم ويمدهم فى طغيانهم يعمهون ثم اعلم ان الاخفاء حال بين الاظهار
والادغام وهو عار عن التشديد بل يسكن الحرف كما فى المدغم
الا انه يفرق بينهما بان المخفى مخفف والمدغم مشدد وانما يكون
اذا لم يكن هناك قرب مخرج حتى يدغم ولا بعد حتى يظهر ثم ان
للاخفاء ايضا مراتب فكلما هو اقرب يكون الاخفاء ازيد وما
قرب الى البعد يكون الاخفاء دون ذلك ويظهر فائدة فى تفاوت
التشديد وتفاوت الغنة نعم الاخفاء لا يكون بدون غنة فقوله
بغنة للايضاح بامرها وللاهتمام باظهارها ولدفع وهم تركها
لوقوعها فى مقابل نقيضها واما قول الرومى وبغنة متعلق بتسكن

توهم ومو هم ان يكون قيدا للسكون فالصحيح ما قدمناه وكما ان
الاخفاء له مراتب كذلك الاظهار يكون قويا وغير قوي ولذا قال
واحذر لدى واو وفا ان تختفى فالمعنى انك اذا لم تظهرها عندهما
كمال اظهارها يخشى اخفاؤها فى ادنى مراتبها ثم قال بعضهم
ان النون اصل فى الغنة من الميم لقربه من الخيشوم واما قول المصرى
وانما لم يذكر التنوين لانه نون حقيقة فى المخرج والصفة وانما
الفرق بينهما عدم ثبات التنوين فى الوقف وفى صورة الخط وانه
لا يكون زائدا على هجاء الكلمة فليس فى محله اذ الكلام فى النون المشددة
والمدغم ولا يتصوران فى نون التنوين مع ان سيبويه واتباعه
لم يذكروا فى حروف الغنة الا النون والميم وسياتى بعد ذلك
حكم التنوين عند الحروف الهجائية على حسب اقسامها فقد قال
سيبويه فى ذكر الحروف التى بين الشديدة والرخوة ومنها حرف
يجرى معه الصوت وان ذلك الصوت غنة من الانف فانما تخرجه
من انفك واللسان لازم لوضع الحرف لانك لو امسكت بانفك
لم يجر معه صوت وهو النون وكذا الميم وقال نصر بن على الشيرازى
ومنها حرف الغنة وهى النون والميم سميتا بذلك لان فيهما غنة
تخرج من الخياشيم وهى الصوت المحصور فيها كاصوات الحمام والقمارى

وهي تنوين التمكن وهو ما يدل على امكنية الاسم لكونه منصرفا
من كمال حركات الاعراب فيه لفظا او تقديرا نحو بسم الله وهدى
للمتقين وتنوين المقابلة نحو مسلمات مؤمنات فان التنوين
فيهما قابل النون في مسلمين ومؤمنين وتنوين العوض نحو من
فوقهم غواش فان التنوين فيه عوض عن الياء المحذوفة ومنه
وانتم حينئذ فان تنوينه عوض عن الجملة المحذوفة اي وانتم حين
اذ بلغت الحلقوم وانما حركت الذال لالتقاء الساكنين ومنه
تنوين كل فانه عوض عن المضاف اليه اي وكلهم وتنوين التناسب
نحو سلاسلا واغلالا فانه صرف سلاسل عند بعض القراء
لمناسبة الاغلال قال خالد فان قلت قد اخل الناظم بقيد
السكون في قوله ونون قلت هو معلوم من قرينة قوله وحكم تنوين
لان الاشتراك في الحكم يقتضي التسوية في الوصف غالبا ومن المعلوم
ان التنوين واجب السكون انتهى وبقيد قوله غالبا خرج ما يرد
على جوابه بدونه عدم التسوية بينهما في كثير من الاوصاف على ما بيناه
واذا عرفت مجملا ان احكامها اربعة فاعلمها مفصلة **فعند حروف
الحلق** بالاضافة الجنسية اي عند الحروف الحلقية **اظهر** اي التنوين
والمعنى فاظهرهما عندها **وادغم** بتشديد الدال وهو من باب

الافتعال لغة في تخفيفها من باب الافعال واما ما ضبط في
بعض النسخ بضم همزة اظهر وضم الدال فغير ظاهر وان ذهب
اليه ابن المصنف وتبعه الرومي وذكره المصري ووجهه باب نائب
الفاعل في اللام والراء بخلاف الشيخ زكريا فانه اقتصر على ما
اخترناه ويؤيده عطف قوله وادغمن بغنة عليه والمعنى وادغمهما
في اللام والراء بالقصر للوزن **لا بغنة لزم** قال خالد اي ادغاما
لازما بغير غنة وفي بعض النسخ اتم مكان لزم يعني ادغاما
تاما مستكملا للتشديد وبهذا التقدير يندفع ما توهم
ابن الناظم حيث جعل لزم صفة لغنة انتهى والمعنى انه نعت
لمصدر محذوف والاظهر ان التقدير لا تدغم ادغاما مقرونا
بغنة وان قوله لزم جملة مستأنفة لا مبنية ان الحكم السابق
من الادغام فيهما لزم جميع افرادهما من غير استثناء عنهما
بخلاف قوله **وادغمن بغنة في يومن الا بكلمة كدنيا عنونوا**
وفي نسخة صنونوا وهو اولى لوروده اصله في التنزيل من قوله
صنوان وغير صنوان بخلاف مجئ العنوان على ما سيأتي لدرس
البيان ثم قوله وادغمن بالنون الخفيفة المؤكدة ومفعوله مقدر
اي التنوين ويقرأ يومن باشباع النون ولا يكتب بالواو في اخره

كما في بعض النسخ ولا يهمز يومن بل يقرا بالابدال لتحصيل
الواو في اصل الكلمة ولسبق حكم الهمزة ولذا قال الشاطبي بينوا
ثم الاستثنا من حروف يومن اى الا الواقع بينهما بكلمة كدنيا
وصنوان ولم يجئ غيرهما منها في كلمة واحدة من الميم والنون
والا فكان القياس كذلك فيهما لو وجد لاشتراك العلة بينهما
واما قول الرومي من ان الاستثناء من ادغمن فلا يصح بظاهره
الا ان يتكلف بل يتعسف واما قول زكريا الا اذا تكون الحرفان
بكلمة فصحيح بحسب المعنى الا انه غير صريح في حل المبنى والحاصل
ان الناظم رحمه الله امر باظهار التنوين عند حروف الحلق
الستة المقدمة في المخارج وهي الهمزة والهاء والعين والحاء
والغين والخاء بحسب ترتيبها في مخارجها الثلثة من الاقصى
والاوسط والادنى ويجمعها اوائل قولك اخي هاك علما حازه
غير خاسر وهو لمجيئها مرتبا في المبنى مع قطع النظر عن المعنى
احسن موقعا من قول الشاطبي الا هاج حكم عم خاليه غفلا
قال المصري وجمعت في بيت ايضا وهو قوله فهمز وهاء ثم خاء
وعينها * وحاء وغين يا اخي تاملا قلت تاملنا فوجدنا ان حق
الترتيب ان يقول فهمز وهاء ثم غين وهاؤها فغين وخاء

وينهون من حاجر ان امرئ هلك وانعمت من علم حقيق على
والخر من هاد ونار حامية فسينغضون من غل ماء غير اسن
والمنخنقة ان خفتم يومئذ خاشعة ووجه الاظهار رعاية غاية
بعد المخرج مع تنوع الحلق من ادناه واوسطه واقصاه قال في
التمهيد وقد ذكر بعض القراء في كتبهم ان الغنة باقية فيها وذكر
شيخ الداني فارس بن احمد في مصنف ان الغنة ساقطة منهما اذا
اظهرا وهو مذهب النحاة وبه صرحوا في كتبهم وبه قرات على كل شيوخي
ما عدا قراءة يزيد والمسيب انتهى واقول يمكن ان يكون النزاع
لفظيا لان من قال ببقائها اراد في الجملة لعدم انفكاك اصل
الغنة عن النون ومن قال بسقوطها اراد عدم ظهورها ثم اعلم
ان القراء السبعة اجمعوا على اظهار التنوين عند حروف الحلق جميعا
وانما روى ابو جعفر اخفاءهما عند الخاء والغين من طريق الطيبة
الا في ثلث كلمات وهي المنخنقة بالمائدة استثناها بعض اهل
الاداء وان يكن غنيا بالنساء وفسينغضون بالاسراء ثم لا يخفى وجه
تقديم الاظهار فانه الاصل وثنى بالادغام لانه ضد الاظهار
المتقدم والشئ يحمل على ضده كما يحمل على نقيضه اذ الضد اقرب
خطورا بالبال ولمساواته له ايضا في عدة الحروف ثم ذكر القلب

لانه نوع من الادغام وحرف واحد قريب الى الضبط ثم ذكر الاخفا
حفظا للاخفاء ولانه حالة بين والادغام فيتوقف على تحقيقهما والله
اعلم ثم امر بادغام كل من النونين في اللام والراء من غير اظهار
غنة نحو من ربهم وبشرا رسولا وان لو وهدى للمتقين ووجه
ادغامها فيهما تلاصق مخرجهما عند الجمهور واتحادهما عند جمع
ثم نفي الغنة عنهما مبالغة في تخفيفهما لان في ابقائها ثقلا ما
قال الرومي او لاتباع الصفة الموصوف او لتنزلهما لشدة المناسبة
منزلة المثلين النائب احدهما مناب الاخر وفيه ان الغنة باقية
في حقيقة المثلين في الميمين والنونين فلا وجه لنفيهما فيما ينزل
منزلتهما قال ابن المصنف والى عدم الغنة اشار بقوله لا بغنة
لزم اى لا بغنة لازمة بل منفكة عنها فما سبق لخالد من اسناد الوهم
الى ابن الناظم مبني على عدم الفهم نعم ذكر زكريا ان في نسخة اتم
فيفيد جواز ادغامهما في ذلك بغنة وبه قراء جماعة لكن المشهور
الاول وعليه العمل انتهى والاظهر ان لا يجعل اتم صفة لغنة لئلا
يتوهم جوازها في قراءة او رواية لما صرح الشاطبي من الاتفاق
بقوله وكلهم التنوين والنون ادغموا بلا غنة في اللام والراء ليجملا
بل يجعل صفة لادغام مقدر كما سبق في لزم او خبر لمبتداء محذوف

هو هو وهو افعل التفضيل اى وذلك الادغام اتم والحكم اعم وهو
الملائم لان الادغام اذا لم يكن مقرونا بالغنة فلا شك انه اكمل واتم
مما يوجد فيه الغنة اذ هي كنوع فصل بين الحرفين ثم امر الناظم
بادغامهما مقرونا بغنة في حروف ينمو وهي اربعة الياء والواو
والميم والنون نحو ان يروا من فئة ينصرونه ومن وال ايمانا وعلى
وعن ومن سنبلة مائة حبة وان نحن ملكا نقاتل ثم اعلم ان الخلف
راوي حمزة من القراء السبعة يدغمها في الواو والياء بلا غنة فلا اطلاق
المصنف رحمه الله بناء على قراءة العامة ثم اتفقوا على ان الغنة
مع الواو والياء غنة المدغم ومع النون غنة المدغم فيه واختلفوا
مع الميم فذهب ابن كيسان النحوي وابن مجاهد المقري ونحوهما
الى انها غنة النون تغليبا للاصالة وذهب الجمهور الى انها غنة الميم
كالنون في انه غنة المدغم فيه وهو اختيار الداني والمحققين وهو الصحيح
لان الاول قد ذهب بالقلب فلا فرق بين من مَّن وبين ام من
اقول ولا يبعد ان يقال غنتهما الا في الواو والياء فانه لا غنة
فيهما بالاصالة وانما توجد فيهما عند المقارنة فيفيد ان الغنة
في النون والميم اقوى من الغنة في الواو والياء ولذا وقع خلف
الخلف فيهما وجاء التاكيد باظهار غنة النون والميم المدغمتين

على ما سبق بيانهما ولا بدّ ان يكون الغنّة فى التنوين اظهر فى من غيرهما
ثم وجه الادغام فى النون هنا التماثل وفى الميم التجانس فى الغنّة
والجهر والانفتاح والاستفال وبعض الشدّة وفى الواو والياء
هو التجانس فى الانفتاح والاستفال والجهر ومشابهة الغنّة المدّ
ومن ثمّ اعرب بالنون فى الافعال الخمسة كما اعرب بحروف المدّ فى
الاسماء الستّة امّا اذا اجتمعت النون السّاكنة مع الواو والياء
فى كلمة نحو الدّنيا وبنيان وقنوان وصنوان ولا خامس لهذه الاربعة
اظهرت لئلا يلتبس بالمضاعف اذا ادغمت وهو ما تكرّر احد اصوله
نحو صوّان ودُيّا كذا ذكره المصنّف وفيه انّ المراد بالمضاعف ههنا
هو المضاعف الثّلاثى وهو ما اتّحد عين الفعل ولامه من حروف
اصوله كمدّ واعدّ فيصير وزن صنوان فعلان ووزن دنيا فعلا
ليكونا مضاعفا لا فعّال فانّه يصير باقيا على كونه اجوف ومع هذا
فقد يقال انّه لفيف لكن فى الجملة لا يخلو عن الشّبهة ولذا قال الشّاطبى
مخافة اشتباه المضاعف اثقلا وامّا قول الرّومى عنونوا فانّه اذا
ادغم يصير عونوا فيصير عمّموا فخطاء ظاهر اذ عمّموا الا شكّ انّه
مضاعف وعونوا على حاله اجوف غاية انّه انتقل من باب فعلل
الى باب التّفعيل فتامّل فى حروف الاصليّة ثمّ اعلم انّ حكم اللام

والراء

والرّاء اذا كانتا مع النون فى كلمة كذلك اذا كان يجب اظهارهما
معهما لئلا يشتبه بمضاعفاهما الا انّه لمّا لم يقع شئ منه فى القران
فى كلمة لم يحتج الى استثنائه وامّا فى كلمتين وهو قوله من راق فالجمهور
على ادغامه وانّما سكت حفص حال الوصل على نونه وكذا على لام بل
ران خوف اشتباهه بالمضاعف حيث يصير مرّاق وبرّان فيتوهّم
ان يكون الاول مبالغة مارق والثانى تثنية البرّ والمراد بالمضاعف
هنا معناه اللغوى دون الاصطلاحى فتدبّر وسيجئ وجه سكتة
على غيرهما فى باب الوقف انشاء الله تعالى ثمّ اعلم انه لم يتأتّ للنّاظم
ان ياتى بمثال الواو من القران فاتى بلفظ عنونوا من عنوان الكتاب
بضم العين وبكسر وهو ظاهر ضمّة الدّال على ما فى طيبه ولذا قيل
الظاهر عنوان الباطن وما احسن ملايمة هذا المعنى بخصوص
هذا المبنى من الانتقال منه الى المدعى قال ابن المصنّف وهو من تعنين
الكتاب لختمه وقال الرّومى من عنوان الكتاب ختمه والظّاهر ما
قال صاحب القاموس عن الكتاب وعنه وعنونه وعنّاه كتب عنوانه
انتهى ولا يخفى انّ اصل الكلمة مضاعف ففيه من الفائدة انّ فى تصويرها
اشارة الى انّ الواو اعم من ان يكون اصليّة او زائدة ثمّ اعلم انّ القرّاء
اختلفوا فى نون يسين والقران ونون والقلم حالة الوصل

كما بينه الشاطبي بقوله وبين اظهر عن فتى حقه بدا ونون وفيه
الخلق عز ورشهم خلا وكذا في نون طسم عند الميم فاظهرها
حمزة دون غيره **والقلب عند اليا** بقصرها للوزن **بغنة كذا**
اى وقلب التنوين مما عند ملاقاتهما الباء كما قال الشاطبي
وقلبهما ميما لدى الباء حال كونها مقرونة بغنة كما هو شان الميم
الساكنة عند الباء من اخفائها لديها مع الغنة كما سبق عن
اجلاء ارباب القراءة في نحو قوله وهم بربهم يخوا بنبهم وان بورك
وعليم بذات الصدور ووجه القلب عسر الاتيان بالغنة في النون
والتنوين مع اظهارهما ثم اطباق الشفتين لاجل الباء ولم يدغم
لاختلاف نوع المخرج وقلة التناسب فتعين الاخفاء ويتوصل
اليه بالقلب ميما لتشارك الباء مخرجا والنون غنة وقال سيبويه
في تعليل ذلك اى في وجه تخصيص قلبهما ميما مما بين سائر الحروف لانهم
يقلبون النون ميما في قولهم العنبر ومن بذلك فلما وقع مع الباء
الحرف الذي يفرون اليه من النون لم يغيروه وجعلوه بمنزلة النون
اذ كانا حرفي غنة ولم يجعلوا النون باء لبعدها في المخرج من الباء
ولانها ليست فيها غنة اى في الباء ولكنهم ابدلوا مكانها من اشبه
الحروف بالنون وهي الميم ثم قوله كذا من متعلقات المصراع الاتي

اى وكذا

اى وكذا بغنة **لاخفا لدى باقي الحروف اخذا** بصيغة المجهول
والفه للاطلاق والتقدير اخذ به اى بالاخفاء ولا يبعد ان يقال
اخذ بهما اى بالقلب والاخفاء او بما ذكر من مجموع ما تقدم اى عمل
بها والله اعلم ولا يبعد ان يكون الالف للتثنية والضمير راجع الى الحكمين
من القلب والاخفاء في هذا البيت وقد ابعد الرومي حيث قال واخذا
مبني للمفعول تثنية اخذ ونائب فاعله راجع الى التنوين ثم قال ويجوز
ان يكون مفردا ويكون الالف للاطلاق ونائب فاعله حينئذ الى النون
فيكون اللام في القلب عوضا عن النون الساكنة فقط وعدم التعرض
بحال التنوين لمشاركته للنون في الحكم المذكور انتهى وهو في غاية من
التكلف ونهاية في التعسف مع ان الاسناد غير صحيح الا ان يقدر مضاف
ويقال اخفاؤهما فتامل فانه موقع زلل ثم قول الناظم لاخفا بقصر الهمزة
ضرورة وبنقل حركة الهمزة الى اللام والاكتفاء بها عن همزة الوصل لغة
وقراءة كما سبق تحقيقه في الاظهار والتقدير اخفاؤهما لا الاخفاء لهما
كما ذكرنا والحاصل ان الناظم اخبر ان النون الساكنة والتنوين
كما قلبا ميما عند الباء واخفيا بغنة كذلك اخذ اخفاؤهما بغنة
عند باقي الحروف الخمسة عشر وهي ما عدا الحروف السابقة للاحكام
الثلثة وقد جمعها بعض الفضلاء في اوائل هذه الكلمات ضحكت زينب

فابدت ثناها تركتني سكران دون شراب • طوقتني ظلما قلائد
ذل جرعتني جفونها كاس صاحب • واعلم ان الجيم من جفونها مكررة
لاقامة الوزن ولذا لم يتميز كغيره بالاحمر فهو كما قال الشاطبي ورب مكان
كرر الحرف قبلها لما عارض والامر ليس مهولا • والامثلة منضود من
ضعف عذابا ضعفا • وينزل فان زللتم نفسا زاكية • وينفق فان فاؤا
سفر فعدة • ومنشورا فمن ثقلت ازواجا ثلثة • وكنتم ان تبتم جنات تجرى
وما ننسخ ان سيكون ورجلا سلما • وعنده ومن دخله عملا دون ذلك
وينشؤ فمن شهد شئ شهيد • وما ينطق فان طبن صعيدا طيبا
وانظر ان ظنا ظلا ظليلا • وينقلب وان قيل بتابع قبلتهم
ولينذر من ذا الذى ظل ذى ثلث • وننجيكم وان جنحوا ولكل جعلنا
وانكالا من كان زرعا كلتا • وينصركم ولمن صبر عملا صالحا
ووجه الاخفاء تراخيها فى حروف الهجاء عن مناسبة حروف الادغام
ومباينتها لحروف الاظهار فاخفيت فان الاخفاء حال بين
الاظهار والادغام الذى لا تشديد معه وان اخفاء الحرف نفسه
عند غيره لا فى غيره بخلاف الادغام قال اليمنى وحقيقة الاخفاء
ان يذهب ذات النون من اللفظ مع بقاء صفة الغنة وقال الرومى
المراد هنا اخفاء الحرف لا اخفاء الحركة ثم كلما ذكر فى اول هذا الباب

الى هنا

الى هنا ان كانا من كلمة فالحكم عام فى الوصل والوقف وان كانا
من كلمتين فالحكم مختص بالوصل فافهم والله اعلم فان قلت
وجود الغنة مع الادغام فى الواو والياء يمنع ان يكون ادغاما
فينبغى ان يكون اخفاء كما صرح به السخاوى حيث قال واعلم ان حقيقة
ذلك اخفا لا ادغام وانما يقولون له ادغاما مجازا والا فهو فى
الحقيقة اخفاء على مذهب من يبقى الغنة ويمنع تمحض الادغام
لكن لا بد من تشديد يسير فيهما قال وهو قول الاكابر حيث قالوا
الاخفاء ما بقيت معه الغنة اجيب بان الادغام مع الغنة
فى الواو والياء غير كامل من اجل الغنة الباقية معه وهو عند من اذهب
الغنة ادغام كامل وتوضيح ذلك ما قاله الناظم فى النشر فان قلت
الصحيح من اقوال الائمة انه ادغام ناقص من اجل صوت الغنة
الموجودة معه فهو بمنزلة صوت الاطباق الموجود مع الادغام
فى احطت وبسطت والدليل على ان ذلك ادغام وجود التشديد
فيه اذ التشديد ممتنع مع الاخفاء قلت قال الحافظ ابو عمرو فمن ابقى
غنة النون والتنوين مع الادغام لم يكن ذلك ادغاما صحيحا فى مذهبه
لان حقيقة باب الادغام الصحيح ان لا يبقى فيه من الحرف المدغم اثر
اذ كان لفظه ينقلب الى لفظ المدغم فيه ويصير مخرجه من مخرجه

بل هو فی الحقیقة کالخفاء الذی یمتنع فیه الحرف من القلب لظهور
صوت المدغم وهو الغنة الا تری ان من ادغم النون والتنوین ولم یبق
غنتهما قلبهما حرفا خالصا من جنس ما یدغمان فیه فعدمت الغنة
بذلک راسا فی مذهبه اذ غیر ممکن ان یکون منفردة فی غیر حرف ام مخالطة
بحرف لا غنة فیه لانها مما یختص به النون والمیم لا غیر انتهی فاذ قیل
هل ادغمت النون الساکنة فیهما بغنة اذ کانتا فی کلمة لیحصل الفرق
بینهما وبین المضاعف اجیب بانها لما کانت فارقة فرقا خفیا
لم یدرکه العامة لم یکن الفرق معتبرا فمنع الادغام حذرا من اللبس
ظاهر هذا وقد قال بعض المحققین فی احکام النون الساکنة و
التنوین التحقیق انها ثلاثة اظهار وادغام محض وغیره وبقی بیانه
واخفاء مع قلب ودونه قال المصرح النشر فلا فرق ح بین ان یورک
ومن یعتصم بالله الا انه لم یختلف فی اخفاء المیم المقلوبة عند ما ذکر
ولا فی اظهار الغنة فی ذلک بخلاف المیم الساکنة کما تقدم ثم قال وما
وقع فی بعض المتاخری المغاربة من حکایة الخلاف فی ذلک فوهم
ولعله انعکس علیهم فی المیم الساکنة عند الباء والعجب اذ شارح
ارجوزة بن بری فی قراة نافع حکی ذلک عن الدانی وانما حکی
الدانی ذلک فی المیم الساکنة لا المقلوبة واختار مع ذلک الاخفاء

انتهی

انتهی کلامه **والمد لازم وواجب اتی وجائز وهو** ای المد **وقصر**
ثبتا بالف التثنیة ای ثبت کلاهما اذ الکلام فی المد الجائز والمد
لغة الزیادة واصطلاحا اطالة الصوت بحرف مدی من حروف
العلة والقصر لغة الحبس واصطلاحا ترک المد وهو الاصل اذ المد
لا بد له من وجود سبب یتفرع علیه وقال الجعبری المد طول زمان
صوت الحرف واللین اقله والقصر عدمها وقدم الناظم المد علی القصر
مع ان القصر هو الاصل لانه هو المقصود بالذکر لانه یبحث فیه القراء
واما قول المصری اذ لا فائدة فی ذکر حکم القصر لخروج عن الحد
اذ فیه الفوائد ایضا من غیر الحصر مع ان الاشیاء انما یتبین باضدادها
ثم اعلم ان حروف المد ثلاثة الالف ولا یکون الا ساکنة ولا توجد
حرکة ما قبلها الا من جنسها وهو الفتحة والیاء الساکنة اذا کان
قبلها کسرة والواو الساکنة اذا وقع قبلها ضمة اما اذا کان قبل
الواو والیاء الساکنتین فتحة فیسمیان حروف اللین واذا کانتا
متحرکتین فاختصا بحروف العلة والحاصل ان العلة اعم من المد
واللین والالف دائما مد بخلاف اخویها ثم قیل بتباین حروف
المد واللین وعدم صدق احدهما علی الاخر فی التمکین لکن من
المحققین من جعل بینهما عموما وخصوصا مطلقا مع قوله بذلک

الفرق السابق قاطعا بصدق حروف اللين على حروف المد من غير
عكس ثم المد نوعان اصلي وهو اللازم لحروف المد الذي لا ينفك
عنها بل ليس لها وجود بعدمها لانبناء بنيتها عليها ويسمى مدا
ذاتيا وطبيعيا وامتداده قدر الف واجتمعت الثلاثة في كلمة
اوتينا فالحروف الثلثة شرط لمطلق المد وفرعي وهو ما يكون
فيه سبب للزيادة على مقدار المد الاصلي والمراد بالقصر هو
ترك مد تلك الزيادة لا ترك اصل المد لما تقدم فافهم ثم السبب
لزيادة المد اما همز او سكون والهمز اما توجد مع حرف المد
في كلمة او في كلمتين والسكون اما لازم او عارض فالاقسام
اربعة لازم وواجب وجائز وعارض وسيأتي تعريف كل في
محله مع ما يتعلق بحكمه قال ابن المصنف والى الاربعة اشار
في البيت قلت المصنف ما ذكر سابقها في مقام الاجمال الا ثلثة
واما فيما سياتي من بيان التفصيل فذكر الاربعة وكان ادرج
هنا العارض في ضمن الجائز لاشتراكهما في حكم جواز المد
والقصر في الجملة او بالنسبة الى اختلاف اهل القراءة **فلازم**
اذ جاء بعد حرف مد بتشديد دال يوقف عليه بالسكون
كما في قوله تعالى تب وحج ونحوهما وتخفف للوزن **ساكن حالين**

وبالطول

وبالطول يمد اي يراد حرف المد والمراد بالطول قدر ثلث الفات
على خلاف في اعتبار المد الاصلي معها او بدونه فلازم خبر لمبتداء
مقدر اي فالمد لازم وقوله ساكن حالين فاعل جاء وهو بالاضافة
اي ساكن في حال الوصل والوقف وقيل هو الذي لا يحول عن السكون
والمؤدى واحد والمعنى متحد واما العارض الذي يقابله فهو ان
يكون سكونه عارضا لاجل وقف او ادغام كما سياتي والحاصل
ان الفاء لتفصيل ما اجمل اولا فاخذ يبين كل نوع من انواع المد
مفصلا فاخبر ان المد اللازم هو الذي جاء بعد احد حروف
المد حرف ساكن لازم سكونه في الحالين لا يختلف حاله باعتبار
اختلاف الوصل والوقف فلا يضر كون سكونه عارضا عند
الاعلال نحو دابة فانها في الاصل كانت دابية على وزن فاعلة
فسكنت الباء الاولى وادغم في الثانية فلا يسمى سكونه عارضيا عند القراء
ثم السكون اما مدغم نحو الضالين واتحاجوني وهذان واللذان
عند من شدد نونهما والذكرين في وجه الابدال دون التسهيل وهذا
لازم كلمي ويسمى لازما مشددا واما غير مدغم كما في فواتح السور
من ص وق ونحوهما وهذا لازم حرفي باعتبار اصل كلمي ويسمى لازما
مخففا ويلحق به نحو الآن في موضعي يونس وكذا واللائي ومحياي

في قراءة من اسكن يائهما واختلف في الم فاتحة البقرة وكذا في فاتحة
ال عمران وقفا هل مد اللام لكونه مشددا اكثر او مد الميم
لانه في محل الوقف اظهر والجمهور على التساوي على ما صرح به الجعبري
ثم اعلم ان القراء اجمعوا على مد اللازم بقسميه مدا مشبعا قدرا
واحدا من غير افراط فقد قال الناظم في النشر لا اعلم بينهم في ذلك
خلافا سلفا ولا خلفا الا ما ذكره الاستاذ الحاجان في كتاب حلية
القراء اتصالا عن ابي بكر بن مهران حيث قال والقراء مختلفون
في مقداره فالمحققون منهم على انه الاشباع والاكثرون على اطلاق
تمكين المد فيه ثم اختلفوا ايضا في تفاوت بعض ذلك على بعض
فذهب كثير الى ان مد المدغم منه اشبع تمكينا من المظهر من اجل الادغام
مثل دابة بالنسبة الى محياي عند من اسكن وينقص عند هؤلاء مد
صاد ذي الذكر ونون والقلم عند من اظهر بالنسبة الى من ادغم
وذهب بعضهم الى عكس ذلك وهو ان مد غير المدغم فوق المدغم
وقال لان المد يتحصل ويتقوى بالحرف المدغم فيه لحركته فكان
الحركة في المدغم فيه حاصلة في المدغم فتقوى بتلك الحركة وان كان
الادغام يخفي الحرف وذهب الجمهور الى التسوية بين المدغم والمظهر
في ذلك كله اذ الموجب للمد هو التقاء الساكنين والتقاؤهما موجود

في كل فلا حاجة للتفصيل في ذلك كله وهذا هو التحقيق فلا يعدل عنه وبه
صرح ابو عمرو الداني رحمه الله واما ما ذكره ابن المصنف وتبعه غيره
هنا من نوع الجائز في الادغام نحو الرحيم ملك وفيه هدى كما هو
قراءة ابي عمرو برواية السوسي وكذا نحو لا تيمموا ولا تعاونوا على
رواية البزي عن ابن كثير فليس في محله اذ كلام المصنف على حسب
مرامه انما هو في ساكن حالين والامثلة المذكورة ليست كذلك اذ لا
ادغام عند الوقف على الكلمة الاولى منهما فحقها ان يذكر في المد الجائز
لجواز مدها وقصرها كما اختلف القراء فيها او في المد العارض
لان العارض كما يكون في الوقف يكون عارضا في الوصل وكذا الم الله
في الوصل عند الكل والم احسب عند الناقل وهو ورش مطلقا
وحمزة وقفا من المد الجائز او العارض لانه ان اعتبر فيه اللفظ
اعتبارا بالاعتداد بالعارض جرى فيه وجوه سكون الوقف
من الطول والتوسط والقصر لكن صرحوا بان التوسط ضعيف ولعل
هذا وجه اقتصار زكريا على ما عداه وان اعتبر الاصل وعدم الاعتداد
بالعارض وهو الاكثر فالاشباع واغرب المصري حيث جعل نحو
الصافات صفا بالادغام عند حمزة ونحو فلا انساب بينهم
ولا تيمموا من المد اللازم وقال خلافا لبعضهم حيث جعل من

القسم الجائز والمعتمد الاول وهذا زلل منه وخطل فانه ذهب الى ما صرحوا
به كما ذكرناه فهو المعول ثم اعلم ان اهل الاداء اتفقوا على اشباع المد الساكن
اللازم فى فواتح السور التى وجد فيها حرف المد والسكون ولذا قال
الشاطبى رحمة الله وفى نحو طه القصر اذ ليس ساكن • وما فى الف من حرف مد
فيمطلا • واختلفوا فى قدر مد غير الفواتح فمنهم من قدر الفين كالفواتح
وهو اختار الناظم واليه اشار بقوله وبالطول يمد كذا ذكره ابن المصنف
مجملا وينبغى ان يكون كلامه محمولا على ان المراد بقدر الفين زيادة على المد
الاصلى ليصح اطلاق الطول عليه فان اقل الطول ثلاث الفات والتوسط
قدر الفين ليبقى قدر الف للقصر ثم قال ومن هم من مد قدر الف
واختاره الاهوازى والسخاوى فى قوله شعر والمد قبل المسكن
دون ما قد مد للهمزاة باستيقان اقول ومن المعلوم ان اقل مد
الهمزاة ثلثة اجماعا فزاده بقدر الف غير ما فى حرف المد من المد
الطبيعى ثم وجه المد اللازم انه تقرر فى علم التصريف انه لا يجمع
فى الوصل بين الساكنين فاذا ادى الكلام اليه حرك او حذف او زيد
فى المد ليقدر تحركا وهذا موضع الزيادة ولذا قال الخاقانى شعر
مددت لان الساكنين تلاقيا • فصار كتحريك كذا قال ذو الخبر
هنا ويسمى مد العدل ايضا لانه يعدل حركة او لتساوى القراء

فى قدر مده قال ابن المصنف ويسمى مد الحجز ايضا لانه فصل بين الساكنين
وجعل خالد فى شرحه مد الحجز كقوله تعالى ءاانذرتهم وائذا متنا ينكر
لدخول الالف بين الهمزتين حاجزة بينهما وبعدم احديهما عن الاخرى
عند بعض القراء ممن يدخل الالف بين الهمزتين كراهة تواليهما متحركتين
سواء كانا متفقتين او مختلفتين ثم اعلم ان لفظ عين فى فاتحة سورة مريم والشورى
لما كان ياؤه لبنية غير مدية وان كان سكون النون لازمية اختلف القراء فى مقدار
مدها فقال ابن المصنف فيه الاشباع والتوسط وتبعه الشيخ زكريا والمحققون
من شراح الشاطبية على جواز القصر ايضا كما اشار اليه الشاطبى بقوله ومد له
عند الفواتح مشبعا وفى عين الوجهان والطول فضلا لان الوجهين
وهما مبهمين يحتمل القصر والتوسط ويحتمل الطول مع احدهما فيتحصر
جواز الوجوه الثلاثة فوجه الاشباع انه قياس مذهبهم فى الفصل بين
الساكنين وهو اعم من اعتبار حرف المد واللين مع ما فيه من المناسبة
لما جاوره من الممدود كصاد فى مريم وسين فى الشورى ووجه التوسط
هو التفرقة بين ما يكون حركة ما قبله من جنسه وبين ما لا يكون لتوجد
مزية لحرف المد على اللين ووجه القصر ان المد من خواص حرف المد
فينتفى بانتفائه مع ان القصر هو الاصل وهذه الثلاثة اوجه صحح الناظم
بها فى طيبة فقال ونحو عين فالثلاثة بهم فثبت الاوجه من الطريقين

فلا يعبا بقول مخالفها ثم اعلم انه حيث قيل بالقصر في كلمة فلا يخرج بها
عن المد الاصلي الذي لا يقوم ذات الحرف الا به ولا يتوقف على وجود
سبب منه فالمخرج عنه مخطئ لانه لا يتوصل اليه الا باسقاط حرف
من القران **وواجب ان جاء قبل همزة متصلا ان جمعا بكلمة**
المشهور على ما في النسخ المحررة والاصول المعتبرة بكسر همزة ان على انها
للشرط قال اليمني والاولى ان يكون بفتح الهمزة ويكون الباء مقدرة قلت
لم يتجه وجه الاولى مع ان النسخة الاولى مستقيمة في المعنى وغير محتاجة
الى تقدير في المبنى ثم قال وفي بعض النسخ اذ جمعا فيكون تعليلا للاتصال
قلت ان صحت اذ ولم يكن تصحيفا لان فح ينبغي ان يكون للظرفية
اذ لم يستحسن تقديم التعليلة اي والمد واجب ان جاء حرف المد
قبل الهمزة حال كون حرف المد متصلا بها بان اجتمعا في كلمة واحدة كما مثله
الشاطبي بقوله كجي وعن سوء وشاء اتصاله ومنه قوله هاؤم لا هؤلاء
فتنبه لهذا الامر اللغوي فان الاعتبار بالاتصال الاصلي لا بالاتصال الكتبي
ولا بالانفصال الرسمي ومنه النبي عند من همز ويسمى هذا المد المد المتصل
لما ذكر وله محل اتفاق ومحل اختلاف اما الاول فاتفق القراء جميعهم
من السبعة والعشرة وغيرهم على اعتبار اثر الهمزة اذا كان بعد المد
بخلافه اذا كان الهمزة قبل حرف المد كامن واوتي وايمانا والاخرة فانه
من مختصات

من مختصات رواية ورش ويجوز له فيه المد والتوسط والقصر ويسمى
مد البدل وكذا يجوز له الوجهان في نحو شيء وسوء مما يقع الهمز
بعد احد حرفي اللين وصلا ويجوز فيه الاوجه الثلاثة له ولغيره
وقفا ولم يتعرض الناظم لهما لان غرضه في هذه المقدمة بيان ما اتفق
عليها لا ما اختلف فيها لانها موضوعة للمبتدئين على ان مد البدل
اقتصر على قصره ابن مجاهد وعليه العراقيون واختاره بعض المحققين
كالجعبري من ان حرف المد الذي وقع بعده همزة متصلة محققة او مخففة
بالابدال او التسهيل او النقل الجائز مقصور لكل القراء وجها
واحدا الا ان ورشا من طريق الازرق ورد عنه ثلث طرق القصر
وهو مذهب ابن غلبون والتوسط وهو مذهب ابي عمرو الداني
ومكي والطول وهو مذهب هذلي فيما رواه عن شيخه ابي عمرو وضبط
بالاشباع المفرط وذهب الجمهور الى الاشباع من غير افراط وهو قدر
ثلث الفات وممن روى الثلاثة الصفراوي في اعلانه والشاطبي في
قصيدته واما الثاني وهو تفاوت الزيادة في مراتب المد فالذي
نقله السخاوي عن شيخه الامام الشاطبي انه كان يرى في هذا النوع
مرتبتين طولى لورش وحمزة ووسطى للباقين قال ابن المصنف
وكان الناظم ياخذ به اذا قرا من طريق الشاطبية اقول وفي الطولى

خلاف هل هو مقدار خمس الفات واربع وكذا فى الوسطى هل هو مقدار اربع
او ثلاث ومنشاء الخلاف ادخال المد الاصل فيه وتركه فالنزاع لفظى
لا تحقيقى قال ابن المصنف واذا اعتبرت مراتب القراءة فى الترتيل
والتوسط والحدر تلخص منها اربع مراتب فيكون اطولهم فى هذا النوع
حمزة وورش ثم عاصم ثم ابن عامر والكسائى ثم ابو عمرو وابن كثير وقالون
اقول وقد جمع الشيخ عبد الله الجزرى فى بيتين   واطولهم مدا
بها جود فاضل ودونها نور كلا   واقصر من هذين حاقه بحره بخلفهما
والقصر لا بعد مطولا لكن قوله بخلفهما انما اراد فى المد المنفصل لهما
وقد اوضح المراتب بعضهم بقوله   يمد بقدر الخمس جود وفاضل
والاربع نجم والثلاث رضى كلا   والاثنان بز دارم ثم حامد
مراتب مد جاء فى الهمز مسجلا   ثم تفصيله ما ذكره المصنف فى التقريب
حيث قال فالمتصل اتفق جمهور القراء على مده قدرا واحدا مشبعا
من غير افحاش وذهب اخرون الى تفاضل مراتبهم كما تقدم وهذه
طريق صاحب التيسير وغيره وبه قراءة على عامة مشايخى وبعضهم
لم يجعل سوى مرتبتين وهو اختيار ابى بكر بن مجاهد وصاحب العنوان
والشاطبى وبه كان يقرئ وبه اخذ غالبا وقال ايضا فى التقريب
بعد ذكر اختلاف مراتب القراء فى المد المنفصل على ما سبق بيانه وهذا

بناء

بناء على ما عليه اكثر اهل الاداء من المشارقة والمغاربة وذهب الاخرون
الى ان وراء القصر مرتبتين طولى لحمزة والازرق ووسطى لمن بقى
كما هو اختيار الشاطبى ومن معه فى المتصل وبه اخذ اختصارا انتهى
واما المد اللازم نحو دابة فكلهم يقرؤن على نهج واحد على المختار هكذا
نقل على الجزرى مطلقا والله اعلم واما ما نقله ابو شامة من جواز قصر
المتصل نقلا عن الهزلى فمردود بما صرح به الناظم فى النشر حيث قال
وهذا شئ لم يقله الهزلى ولا ذكره العراقى وانما ذكر العراقى اتفاق
فى مده فقط ثم قال الناظم وقد تتبعته فلم اجده فى قراءة صحيحة ولا
شاذة بل رايت النص بمده عن ابن مسعود رضى الله عنه يرفعه النبى
صلى الله عليه وسلم ان ابن مسعود كان يقرئ رجلا فقرا الرجل انما
الصدقات للفقراء والمساكين مرسلة فقال ابن مسعود ما هكذا
اقرانيها رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال كيف اقراكها يا ابا عبد الرحمن
قال اقرانيها انما الصدقات للفقراء والمساكين فمدها قال الناظم
وهذا حديث جليل حجة ونص فى هذا الباب ورجال اسناده ثقات
رواه الطبرانى فى معجم الكبير ثم اعلم ان القراء اختلفوا فى مقدار هذه
المراتب عند من يقول بها فقيل اول الرتب الف وربع قال زكريا وهذا
عند ابى عمرو وقالون وابن كثير ثم الف ونصف ثم الف وثلاثة

ارباع ثم الفان وقيل اولها الف ونصف ثم الفان ثم ثلث ثم اربع
قال الرومي وهذا مذهب الجمهور ولا يخفى عليك ان المراد بالف
ماعدا الالف الذي هو المد الاصلي لاجماع على ذلك واما معرفة
مقدار المدات المقدرة بالالفات فان يقول امرة او مرتين
او زيادة او تمد صوتك بقدر قولك الف الف او كتابتها او بقدر
عقد اصابعك في امتداد صوتها وهذا كله تقريب لا تحديد للشك
اذ لا يضبط الا المشافهة والادمان ثم وجه المد ان حرف المد
ضعيف خفي والهمزة حرف قوي صعب فزيد في حرف المد تقوية
للضعيف عند مجاورة وقيل ليتمكن من التلفظ بالهمزة على حقها
من شدتها وجهرها ثم لا يخفى ان المد ليس حرفا ولا حركة بل زيادة
على كمية حرف المد لانها عارضة لا يقوم الا بها كالحركة عليها يجيء
زيادة بيان لها **وجائز اذا اتى منفصلا** اي والمد جائز اذا
جاء حرف المد قبل الهمزة حال كون حرف المد منفصلا عن الهمزة
بان اجتمعا في كلمتين وهو ان يكون حرف المد في اخر الكلمة الماضية
والهمزة في اول الكلمة الاتية وقد جمع الشاطبي امثلته في قوله ومفصولا
في امها امره الى منبها على ان المعتبر في حرف المد ان يكون ملفوظا
لا ان يوجد مكتوبا ومن اللطافة ما اشار في العبارة من حصول

للجمع

للجمع بين المثالين تولد مثال ثالث وهو وقوع حرف الالف
قبل الهمز فتامل فانه عليه المعول وانما سمي هذا المد جائزا
لاختلاف القراء فيه فابن كثير والسوسي يقصرانه بلا خلاف وقالون
والدوري يقصرانه ويمدانه والباقون يمدونه بلا خلاف وتفاوت
هذا المنفصل في الزيادة كتفاوتهم فيها كما مر في المتصل وقد يقال
سمي جائزا لانه انما يجوز مده اذا وصل بين الكلمتين في القراءة
واما اذا وقف على الكلمة الاولى فلا مد اصلا كما لا يخفى وقيل
سمي جائزا لجواز زوال سببه فيجوز قصره ح كما بيناه واما
قول المصري فالجائز ما كان مده جائزا عند جميع القراء مع جواز
القصر وقيل ما جاز مده عند جميع القراء والعبارة الاولى اولى
فلا يخفى ان كليهما لا يصح عند ارباب المبنى واصحاب المعنى لما سبق
من ان المد المنفصل يجب قصره عند بعض فلا يجوز مده عندهم
ويجب مده عند اخرين فلا يجوز قصره عندهم وانما جاز الوجهان
عند بعضهم نعم يجوز حمل الجائز في كلامه على احد نوعيه وهو
المد العارض لكن الملاقة خطاء مع ان مؤدى العبارتين في كلامه
متحد فلله در القائل **شعر** عباراتنا شتى وحسنك واحد • وكل
الى ذاك الجمال يشير • فالرجل كحاطب ليل لا يفرق ما وقع في يده

من حصول نيل فوجه المدّ اعتبار اتصالهما لفظا فى الوصل واعتبار
العارض كاللازم ولما روى انه سئل انس عن قراءة النبى صلى الله
عليه وسلّم فقال كان يمد صوته مدا وهذا الخبر عامّ فى المتصل والمنفصل
وغيرهما من انواع المدّ كذا ذكره ابن المصنّف لكن ينبغى ان يفصل ويحمل كل
موضع من محال المدّ على مقداره اللائق به حتى يشمل المدّ الاصلى والفرعى
والاتّفاقى والاختلافى واما وجه القصر فهو لغاء اثر الهمزة لعدم
لزومه باعتبار حال وقف فان العارض بمنزلة المعدوم ولما ما
نقل ابو علىّ الاهوازى عن الحلوانى والهاشمى كلاهما عن القواس عن
ابن كثير فى جميع ما كان من كلمتين بتجويز البزّ وهو حذف الالف
والواو والياء فقد قال ابو عمرو الدّانى هذا مكروه قبيح لا يعول عليه
ولا يؤخذ به اذ هو لحن لا يجوز بوجه ولا تحلّ القراءة قال ولعلّهم
ارادوا حذف الزّيادة لحرف المدّ واسقاطها فعبروا عن ذلك بحذف
حرف المدّ واسقاطه مجازا **او عرض السكون وقفا مسجلا**
او للتنويع لا للتّرديد عاطفة لما بعدها على قوله اتى والمد جائز
ايضا اذا عرض حال كون السكون ذا وقف او موقوفا عليه ومعنى
مسجلا مطلقا بل ان يكون الوقف بالاسكان سواء يكون معه الاشمام
ام لا بخلاف ما اذا كان الوقف بالروم فانه حكمه حكم الوصل وسياتى

بيان

بيان الروم والاشمام فى محلهما مع اختلاف محالهما واما عطب
الشيخ زكريا وقفا على قوله او ادغاما اى صاحب ادغام فلا دلالة
عليه فى كلام المصنف اصلا الا انه كالمستدرك عليه اورده فصلا
ويعتذر عن المصنّف بانه انما جعل هذه المقدمة لما اتّفق عليه الائمة
او ذهب اليه اكثر الائمة ثم الامثلة فى الوقف العارض نحو الرّحيم
ونستعين والصّراط فيجوز فى كلّ منها لكلّ القراء ثلثة اوجه الطّول
والتوسّط والقصر فوجه الطول حمله على اللّازم بجامع اللفظ ووجه
التوسّط اعتبار سكون الوقف العارض مع حطه عن سكون اللّازم
او التعادل بين الحالين رعاية للجانبين ووجه القصر مع ما ذكر
فيما سبق ان الوقف يجوز فيه التقاء السّاكنين مطلقا فاستغنى
عن المدّ اقول وهذه الاوجه الثّلاثة يجوز فى السكون العارضى
عند الجميع ايضا ولو كان بعد حرف اللّين نحو لا خوف ولا ضير
الا انّ الطول افضل ثم التّوسّط وهذا فى حرف المدّ واما فى حرف
اللّين فالقصر اولى ثم التّوسّط وقال زكريّا وفى نحو الرّحيم ملك
فى قراءة ابى عمرو اى برواية السّوسى ونحو لا تيمموا فى قراءة البزّى
يجوز ثلاثة اوجه اقول فكانهم قاسوا العارض فى الوصل على العارض
فى الوقف فاعطى له حكمه فالشّرط ان لا يقف على الكلمة الاولى سواء

سواء

وقف على الاخرى او وصلها بما بعدها فان قلت انما يفهم من قول الناظم
وجائزان المد جائز وكذا قصره بحكم مفهومه او باعتبار ان احد
الجائزين مد والاخر منهما قصر فالتوسط امر زائد لا يؤخذ منه
ولا يشير اليه ما يدل عليه فالجواب ان المراد بالمد هو الحد الزائد
على القصر وهو اعم من ان يكون طولا او توسطا ولهذا نص المصنف على الاول
في المد المتصل بقوله وبالطول يمد لئلا يتوهم مطلق المد الشامل له
ولغيره او نأخذ من عموم القصر الذي هو نقيض المد ما يكون قصرا
حقيقيا او اضافيا كما يستفاد من صنيع الشاطبي رحمه الله في قوله
بطول وقصر وصل ورش ووقفه فان الاجماع على ان مراده بقصر
هو التوسط لكن لو قال بدله ووسط لكان صريحا على المقصود ثم
اعلم ان هنا دقيقة وهي ان ادخال الالف بين الهمزتين على ما هو المقرر
عند بعض القراء وان كان حرف مد فليس بموجب لزيادة الامتداد
وان وقع بعده سبب من همزة محقق او مسهل كرواية هشام على امام
الشام في نحو أانتم بخلاف ابدال الهمزة الثانية الفا حيث يتولد منه
المد اللازم والفرق ان اصل هذا الالف موجود في بنية الكلمة بخلاف
الاولى فانه ليس له ثبوت في الرسم اصلا وبهذا يتبين ان صورة الالف
انما هي الهمزة الثانية وان الاولى هي الساقطة خلافا لمن خالف في هذه

القاعدة

القاعدة ثم اعلم ان الالف مركب من فتحتين والياء من كسرتين والواو
من ضمتين فاذا اشبعت الفتحة يتولد منها الف واذا اشبعت الكسرة
يتولد منها ياء واذا اشبعت الضمة يتولد منها واو وكذا ذكره الشارح
اليمني وفيه ايماء الى ان هذه الحركات هي اصول هذه الحروف ومختار الشاطبي
ان القضية منعكسة حيث قال اوانما هما واو وياء ويؤيده ما ذكروه
من ان الحرف ذات والحركة عرض يحلها ثم اعلم ان الفرق المذكور بين
اللازم والواجب اصطلاحي وانما باعتبار المعنى اللغوي وكذا العرفي
فلا فرق بينهما فانه لا يجوز قصر احدهما عند جميع القراء فلو قرئ بالقصر
يكون جليا وخطاء فاحشا مخالفا لما ثبت عنه صلى الله عليه وسلم بالطرق
المتواترة وكذا اذا زاد في المد الاصلي والطبيعي على حده العرفي من قدر الف
بان جعل قدر الفين او اكثر كما يفعل اكثر الائمة من الشافعية والحنفية
في الحرمين الشريفين في الحرم المحترم فانه قبيح محرم لا سيما وقد يقتدي بهم
بعض الجهلة ويستحسن ما صدر عنهم من القراءة واما اذا قصر المنفصل
جاز لكن ينبغي ان لا يقع تركيب وتلفيق في قراءته بان لا يمد في موضع
ويقصر في موضع فانه مكروه واما اذا كانا في نفس واحد فهو اشد كراهة
ثم اعلم ان الزيادة على مقدار الوارد في حد المد ايضا ممنوع فمذهب
الجمهور ان قدر المد الاطول خمس الفات وقدر مد الطول اربع الفات

وقدر المد المتوسط ثلاث وقدر المد فوق القصر الفان ومذهب العراقيين
ان قدر المد الطول اربع الفات ثم ينقص النصف في كل مرتبة حتى ينتهي الى مرتبة
القصر وهي الف واحد ومذهب الصقلي ان المد الطول الفان ثم ينقص في
كل مرتبة ربع الف لكن للجعبري رد المذهب الاول في المتصل والمنفصل معا
حيث قال ولا تحصر لما قال غايتها خمسة للخروج عن الحد واختار المذهب
الثاني حيث قال وهذا اعدل وبه قرات اقول والاولى ان يقال مراد الجمهور
بالخمس بناء على ادخال المد الاصلي ومراد غيرهم بالاربع ما عداه فالخلاف
لفظي لا حقيقي والحاصل انه لا يجوز الزيادة على مقدار خمس الفات اجماعا
فما يفعل بعض الائمة واكثر المؤذنين فمن اقبح البدعة واشد الكراهة
واما تقدير الهذلي الطولى بست الفات وذلك في كامله لورش فيما
رواه الحداد وابن العيش وابن سفيان وابن غلبون فنسبوه في ذلك
الى الوهم كما قاله المصنف في نشره والله اعلم ثم لما عرفت ان الهمز
والسكون هو السبب لزيادة المد فلا وجه لمد معايش وداود اذ ليس
بعد الفهما الا الياء والواو المتحركان وهما ليسا من اسباب المد واما
ما ذكره خالد من ان اقسام المد اربعة عشر وكذا عده غيره تسعة
وعشرين فكلها مندرجة فيما ذكر اجمالا وانما اختلف باختلاف
الاسماء فكل الصيد في جوف الفرا كما ورد عن سيد الورى هذا وقد اطلق

الشاطبي

الشاطبي في الفروش المد واراد به حرفه كقوله وفي حاذرون المد
ويستعمل القصر فيه ايضا واراد به حذف حرفه كقوله وفي لابثين القصر
ثم اعلم ان الشارح المصري ذكر ان الساكن العارض بقسميه للقراء فيه
ثلاثة مذاهب الاول الاشباع كما للازم لاجتماع الساكنين اعتدادا
بالعارض وهو اختيار الشاطبي لجميع القراء فهذا قد يتوهم منه ان من طريق
الشاطبية ليس لكل القراء الا المد وليس كذلك لقوله في الشاطبية
وعن كلهم بالمد ما قبل ساكن اي من السكون اللازمي لمقابلته بقوله
وعند سكون الوقف وجهان اصلا مع ما فيه من الاشارة الى ان الوجهان
اصلان وهما المد والقصر ووجه فرع يتفرع عليهما من عدم اعتبارهما
هو التوسط فيما بينهما ليعدل الامر بالحط عن درجة الاولى وبالرفع
في درجة الاخرى ثم اعلم ان اسباب المد منها لفظي كما تقدم ومنها معنوي
وهو قصد المبالغة في النفي وهو سبب قوي مقصود عند العرب وان
كان اضعف من السبب اللفظي عند القراء ومنه مد التعظيم في نحو لا اله الا الله
ولا اله الا انت وهو قد ورد عن اصحاب القصر في المنفصل لهذا المعنى
كما نص على ذلك ابو معشر الطبراني وابو القسم الهذلي وابن مهران
وغيرهم ويقال له ايضا مد المبالغة قال ابن مهران وانما سمي مد المبالغة
لانه طلب للمبالغة في نفي الالهية سوى الله سبحانه وتعالى قال وهذا مذهب

معروف عند العرب لانها تمد عند الدعاء وعند الاستغاثة وقد استحب
العلماء المحققون مد الصوت بلا اله الا الله اشعارا بما ذكرنا ومما يدل
على ذلك ما روى في الحديث عن ابن عمر مرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم
من قال لا اله الا الله ومد بها صوته اسكنه الله دار الجلال دار سمى بها
نفسه فقال ذو الجلال والاكرام ورزقه النظر الى وجهه وفي الحديث
عن انس من قال لا اله الا الله ومدها هدمت له اربعة الاف ذنب
قال الناظم في النشر وكلا الحديثين ضعيفان الا انه يعمل بهما في فضائل
الاعمال اقول وعلى تقدير صحته وجواز العمل بروايته ليس فيه الا تقوية
لمذهب القائل بمد المنفصل ولا يلزم منه ان يكون مد وجها لمن يجوز
قصر المنفصل ولهذا ما عرج عليه الشاطبي وجمهور القراء وانما هو من
طريق المصنف وكذا ما جاء من مد المبالغة للنفي في نحو لا ريب التي
التي للتبرية عن حمزة فانه لا يصح من طريق الشاطبية وعامة اهل القراء
بل هي رواية شاذة عند اهل الرواية **وبعد تجويدك للحروف**
اى وبعد معرفة تحسينك للحروف مفردة ومركبة موصولة وموقوفة
وتعميمنا اولى من تخصيص المصري لها بحروف الهجاء واعتراضه على ابن
المصنف في تفسيره اياها بالكلمات بانه عدول عن الظاهر **لا بد**
من معرفة الوقوف اى لا بد لك من معرفة اماكن الوقوف

والابتداء

والابتداء وهي تنقسم الى بحذف همزة ال وسكون لامه للالتقاء
وبسكون هاء وهي الراجعة الى الوقوف وتنقسم بصيغة المجهول
مخففا وفي نسخة ضبط بكسرها وهي وسكون يائها وتقسم بتشديد
سينها والظاهر انه غير موزون الا بقصر الابتدا **تام وكاف حسن**
تفضلا بضم الصاد تمييز كما اختاره الرومي وبفتحها جملة مستانفة
كما اشار اليه ابن المصنف بقوله اى تبين تقسيم الموقوف فالفه
للاطلاق وخفف ميم تام ضرورة وفي نسخة **وهي تقسم ثلاثة**
اذن تام وكاف وحسن فمعنى اذن اى حينئذ فهو ظرف لتقسم
كما صرح به الرومي وقال الشيخ زكريا وتبعه المصري زائدة وفيه
ان اذا الزائدة لا تكون منونة ونصب ثلاثة على المفعولية من تقسم
وحذف الى الدلالة الحال عليها وقوله تام مخفف خبر مبتدا محذوف
هو هي وكاف بكسر فاء منون وهو مرفوع لكن علامة رفعه مقدرة
كاعراب قاض مرفوعا وحسن بالسكون وقفا وهذه النسخة هي اصل
الشيخ زكريا وخالد الازهري قال ابن المصنف الوقوف جمع وقف
وجمعها باعتبار تنوعها يعني في محل واحد من الاسكان والروم والاشمام
ووحد الابتداء لانه غير متنوع اى كذلك والاظهر ان الوقوف مصدر
كالابتداء ففي القاموس وقف يقف وقوفا دام قائما والموقف محل الوقوف

ولايبعد ان يقدر مضاف فيقال معرفة مواضع الوقوف ومحال الابتداء
فالمعنى معرفة المواقف والمبادى او يراد بهما المعنى المصدرى اى معرفة
كيفية الوقوف والابتداء ثم قال ابن المصنف والواقف عن الشئ
ترك الاتيان به ولهذا سمى فى الاصطلاح وقفا لانه وقف عن الحركة
اى تركها وفيه ان هذا الحد غير جامع لانه لم يشمل الكلمة التى تكون
اخرها ساكنا من اصلها كلم يلد وان و فى ونحوها فالاولى ان يقال
لانه وقف على الكلمة ولم يعتدها **وهى لما تم فان لم يوجد** بالاشباع
تعلق او كان معنى فابتد اى وهذه المواقف المذكورة انما تكون
من لما تم معناه لا لما كمل معناه والحاصل ان هذه الوقوف للفظ
تم الكلام عليه من حصول ركنى الجملة من المسند والمسند اليه ثم تقسم
ذلك التمام الى ما فصل فى مقام المرام بقوله فان لم يوجد لما تم من
الكلام تعلق بما بعده لا مبنى ولا معنى او يوجد له تعلق به معنى لا مبنى
فابتدا انت بما بعده فى القسمين المذكورين اذا وقفت على ما قبله
فى الصنفين المسطورين فقوله ابتد عطف على مقدر اى فقف على ما تم
فابتد بما بعده قال الرومى يجوز حذف الهمزة بما خرجه ثم اشبع الدال للوزن
وفيه انه لا وجه لحذفها لجا نافا لصواب انه ابدل الهمزة الساكنة ياء
على قاعدة حمزة وهشام وقفا فينبغى ان يكتب بالياء بعد الدال

ليكون الاعلى الاعلا **فالتام فالكافى ولفظا فامنعن الا رؤس الاى**
جوز فالحسن الفاء الاولى للتفصيل او التفريع وما بعدها للترتيب
فى التنويع وفيه لف ونشر مرتب فى الصنيع وتقدير الكلام وقل اما
الوقف على الاول منهما فالتام وسمى به لتمام المبنى وانقطاع ما بعده
عنه فى المعنى واما الوقف على الثانى فالكافى وسمى به للاكتفاء فى الوقف
عليه والابتداء بما بعده كالتام ولفظا عطف على معنى فى البيت السابق
اى وان كان فيه تعلق بما بعده لفظا ومعنى لانه يلزم من اللفظ تعلق
المعنى بخلاف عكس المبنى كما سياتى فى تحقيق التعلق وقوله فامنعن
بالنون الساكنة المخففة دخلت على الامر للتاكيد والفاء لانه جواب
للشرط المقدر والمعنى فامنع الابتداء ح بما بعده بل ابتداء بما قبله الا
رؤس الاى التى فيها التعلق اللفظى فجواز الابتداء بما بعدها لورود
الحديث بالوقوف على العالمين والابتداء بالرحمن ولان رؤس الاى
بمنزلة فواصل السجع فى النثر وفى مرتبة القوافى بالشعر من حيث
انها محال التوقف وقوله فالحسن بالفاء بناء على انه جواب ان المقدرة
اى اذا كان التعلق لفظا فوقفة الحسن او فاسم وقفه الحسن فاذا عرفت
ذلك فاعلم ان الوقف على ما فيه التعلق اللفظى مطلقا سمى بالحسن
لحسن الوقف عليه وان كان تقصيرا فى الابتداء بما بعده فقوله الحمد

مثلا لفظ غير تام فلا يدخل تحت انواع الوقوف المستحسنة واما
الحمد لله فوقفه حسن لكن لا يحسن الابتداء بما بعده فلا بد ان
يعيد ما قبله كله او بعضه واما رب العالمين فوقفه حسن ايضا
لكن يحسن الابتداء بما بعده لكونه من رؤس الآي على خلاف
في ان الوقف على مثله اولى او وصله بما بعده من اصلا على ويجي تحقيقه
وكذا الكلام على الرحيم واما لو وقف على مالك يوم الدين فكاف وكذا
على نستعين فلا خلاف في ان الوقف عليهما هو الاولى قال ابن المصنف
والوقف التام عند تمام القصص واكثر ما يكون موجودا في
الواصل ورؤس الآي كقوله تعالى واولئك هم المفلحون زاد الشيخ
زكريا واياك نستعين وفيه بحث والله هو المعين قد يوجد قبل انقضاء
الفاصلة كقوله تعالى وجعلوا اعزة اهلها اذلة قال ابن المصنف
وهذا التمام لانه انقضاء كلام بلقيس وهو راس اية انتهى يعني
قوله وكذلك يفعلون ابتداء كلام من الله شهادة على ما ذكرته
وفيه انه له تعلق معنوي فلا يكون وقفه تاما بل كافيا وقال بعض
المفسرين ان قوله وكذلك يفعلون ايضا من كلامها تاكيدا لما
قبلها فا لو وقف على اذلة كاف وعلى يفعلون تام وقد يقال انه كاف
ايضا لان ما بعده من جملة مقولها فله تعلق معنوي بما قبله ثم قال

بعد انقضاء الفاصلة بكلمة كقوله تعالى وانكم لتمرون عليهم مصبحين
وبالليل لانه معطوف على المعنى اي بالصبح والليل يعني فيهما وفيه البحث
السابق اذ من جملة التعلق المعنوي قوله افلا تعقلون فهو وقف تام
وما قبله كاف ثم قال واما التعلق من جهة المعنى دون اللفظ فنحو قوله
حرمت عليكم امهاتكم والابتداء بما بعد ذلك في الاية كلها وفيه ان الظاهر
ان ما بين المعطوف والمعطوف عليه تعلق لفظي فهو من قبيل الوقف
الحسن ثم قال وكذلك القطع على الفواصل في سورة الجن والمدثر
والتكوير والانفطار والانشقاق وما اشبههن وفيه ان رؤس اي هذه
السور مختلفة الصور فبعضها تام وبعضها كاف وبعضها حسن عند من له
الالمام بالمباني العربية والمعاني التفسيرية خصوصا في فواصل سورة الجن
فان ارباب الوقوف جعلوا الخلاف في جواز وقفها بناء على كسر الهمزة بعد
الواو فيها وتعين الوصل على فتحها ثم قال وكذلك مثل الوقف على لا ريب فيه
وفيه ان وقوع اختلاف ارباب الوقوف ينافيه فبعضهم وقف على لا ريب
بناء على ان خبر لا محذوف لحذفه كثيرا بلا شك وان قوله فيه خبر مقدم لقوله
هدى للمتقين اي هداية وباعثة وعناية للمؤمنين وبعضهم وقف على فيه
بناء على انه خبر لا وان هدى خبر مبتدا محذوف تقديره هو هدى بمعناه
في نهاية ... او سمي بالمصدر للمبالغة ومثل هذا التركيب يسمى عند ارباب

الوقوف معانقة او مراقبة بمعنى انه اذا وقف على الاول يصل فى الثانى
وبالعكس فلا يجوز ولا وصلهما وامثال ذلك فى القران مواضع جمعها
بعضهم ثم اعلم ان الوقف على روس الآى سنة لما ذكره ابن المصنف
برواية عن ابيه بسند المتصل الى ام سلمة رضى الله عنها كان اذا قرا قطع
اية اية يقول بسم الله الرحمن الرحيم ثم يقف ثم يقول الحمد لله رب العالمين
ثم يقول الرحمن الرحيم ثم يقف قال ولهذا الحديث طرق كثيرة وهو اصل
فى هذا الباب اقول فظاهر هذا الحديث ان روس الآى يستحب الوقف
عليها سواء وجد تعلق لفظى ام لا وهو الذى اختاره البيهقى وقال
ابو عمرو وهو احب الى لكنه خلاف ما ذهب اليه ارباب الوقوف كالسجاوندى
وصاحب الخلاصة وغيرهما من ان روس الآى وغيرها فى حكم واحد
من جهة تعلق ما بعده بما قبله او عدم تعلقه ولذا جعلوا رمز لا وغيره
فوق الفواصل كما كتبوها فوق غيرها مع اتفاقهم على جواز الابتداء بعد
روس الآى بخلاف ما سواها مما لا يكون علامة الوقف فوقها وحملوا
الحديث الوارد على بيان الجواز وعلى تعليم الفواصل فانه من باب التوقيف
لعدم اطلاع غيره صلى الله عليه وسلم عليها بل فرقوا فى روس الآى بحسب
اختلاف القراء المقتضى لاختلاف الاعراب الموجب للتعلق وعدمه فوقفوا
فى سورة ابرهيم على قوله تعالى العزيز الحميد اذا قراء والنافع والشامى برفع

مابعده

ما بعده ووصلوا على قراءة غيرهما بجره وامثال ذلك كثير فى القران يعرفها
ارباب الوقوف من الاعيان وقد اعتنى قراء العجم بهذا الشان واهمل امره
قراء العرب فى هذا الزمان حتى ذكر مولانا نور الدين عبد الرحمن الجامى
قدس سره السامى بطريق اللطافة ان قراء مصر والشام تركوا مراعات
وقوف الكلام فكان قضاتهم لما ضيعوا اوقاف كل مكان ورفعوا
ايضا وقوف القران هذا والتعلق اللفظى هو ان يكون ما بعده متعلق
بما قبله من جهة الاعراب كان يكون صفة او معطوفا لكن بشرط ان يكون
ما قبله كلاما تاما واما التعلق المعنوى فهو ان يكون تعلقه من جهة
المعنى فقط دون شىء من تعلقات الاعراب كالاخبار عن حال المومنين
فى اول سورة البقرة مثلا فانه لا يتم الا الى قوله المفلحون ثم احوال الكافرين
يتم عند قوله ولهم عذاب عظيم ثم تمام احوال المنافقين عند قوله والله على كل
شىء قدير حيث لم يبق لما بعده تعلق بما قبله لا لفظا ولا معنى وقد اعتنى
ابو عمرو الدانى برسالة مستقلة مستوعبة لانواع الوقف من التام والكافى
والحسن فى جميع السور واما قول الازهرى والمختار ان التام والكافى
حسن والحسن جائز وكذا حكم الابتداء فخروج من اصطلاح القراء وتحقيق
العلماء ومبنى على عدم التمييز بين مراتب الوقوف والابتداء **وغير ما تم
قبيح وله يوقف مضطرا او يبدا قبله** بصيغة المجهول وسكن همزة ضرورة

ثم ابدل الفا وقال اليمني الهمزة في يبدا ساكنة على نية الوقف كما في رواية
قنبل لسبأ وضبط الرومي بصيغة الفاعل حيث قال ويبدا القاري
لكنه خلاف الظاهر للاحتياج الى القول بحذف الفاعل ولو بقرينة المقام
مع ماينويه من المناسبة بين يبدا ويوقف على ما فيه من نظام المرام وفي
اصل زكريا الوقوف مضطرا بفتح همزال الابتدا وقال التقدير للقاري
الوقف على ذلك وفي نسخة يوقف اي ولاجل قبح الوقف على ذلك يوقف
عليه مضطرا وانت تعلم ان نسخة المضارع احسن من المصدر وهو
كذلك في النسخ باعتبار الاكثر ومعنى البيت مجملا ان غير ما تم من الكلام
قبح الوقف عليه عند القراء الفخام حال الاختيار دون وقت الاختيار
او الانتظار او الاضطرار فالمراد بالاضطرار اعم من الحقيقي والحكمي
في الاعتبار وقوله مضطرا حال من الواقف بناء على نسخة الوقف
ومن الوقف على نسخة يوقف ولا يبعد ان المضطر يجعل المضطر مصدرا
للعلة والاظهر انه صفة مصدر محذوف اي يوقف وقفا مضطرا
الى وحصرا وغيرهما لكن حينئذ يبداء بما قبل موضع الوقف من الكلمة التي
وقف عليها وبيان تفصيله بحسب تمثيله ان الوقف على الحمد قبيح وكذا على
بسم كما صرح به ابن المصنف واما ما سبق من المصري ان الوقف على
بسم الله قبيح وعلى الرحمن كذلك وعلى الرحيم تام فخطا قبيح منه فان الوقف

على

على كل من الجلالة والرحمن حسن لانه مع متعلقه من الفعل والاسم المقدر
كلام تام كما ورد من احاديثه عليه السلام من الاكتفاء على بسم الله في ابتداء
الطعام ونحوه من المواضع الكرام وانما يقبح الوقف على بسم لانه يعلم
الى اي شيء اضيف وكذلك الوقف على المضاف دون المضاف اليه والصفة
دون الموصوف والرافع دون المرفوع والناصب دون المنصوب
والمنصوب دون المنصوب ولا على المعطوف دون ما عطف عليه ولا على
ان واخواتها دون اسمها ولا على اسمها دون خبرها ولا على كان واخواتها
دون اسمها ولا على اسمها دون خبرها ولا على ظننت واخواتها دون
منصوباتها ولا على صاحب الحال دونها ولا على المستثنى منه دون الاستثناء
ولا على المفسر دون المفسر ولا على الذي وما ومن دون صلاتهن ولا على
مصدره دون الته ولا على حروفه دون الجزاء ولا على الامر دون جوابه الا ان
يكون القاري مضطرا فانه يجوز له الوقف حال اضطراره كانقطاع نفس
ونحوه لكن اذا وقف يبتدي من الكلمة التي وقف عليها يعني اذا حسن الابتداء
بها كذا ذكره ابن المصنف ولعله مبني على ان التمام عنده ما يحسن السكوت
عليه من الكلام واما على الظاهر المتبادر من كلام الناظم وتقسيمه الى
انواع التعلق فمعنى التمام استيفاء الكلام للمسند والمسند اليه ثم
يرد على ابن المصنف في اطلاق امثلته اذا وقع شيء منها في رؤس فانه

ليس الوقف عليها بقبيح اجماعا وانما اختلفوا فى الوجه الاولى وكذا يرد على قوله
ولا على المعطوف دون ما عطفته عليه ما سبق منه ان الوقف على قوله حرمت عليكم
امهاتكم هو الكافى ويمكن دفعه بانه اراد عطف المفرد كقوله والله ورسوله
وكذا يرد على قوله وعلى الصفة دون الموصوف ما تقدم من حسن الوقف
على بسم الله وكذا على الحمد لله ثم قال واعلم ان من الوقف القبيح الوقف على غير
من غير المغضوب عليهم وعلى اله من اله الناس كما يفعله جهلة القراء ويستدلون
برقم التسجاوند على ما قبل هذه الكلمات لا اى لا وقف فليت شعرى
هل نهاك عن الوقف على راس الاية الذى هو سنة وامرك بالوقوف على المضاف
دون ما اضيف اليه من غير الغرض الصحيح ومخالفة السنة وائمة الوقف فى القراءة
فتصفف تارة بعد تمام الاية وتارة قبلها لكونه كتابة لا على راس الاي
واما ما نقل بعضهم من الرواية عن بعض من ليس له الدراية ان الوقف
على انعمت عليهم غير جائز بل حرام وكفر وامثال ذلك فهذا نقل باطل
وليس فيه وجه طائل وكذا ما ذكر بعضهم من ان الوقف على والسماء
ذات الرجع مبطل للصلوة وكفر فى خارجها تعمدا فمن اقبح الروايات
لانه مخالف لاجماع ارباب القراءة وقواعد المأخوذة من الاصول
العربية لاسيما وقد ورد الاحاديث النبوية بخصوص رؤس القرانية
ثم قال واقبح من هذه الوقف على قوله لقد سمع الله قول الذين قولهم لقد كفر الذين

قالوا وقالت اليهود وقالت النصارى وفاعبدون وقالوا ومن افكهم
ليقولون وهم مهتدون ومالى ومن يقل منهم ومن الخاسرين فبعث
الآن قالوا ابعث والابتدا بقوله تعالى ان الله فقير وان الله هو المسيح
ابن مريم ويد الله مغلولة والمسيح ابن الله واتخذ الله وولد الله ولا
اعبد الذى فطرنى وانى اله من دونه والله غرابا والله بشرا لان المعنى
يختل بل يستحيل بفصل ذلك عما قبله قلت ان اما الابتداء فى المثالين
الاخيرين فانه يشتبه على العوام حيث لا يميزون بين المنصوب
والمرفوع فى حكم الكلام ونظام المرام واما فى سائر الامثلة فالوقوف
ليس بقبيح فضلا عن ان يكون اقبح وانما القبيح فى غاية القبح هو الابتداء
بما بعده لما يتفرع على الابتداء من توهم الانشا وسياتى تحقيق اساس
ذلك البناء ومن هذه القبيل الوقف على نحو قل يا ايها الكافرون لا بقوله
اعبد ما تعبدون ثم قال ومثله فى القبح الوقف على قوله فبهت الذى كفر
والله وللذين لا يؤمنون بالاخرة مثل السوء ولله وان الله لا يستحيى
وان الله لا يهدى ولا يبعث الله وشبهه لان المعنى يفسد بفصل ذلك عما
بعده اقول وانما قال ومثله وفصل عما قبله لان الوقف على هذه المواضع
قبيح جدا لما يترتب عليه من قبح العطف او ترك المفعول واما الابتداء
بما بعده فليس بقبيح بخلاف الامثلة التى قبله فقوله ومن انقطع نفسه على ذلك

وجب عليه ان يرجع الى ما قبله ويصل الكلام بعضه ببعض فان لم يفعل
اثم وانما يستقيم فى الامثلة الاول واما فى الامثلة الثانية فينبغى
ان يعود فالعود احمد ثم قال وكان ذلك اى الابتداء فى القسم الاول
والوقف فى الثانى من الخطاء العظيم الذى لو تعمده متعمد لخرج بذلك
عن دين الاسلام لكون اعتقاد ذلك افتراء على الله عز وجل وجهلا به سبحانه
اقول واما قول قاضيخان من علمائنا الحنفية فى فتاواه وان غير المعنى
تغيرا فاحشا بان قرا انما يخشى الله من عباده العلماء برفع الهاء
ونصب العلماء او قرا ان الله برئ من المشركين ورسوله بكسر لام
الرسول وما اشبه ذلك مما لو تعمد به يكفر اذا قرا خطا فسدت صلوته
فى قول المتقدمين فهو صادر عنه من الغفلة عن معرفة قرآت الشاذة
ووجوه القواعد العربية اذ نصب العلماء روى عن ابى حنيفة امام الفقهاء
ووجه بان يخشى بمعنى يعظم على قاعدة التجريد فان الخشية خوف مقرون
بالتعظيم ووجه كسر رسوله المقرى فى الشواذ ايضا بان واوه للقسم
او جره للجوار كما ذكره صاحب الكشاف ثم قال وان وصل فى غير موضعه
او فصل فى غير موضعه فان لم يتغير المعنى تغيرا فاحشا بان وقف على الشرط
وابتدا بالجزاء فقرا ان الذين امنوا وعملوا الصالحات ووقف ثم ابتدا
باولئك هم خير البرية او فصل بين الصفة والموصوف بحو ان قرا

انه كان

انه كان عبدا ووقف ثم ابتدا بقوله شكورا فمثل هذا لا يحسن ولا تفسد
صلوته لان مواضع الوصل والفصل لا يعرفها الا العلماء وان تغير
المعنى تغيرا فاحشا نحو ان يقرا الله لا اله ويقف ثم يبتدئ بقوله الا هو
وقرا وقالت اليهود ويقف ثم يبتدئ بقوله عزير ابن الله ونحو ذلك
قال عامة العلماء لا يفسد صلوته وقال بعضهم تفسد انتهى وفى الخلاصة
لو وقف على قوله وقالت اليهود ثم ابتدئ بقوله عزير ابن الله لا تفسد
صلوته بالاجماع اقول ولعل وجهه ما روى عن عبد الله بن المبادر و
ابى حفص الكبير البخارى ومحمد بن مقاتل وغيرهم من ان عدم فساده
لما فيه من ضرورة سبق اللسان ثم قال فى الخلاصة ولو لم يقف عند قوله
انهم اصحاب النار بل وصل بقوله الذين يحملون العرش لا تفسد لكنه
قبيح انتهى ولا يخفى ان ارباب الوقوف جعلوا الميم الذى هو علامة الوقف
اللازم على قوله اصحاب النار لان فى وصله ايهام ان يكون ما بعده صفة
لما قبله وهو يغير المعنى تغيرا فاحشا لان قصد ذلك المعنى يكون
كفرا وبهذا التقرير وما يلحق به من التحرير تبين معنى قول الناظم التحرير
وليس فى القران من وقف وجب وفى نسخة يجب ومن زائدة مؤكدة
للمبالغة فى النفى فيجوز وصل الكلمات من اولها الى اخرها فى القران العظيم
ولا يكون فاعله تاركا لواجب عليه بمعنى انه ياثم بترك الوقف لديه

وانما ينبغي له بالوجوب الاصطلاحي ويتحتم له باللزوم العرفي مراعاة
الوقف القراني لما ورد ان عليا كرم وجهه سئل عن قوله تعالى ورتل القران
ترتيلا فقال الترتيل تجويد الحروف ومعرفة الوقوف ولما ورد عن ابن عمر
رضى الله عنهما انه قال لقد عشينا برهة من دهرنا وان احدنا ليؤتى الايمان
قبل القران وتنزل السورة على النبي صلى الله عليه وسلم فنتعلم حلالها وحرامها
وامرها وزجرها وما ينبغي ان يوقف عنده منها قال الناظم ففي كلام علي رضى الله عنه
دليل على وجوب تعلمه ومعرفته وفي كلام ابن عمر رضى الله عنهما برهان على
ان تعلمه اجماع من الصحابة رضى الله عنهم وصح بل تواتر عندنا تعلمه
والاعتناء به من السلف الصالح قال ومن ثمة اشترط كثير من ائمة الخلف
على المجيز ان لا يجيز احدا الا بعد معرفة الوقف والابتداء وقال الامام
ابو زكريا الوقف في الصدر الاول من الصحابة والتابعين وسائر العلماء
مرغوب فيه من مشايخ القراء والائمة الفضلاء مطلوب فيما سبق
من الاعصار واردة به الاخبار الثابتة والاثار الصحيحة ففي الصحيحين
ان ام سلمة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقطع قراءته يقول الحمد لله
رب العالمين ثم يقف الحديث وروى ان رجلين اتيا النبي صلى الله عليه وسلم
فتشهد احدهما وقال من يطع الله فقد رشد ومن يعصهما ووقف
فقال النبي صلى الله عليه وسلم قم بئس الخطيب انت قال بعضهم وانما قال ذلك

لقبح

لقبح لفظه كان حقه ان يقف على رشدا وعلى غوى او يصل الجميع فانظر كيف
كره قبح لفظه وان كان مراده الخير لا الشر انتهى ولا يخفى ان قوله وما
ينبغي ان يوقف عنده منها لا يبعد ان يراد بها الايات المتشابهة في معناها
فليس في الحديث الثاني نص على الوقف المصطلح عليه **ولا حرام غير ماله**
سبب يجوز رفع حرام على انه معطوف على المحل من وقف لانه اسم ليس
وجره للعطف على لفظه كما قرئ بالوجهين في قوله تعالى هل من خالق
غير الله وقوله سبحانه ما لكم من اله غيره لكن الجمهور بالرفع واما غير
البيت فتابع لحرام في اعرابه وجواز نصبه حالا ويمكن نصبه على الاستثناء
ايضا وحاصل معنى البيت بكماله انه ليس في القران وقف واجب يأثم
القارى بتركه ولا وقف حرام يأثم بوقفه لانهما لا يدلان على معنى فيختل
بذهابهما الا ان يكون لذلك سبب يستدعي تحريمه وموجب يقتضي
تأثيمه كان يقصد على ما من اله وانى كفرت ونحوهما كما سبق من غير ضرورة
اذ لا يقصد ذلك مسلم واقف على معناه واذا لم يقصد فلا يحرم عليه
لا الوصل ولا الوقف في مبناه واما غير الواقفين على معناه ففي الامر
سعة عليهم اذ لا يتصور القصد لديهم لكن الاحسن مع عدم القصد ان
يتجنب الوقف على مثل ذلك مطلقا للايهام على خلاف المرام لا سيما
اذا كان مستمع في ذلك المقام ثم اعلم ان المتاخرين من علمائنا اتفقوا

على ان الخطا ان كان فى الاعراب لا يفسد الصلوة مطلقا وان كان مما
اعتقاده كفر لان اكثر الناس لا يميزون بين وجوه الاعراب قال قاضيخان
وما قاله المتاخرون اوسع وما قال المتقدمون احوط لانه لو تعمد
يكون كفرا وما يكون كفرا لا يكون من القران قال ابن الهمام فيكون متكلما
بكلام الناس الكفار وهو مفسد كما لو تكلم بكلام الناس ساهيا
مما ليس بكفر فكيف وهو كفر قال شارح المنية ولا يقاس مسئلة ذلة
القارى بعضها مما ليس مذكورا عن الائمة المتقدمين او المتاخرين
على بعض مما هو مذكور الا بعلم كامل فى اللغة والعربية والمعانى
ونحو ذلك مما يحتاج اليه التفسير ليعلم ما اعتقاده كفر وما هو بعيد
فاحشا او غير فاحش ثم قال واما الحكم فى قطع بعض الكلمة عن بعض
بان اراد ان يقول الحمد لله فقال ال فانقطع نفسه او نسى الباقى ثم تذكر
فقال الحمد لله او لم يتذكر فترك الباقى وانتقل الى كلمة اخرى فقد كان
الشيخ الامام شمس الائمة الحلوانى يفتى بالفساد فى مثل ذلك وعامة
المشايخ قالوا لا تفسد لعموم البلوى فى انقطاع النفس والنسيان انتهى
وفيه بحث لان المثال المذكور لا يصلح ان يكون لقطع بعض الكلمة عن
بعض على وجه الحقيقة فان لام التعريف كلمة مستقلة لكن لكمال
امتزاجها بمدخولها تعد كلمة واحدة ولا يستحسن قطعها عما بعدها

وكذا

وكذا فصل ما بعدها عنها لاتصالها دسما فالمثال اللائق فيما نحن فيه
ان يقول الحم د لله بان يقف على الميم وابتداء بالدال فتامل فى تحقيق
تصور المثال قال واما الوقف فى غير موضعه والابتداء فى غير موضعه
فلا يوجب ذلك فساد الصلوة ايضا لعموم البلوى بانقطاع النفس
وحصول النسيان وعدم معرفة المعنى فى حق العوام وانتفاء
القصد المذموم بالنسبة الى الخواص عند عامة علمائنا وعند
بعض العلماء تفسد ان يغير المعنى تغيرا فاحشا نحو ان يقرا لا اله
ووقف وابتداء بقوله الا الله وهذا مثال الوقف او قراء ولقد وصينا
الذين اوتوا الكتاب من قبلكم ووقف وابتدا بقوله واياكم
ان اتقوا الله او قراء يخرجون الرسول وابتداء بقوله واياكم ان تؤمنوا
بالله ربكم وامثال ذلك مما تقدم فالصحيح عدم الفساد فى ذلك
والله اعلم ثم قال ولو وصل حرفا من اخر كلمة بكلمة اخرى بان قراء
اياك نعبد واياك نستعين بوصل كاف اياك بالنون او قراء
انا اعطيناكالكوثر وما اشبه ذلك فان صلاته لا تفسد على قول
العامة من العلماء قال قاضيخان وان تعمد ذلك وفى شرح المنية
هو الصحيح لان من ضرورة وصل الكلمة بالكلمة اتصال اخر الاولى
باول الثانية قال فى فتاوى الحجة المصلى اذا وصل فى الفاتحة اياك

نعبد واياك نستعين لا ينبغي ان يقف على اياك ثم يقول نعبد بل الاولى
والاصح ان يصل اياك نعبد واياك نستعين قال صاحب المنية
وعلى قول بعض المشايخ تفسد صلوته والظاهر ان مراد هذا القائل
انما هو عند التسكت على ايا ها ونحوها والا فلا ينبغي لعاقل ان
يتوهم فيه الفساد فضلا عن العالم هذا وبعض المشايخ فصلوا وقالوا
ان علم القارى ان القران كيف هو اى علم ان الكاف من الكلمة الاولى
لا من الثانية الا انه جرى على لسانه هذا الوصل لا تفسد صلوته وان
كان فى اعتقاده ان القران كذلك اى ان الكاف مثلا من الكلمة الثانية
تفسد صلوته لان ما قراه ليس بقران نظرا الى ما اراده والصحيح
قول العامة لان هذه كلها تكلفات باردة واتسق اللفظ فلا عبرة
بالارادة اقول وما اشتهر على لسان بعض الجهلة من القران فى سورة
الفاتحة للشيطان كذا من الاسماء فى مثل هذا التركيب من البناء
فخطأ فاحش واطلاق قبيح ثم سكتهم على نحو دال الحمد وكاف
اياك وامثالها غلط صريح ثم اعلم ان الوقف هو قطع الصوت
عند اخر الكلمة مقدار زمن التنفس والسكت قطع الصوت
زمانا اقصر من زمن التنفس ثم الوقف اختيارى وهو ان يقصد
لذاته من غير عروض سبب فى جهاته واضطرارى وهو ما يعرض

سبب

سبب حصر وعجز ونسيان لما بعده من كلماته واختبارى وهو ما
يمتحن الاستاد بقوله كيف يقف على هذه اللفظ بعينه ليعلم مهارته
فى وجود قراءته وانتظارى وهو ان يقف على كلمة ليعطف عليها غيرها
حين جمعه لاختلاف رواياته ثم اعلم ان الوقف قد يكون كافيا على
اعراب وتفسير وغير كاف على اخر نحو قوله سبحانه وما يعلم تاويله
الا الله فانه كاف على ان ما بعده مستانف وهو قول ابن عباس
وعايشة وابن مسعود وغيرهم ومذهب ابى حنيفة واكثر اهل
العلم وذهب اليه الفراء والاخفش وابو حاتم وغيرهم قال
عروة والراسخون فى العلم لا يعلمون التاويل ولكن يقولون امنا به
وعند غيرهم الوقف كاف على والراسخون فى العلم فانه عندهم معطوف
عليه وهو رواية عن ابن عباس واختاره ابن الحاجب ومن تبعه
والمعتمد هو الاول وعند ارباب الوقوف هو المعول ولذا رمزوا
فوق لفظ الجلالة حرف الميم بالحمرة للايماء الى ان الوصل موهم لمعنى
فيه خلل من حيث الاعتقاد واما جعل المصرى الوقف على الجلالة
تام فغير تام لان ما بعده له تعلق معنوى بما قبله بل عند المحققين
من ارباب التفسير اثبات تعلق المعنى فى جميع الايات ولو ما بين
القصص وبين السور من سائر الكلمات والحاصل ان الناظم جعل الوقف

على ثلاثة مراتب تبعا لابى عمرو الدانى واما السجاوندى وكذا من تبعه لم يفرق
بين التام والكافى ولكن جعلها على مراتب من وقف مطلق ورمزه الطاء
حيث لم يجوز فيه الوصل ومن وقف جائز وصله والاولى وقفه ورمزه
الجيم ومن وقف مجوز وصله اولى ورمزه الزاي وجعل لطول الكلام
وقفا سماه مرخصا ورمزه الصاد وجعل بعض انواع المطلق
وقفا لازما ورمزه الميم وذلك لما كان فى وصله حصول خلل فى المعنى
نحو قوله تعالى وما هم بمؤمنين يخادعون الله فان حال الوصل
قد يتوهم ان قوله يخادعون قيد للنفى بكونه وصفا او حالا والصواب
انه استيناف ونحو قوله سبحانه ولا يحزنك قولهم ان العزة لله وانا
يعلم ما يسرون فان وصله موهم ان المقول هو ما بعده وليس كذلك
بل المقول مقدر اى فينا او فيك او فى كتابنا ثم الجملة استينافية معللة
لنفى الحرف وتسلية له صلى الله عليه وسلم وتهديد لهم وقد يكون الاختلاف
باختلاف القراءة فنحو قوله تعالى يحاسبكم به الله وقف كاف على قراءة
من رفع فيغفر ويعذب ووقف حسن لمن   لكن لا يستحسن الوقف
عليه لعدم حسن الابتداء بما بعده وقس على هذا ما وقع فى القرآن
مثله وقد جاء فى سؤال عن بعض فضلاء اليمن فى الفرق بين قوله تعالى
والى عاد اخاهم هودا وبين قوله سبحانه والى ثمود اخاهم صالحا

حيث

حيث جعل رمز الوقف على الاول مطلقا وعلى الثانى لازما مع ان
ما بعدهما قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من اله غيره بلا تفاوت
فى الموضعين فقلت لان الاول علم جامد لا يصلح ان ما بعده وهو
قوله قال يا قوم اعبدوا الله ما لكم من اله غيره وصف له بخلاف الثانى
فانه علم مشتق فى صورة النكرة فقد يتوهم ان ما بعده نعت له
ومن تحقيق ارباب هذا الفن وتدقيق نظرهم فى التعبير وكمال حذاقتهم
فى علم التفسير ان السجاوندى جعل رمز الوقف على قوله تعالى
حكاية عن موسى عليه السلام قال رب السموات والارض وما بينهما
مطلقا وعلى قوله سبحانه فى الدخان رب السموات والارض
وما بينهما لازما مع اتحاد ما بعدهما بقوله ان كنتم موقنين
وقد جاء صاحب الخلاصة وجعل رمزهما مطلقا مطلقا من غير فرق
بينهما بل اعترض على من   بلا اختلاف رمزهما واقول الصواب
هو الاول لان الوصل فى الاية الاولى ليس بموهم لخلل فى المعنى بخلاف
الاية الثانية لان ما قبلها فيه خطاب للنبى صلى الله عليه وسلم حيث
قال الله تعالى انا كنا مرسلين رحمة من ربك فلو وصل لربما يتوهم
ان الخطاب فى كنتم له صلى الله عليه وسلم على طريق التعظيم اولا ولا منه
على جهة التغليب وقد عرضت هذه الدقيقة على مشايخى فى الحرمين

الشرفين اعني شيخ القراء بالمدينة السكينة مولانا المغفور ابو الحرم
المدني وشيخ القراء بمكة الامينة استادنا المبرور سراج الدين عمر
النشواني اليمني فاستحسنا ما ذكرته غاية التحسين لما تبين الفرق
لهما على وجه التبيين وقد اعتنى بعضهم برسالة مختصة في وقف اللازم
والعوام يحسبون انه واجب ووصله حرام ويغفلون انه مقتد
بما ذكره الناظم من سبب قصد لمخالف المرام وقد صنف كتب في الوقوف
القراني بعضها مدلل ببيان اعراب المباني واغراب المعاني والمصاحف
المصححة المقروة على قراة العجم مرموزة في مشتبهات المثاني فان قلت
ما وجه ارباب الوقوف انهم كتبوا لا في بعض المواضع ولم يستغنوا
بعدم كتابة رمز الدال على نفي الوقف في اكثرها قلت لان تلك المواضع
كانت مظنة انها محل وقف وانقطاع لها عما بعدها فنبهوا على
خلاف ما يتوهم من ظواهرها هذا وقد وقع اختلاف بين الكوفي
والبصري في بعض روس الآي فجعل رمز اية الكوفي لب وعلامة خمسهم
الهاء وعشرهم راس العين او حرف الياء ورمز اية البصري تب
وخمسهم خب وعشرهم عب فقوله بسم الله الرحمن الرحيم في الفاتحة
اية للكوفي وانعمت عليهم للبصري مع الاجماع على ان سورة الفاتحة
سبع ايات واما البسملة في سائر السور فليست باية اتفاقا

وكذا

وكذا الم البقرة اية عند الكوفي خلافا للبصري وتفصيل ذلك يطول
ويضر للملول والعاقل يكفيه الاشارة ثم اعلم انه قد يقع الوقف كافيا
على اعراب وحسنا على اخر نحو قوله تعالى هدى للمتقين فانه ان جعلت
الموصول بعده نعتا له فالوقف حسن وان جعلته مرفوعا او منصوبا
على القطع او مبتداء فوقه كاف ومراعات هذه الملاحظات في اعراب
الايات وسائر الكلمات يحصل الفهم والدراية ويتضح منهاج الهداية
ومعراج الدراية فتلتذ به التلاوة على وجه الغاية والنهاية واما
اذا لم يلاحظ الاعراب والمعنى فقد يقع الواقف في خطاء المبنى كما اذا
وقف على نحو قوله تعالى وان كانت واحدة فلها النصف ولابويه وكذا
على لا تقربوا الصلوة وكذا على فويل للمصلين وان كان راس اية ولا
يقاس هذا على نحو رب العالمين لما بينهما من الفرق الجلي المعنوي واما قول
المصري الوقف على ختم الله قبيح والابتداء بالله اقبح فليس بصحيح لان الوقف
على ختم الله حسن لا انه يبداء بما قبله والابتداء بختم احسن من
الابتداء بالجلالة ثم قوله وقد يكون الوقف قبيحا والابتداء به جيدا نحو قوله
تعالى من بعثنا من مرقدنا هذا فان الوقف على هذا قبيح لفصله بين المبتداء
والخبر ولانه يوهم ان الاشارة الى مرقدنا وليس كذلك عند ائمة التفسير
ففيه تنبيه حسن الا ان الاقبح منه وصل مرقدنا ~~وليس كذلك عند~~

فان وقفه عند ارباب الوقوف لازم كما سبق وان وصل هذا بما بعده
لحصول توهم ما تقدم واختار حفص عن عاصم السكت على مرقدنا
وهو وقف لطيفة من غير تنفس لحصول هذا المعنى ولدفع توهم
ذلك المبني ولان هذا وما بعده مع ما قبله داخلان في اجزاء مقولهم
فلا يحسن القطع بالكلية بين مقوليتهم فتامل فانه موضع تحقيق
ومحل تدقيق كما اختار السكت ايضا على قوله في سورة الكهف
ولم يجعل له عوجا وغيره جعل وقفه مطلقا مع انه من رؤس الاى
ويتبين لك وجه سكته وسبب العدول عن وقفه بما حكاه بعضهم
من انه سمع شيخا يعرب لتلميذه قيما من قوله تعالى ولم يجعل له عوجا
قيما صفة لعوج قال فقلت له يا هذا كيف يكون العوج قيما وترحمت
على من وقف من القراء على الف التنوين في عوجا وقفة لطيفة دفعا
لهذا الوهم وانما قيما حال اما من اسم محذوف هو وعامله اى انزله
قيما واما من الكتاب وجملة النفي معطوفة على الاول ومعترضة
على الثاني على ما ذكره المعنى واعرف لمقطوع وموصول وتا اى كن
عارفا بها وعالما بمواضع اختلافها وقدم المقطوع لانه الاصل
الموضع في مصحف الامام فيما قد اتى والمراد بالتاء تاء التانيث
الذي كتب بالتاء المجرورة وحقها على القياس ان يكتب بالتاء المربوطة

فالجمهور

فالجمهور يقفون عليها بالتاء متابعة للرسم العثماني وبعضهم يقفون
بالهاء كما فصله الشاطبي بناء على قواعد كتابة العربية فخرج بما قررنا
نحو قالت والمؤمنات فانه لا خلاف فيهما رسما ووقفا عند جميع القراء
والمراد بمصحف الامام هو مصحف امير المؤمنين عثمان بن عفان رضي الله عنه
الذي اتخذه لنفسه يقراء فيه كما قال الشيخ زكريا وليس هو بخطه
كما توهم بعضهم على ما ذكره الشيخ خالد ولعله اراد الشارح اليمنى
حيث قال هو المراد بمصحف الامام في البيت ما كتبه امير المؤمنين
عثمان رضي الله عنه لنفسه على الخصوص انتهى وهو وهم اذ هو امر
زيد بن ثابت كاتب الوحي وغيره بان يكتب المصاحف المتعددة
وارسلها الى مواضع مختلفة واختار واحدا منها لنفسه ولاهل
المدينة وما بقي منها شيء والاظهر ان المراد بمصحف الامام جنسه
الشامل لما اتخذه لنفسه في المدينة ولما ارسله الى مكة والشام
والكوفة والبصرة وغيرها ولا المقطوع زيد لتاكيد التعدية
والتقوية وقصرتا كوقف حمزة وهو مجرور للعطف على مثله فيما
قبله وقد ابعد الشيخ زكريا حيث قطعه عما قبله وقال واعرف
تاء التانيث الى اخره وكذا قول المصري انه يحتمل ان يكون بمعنى

على والتقدير اعرف الوقف على المقطوع والموصول ليس فى محله لان
المراد هنا معرفة المقطوع والموصول رسما وانما يترتب عليه علم الوقف
والوصل فرعا واما قول ابن المصنف وتابعه الرومى انها بمعنى
فى كقوله تعالى ونضع الموازين القسط ليوم القيمة فليس فى محله
ولذا قال المصرى ولا معنى لقول القائل واعرف فى مقطوع لكنى
اقول يمكن ان يقال التقدير واعرف المرسوم فى مقطوع وموصول
وتا كائنة فى مصحف الامام فيما قد وصل رسمه الينا من طريق
علمائنا الاعلام والحاصل انه لا عبرة بكتابة مصاحف العوام
ثم اعلم ان الناظم من جملة المرسوم وهو كثير صنف فيه كتاب المقنع لابى
لابى عمرو الدانى ونظمه الشاطبى فى الرائية وهى مشروحة مبسوطة
انما اختار هذه المواضع المذكورة لما يترتب عليه من النافع المسطورة
اما فى المقطوع فانه يجوز الوقف على الكلمة الاولى وكذا الابتداء
بالثانية بخلاف الموصول فانه لا يجوز فيه كلاهما واما تاء التانيث
فلما تقدم والله اعلم ومما يجب التنبيه عليه انه سئل مالك رحمه الله
هل يكتب المصاحف على ما احدثه الناس من الهجاء فقال لا الا على
الكتابة الاولى قال ابو عمرو الدانى ولا مخالف له فى ذلك من علماء
الائمة وهذا معنى قول الشاطبى فى الرائية وقال مالك القران يكتب

بالكتاب

بالكتاب الاول لا مستحدثا بسطر **فاقطع بعشر كلمات ان لا** ضبط
بتنوين كلمات واضافتها ان لا والاول اسلس فى المبنى واحسن فى المعنى
فان لا مفعول اقطع او خبر مبتداء محذوف تقديره هى ان لا حال كونها
مقارنة **مع ملجأ ولا اله الا** فالاول قوله تعالى فى التوبة ان لا ملجاء من الله
والثانى قوله فى هود ان لا اله الا هو وفتح ملجاء على الحكاية ويجوز
جره منونا على الاعراب او المضرورة وفى نسخة ملجا وان لا اله الا
وهى اولى كما لا يخفى قال ابن المصنف اتفقت المصاحف العثمانية
على قطع نون ان الناصبة للفعل والناصبة للاسم عن لا النافية فى عشرة
مواضع انتهى وتبعه الشيخ زكريا والرومى ايضا والظاهر ان يقال
نون ان المفتوحة المخففة عن لا النافية الداخلة على الاسم كما تقدم
والناصبة الداخلة على الفعل كما فى قوله **وتعبدوا يس ثانى هود لا**
اى وان لا تعبدوا الشيطان الواقعة فى سورة يسين على فنصب
يسين على الظرفية وكان حقه ان يقول وثانى هود بالنصب فحذف
العاطف وسكن الياء ضرورة والمراد به قوله تعالى ان لا تعبدوا الا الله
واحترز بثانيهما من اولها فانه موصول بلا خلاف ثم قوله لا متعلقة
بقوله **يشركن تشرك يدخلن تعلوا على** اى ان لا يشركن بالله
شيئا فى الممتحنة وان لا تشرك بى شيئا فى الحج وان لا يدخلنها اليوم

معه

فى نون خفف نون يدخلن وقطعت عما بعدها من ضميرها المتصل
بها وسما لضرورة الوزن وان لا تعلوا على الله فى الدخان وبقيد على
بالالف احترز مما فى سورة النمل الا تعلوا على بتشديد الياء ان
لا يقولوا لا اقول ان ما اى ان لا يقولوا على الله الا الحق فى الاعراف
على الخلاف فى الخطاب والغيبة وان لا اقول على الله الا الحق فيهما
اى ما فى اول السورة واخر للضرورة ولا اقول عطف على ان لا تقولوا
بحذف العاطف لا ان حذف ضرورة كما توهم المصرى وقال الرومى
قوله ان لا تقولوا بحسب المعنى فتقديره ان لا اقول وانما ذكر لا
وحذف ان للوزن لكن يجعل لا اقول منصوبا ليدل على تقدير ان
انتهى ولا يخفى ان لا معنى لطول العهد اصلا فى ذكر ان لا فانه على
اصله وصلا وفصلا والصواب ما قدمناه من ان لا يقولوا بحسب
المعنى وبهذا تمت العشرة والمفهوم من افادة الحصر ان كلما جاء
ان لا من غيرها تكون موصولة اتفاقا نحو الا يرجع اليهم قولا والا
تزر وازرة الا ما فى سورة الانبياء من قوله ان لا اله الا انت فانهم
اختلفوا فى قطعها ووصلها ويمكن ادراجها تحت عموم ما سبق
ولا اله الا او يقال لعل مختار الشيخ انه موصول وقد ذهب الشيخ
زكريا الى ظاهر كلام المصنف حيث قال وما عدا العشرة موصول

نعم قال اللبيب والوصل اشهر فالقطع هو الاولى فانه الاصل من
انفصال احدى الكلمتين عن الاخرى ووجه الوصل هو التقوية
وقصد الامتزاج وتنزيله منزلة المحذوف لان النون لما ادغمت
بلا غنة فكانها ذهبت بالكلية لفظا فسقطت رسما فيجرى عليه
حكم نون جنة المدغمة من انها لم ترسم فانها لكمال اتصالها
عدت كلمة واحدة او اعتبرت تلك الحالة ثم المراد بالوصل وصل
اعتبارى وهو ان يوجد هناك حذف حرف لا وصل صورى كاتصالة
اتصالة الهمزة بالنون فى الكتابة ثم قال ان ما بالرعد والمفتوح
صل وعن ما اى وكذا اتفقوا ايضا على قطع ان الشرطية عن ما
المؤكدة فى قوله تعالى وان ما نرينك بعض الذى نعدهم بالرعد
واتفقوا على وصل ميم ام بما الاسمية حيث جاءت نحو اما اشتملت
بالانعام واما يشركون واما ذا كنتم كلاهما بالنمل لكن عبارة
الناظم قاصرة عن ذلك لعدم تقدم ام هناك واما قول ابن
المصنف فى هذه الامثلة فى مقابلة ان المكسورة مع ما والتحقيق
ما قدمناه نعم احترز بقيد الرعد المفيد للحصر عن غير ما جاء فى
سائر السور من قوله تعالى فاما يأتينكم منى هدى فى البقرة واما تخافن
من قوم خيانة فاما ترين بمريم واما نرينك بيونس وغافر فقوله والمفتوح صل

[illegible]

اراد به اما المفتوح الهمزة ولو كان اصله ام ما الا انه انما ذكره بعد
استطوارا او لما بينهما من نسبة اللفظ اشتباها ذكر المصري انه قال
في المقنع وقوله اما اشتملت هي في المصحف حرف واحد ومعناها
ام الذي قلت واطلق الناظم الحكم فيه ولم يقيده بموضع وهو الصواب
لاتفاق المصاحف عليه وافهم كلام المقنع تقييده بانما اشتملت
وليس كذلك اقول التخطية خطاء فاحش على امام الكل في هذا
الفن وانما نشاء هذا من قصور فهم القائل لان قوله اما اشتملت
اول ما وقع في القران وقد بينه بتقليله الشامل له ولغيره حيث
قال معناه ام شيء فكل الصيد في جوف الفراء فافهم بلا امتداد
واتفقت المصاحف ايضا على قطع عن ما الموصولة في قوله تعالى
فلما عتوا عن ما نهوا عنه في الاعراف واليه اشار بقوله نهوا اقطعوا
من ما ملك روم النساء ففي غير الاعراف يكون موصولا كما في قوله
تعالى عما يعملون ولئن لم ينتهوا عما يقولون وسبحانه وتعالى عما
يشركون وعم يتساءلون وعما قليل هذا وقد ضبط روم بالرفع
والنصب وهو الاولى ليكون نصبه على ترك الخافض وفي بعض النسخ
نسخة صحيحة وهي اصل الشيخ زكريا نهوا اقطعوا مما بروم والنسا
والمعنى المصاحف اتفقت على قطع من الجارة عن ما الموصولة نحو

مما ملكت ايمانكم من شركا بالروم ومن ما ملكت ايمانكم من فتياتكم
بالنساء وقدم الروم لاجل الوزن والخطاب في اقطعوا للقراء
او لكتبة المصاحف ومفعوله عما نهوا وما بعده معطوف على ما قبله
بحذف العاطف خلف المنافقين امن اسسا بالالف الاطلاق
معروفا ومجهولا كما قرئ بهما في السبعة والاكثر على الاول وقوله خلف
ضبط بالرفع اي خلف ما في المنافقين ثبت كما ذكره الشيخ زكريا
وبالنصب على انه ظرف لاقطعوا بتقدير مضاف اي مع خلف المنافقين
والمعنى اختلف المصاحف في قطع وانفقوا مما رزقناكم في المنافقين
بخلاف ما عدا هذه الثلاثة فانه موصول اتفاقا نحو مما رزقناهم
ينفقون ومما نزلنا على عبدنا واما قوله من مال الله ومن ماء
مهين وشبهه فمقطوع ولعله قيده بقوله ملك لهذا وكذا لا خلاف
في نحو ممن منع وممن افترى ونحوهما في ان من موصولة بمن الموصولة
ثم قوله امن اسسا معطوف على مفعول اقطعوا بحذف العاطف
والجملة بينهما معترضة والمعنى انهم اتفقوا على قطع ام عن من
الاستفهامية في امن اسس بنيانه في التوبة ام من ياتي امنا في فصلت
وام من يكون عليهم وكيلا بالنساء وام من خلقنا في الذبح بكسر الذال
وهو الصافات لقوله تعالى وفديناه بذبح عظيم كما قال

فضلت النسا وذبح حيث ما وقصر النساء ضرورة وكذا حذف العاطف
فيهما وقد اغرب المصري حيث قال ابعد المصنف فى الدلالة بقوله و
ذبح ولو قال فضلت النساء حلقنا حيثما لكان اقرب كعادته ولعدم
نظيره انتهى وغرابة تعبيره لا يخفى وانما قول الروى ان النساء عطف
على فضلت بحسب المعنى فلا معنى له اذ يصح من حيث المبنى واتفقوا على
وصل ما عدا الاربعة نحو امن لا يهدى وامن خلق السموات والارض
وامن يجيب المضطر اذا دعاه فوجه الفاصل كونه الاصل ووجه
الوصل التقوية ووجه الخلف للجمع ثم قوله وحيث ما معطوف بالجر
على مفعول اقطعوا والمعنى انهم اتفقوا على قطع حيث عن ما فى موضعى
البقرة ولم يات غيرهما وهما قوله تعالى وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم
شطره وان وقوله وحيث ما كنتم فولوا وجوهكم شطره لئلا وقد
دل اطلاق الناظم على ارادة شمولها وفاقا للشاطبى فى الرائية
وقد نص المقنع على موضعى البقرة وان لم المفتوح كسر ان ما
بنصب المفتوح على انه مفعول تقديره واقطعوا ان لم المفتوح همزته
وهو ان المصدرية عن لم الجازمة اين ما وقعت لاطلاق حكمه نحو
ذلك ان لم يكن ربك فى الانعام ايحسب ان لم يره احد فى البلد
وكسر ان ما منصوب ايضا على المفعولية اى اقطعوا ان المكسورة

عن ما الموصولة بالانعام فقط نحو انما توعدون لات ولهذا قال
لانعام والمفتوح يدعون معا واعلال لانعام سبق فى الاضراس
وهو منصوب على نزع الخافض والمفتوح منصوب اى اقطعوا ان ما
المفتوحة همزته من قوله تعالى وان ما تدعون من دونه هو الباطل
فى الحج وان ما تدعون من دونه الباطل فى لقمن على خلاف فى خطابهما
وغيبتهما وهذا معنى قوله معا اى فى الموضعين جميعا وحذف تنوينه
وقفا وخلف الانفال بالنقل ونحل وقعا بالف الاطلاق
نظرا الى افراد لفظ الخلف او بالف التثنية نظرا الى وقوع الخلف
فى السورتين والتقدير وخلف ما فيهما وقع فى رسوم المصاحف
وهو بمنزلة الاستثناء من مفهوم كلامه السابق لنا ونشر مشوشا
من ان المكسور والمفتوح مع ما والحاصل انهم اختلفوا فى وصل ان
ما المكسورة وقطعه فى قوله تعالى ان ما عند الله هو خير لكم فى النحل
والوصل اثبت كما فى الرائية والباقى موصول اتفاقا نحو انما صنعوا
كيد ساحر انما توعدون لصادق وانما توعدون لواقع انما الله اله
واحد انما انت منذر انما انا بشر مثلكم وكذا اختلفوا فى وصل
انما المفتوح وقطعه فى قوله واعلموا انما غنمتم من شىء بالانفال
والوصل اثبت كما فى الرائية واتفقوا على وصل ما عداه نحو يوحى الى

انّما الهكم اله واحد ان يوحى الىّ الّا انّما انا نذير مبين واعلموا انّما
على رسولنا البلاغ المبين ثم اعلم انّ فى كلامه ما لا يخفى من الايهام
فانّه اوهم ان كلا منهما مفتوحة وايهم المكسورة مع انّ فى التحيل
ثمانية مواضع غير هذه مكسورة قال الجعبرى وانما تعيّنت لكونها
اسميّة وما عدا فعليّة انّما يبلوكم الله انّما سلطانه انّما قولنا لشئ
انتهى وخطاؤه ممّا لا يخفى لانّ كلا من المثالين الاخيرين اسميّة
ولا يفيده وقوع الجملة الفعليّة بعدهما فى قوله اذا اردناه ومن قوله
يتولّونه الّا بتكلّف لا يخلو من تعسّف فى الجملة نعم لو قال وما عداها
حرفيّة لكان منه تفرقة خفية **وكل ما سئلتموه واختلف**
بكسر كلّ على الحكاية والّا فهو منصوب على المفعوليّة اى اقطعوا
لفظ كل عن ما فى كلّ ما سئلتموه فى سورة ابرهيم واختلف ارباب
الرّسوم فى غيره فوقع الاختلاف فى كلّ ما **ردّوا وكذا قل بئس ما والوصل**
صف فكلّ ما ردّوا الى الفتنة بالنّساء مختلف فى وصله وقطعه
وكذا وقع الاختلاف فى كلّ ما دخلت امّة فى الاعراف وكلّ ما جاء
امّة بالمؤمنين وكلّ ما القى بالملك كما نصّ ابو عمرو الدّانى فى المقنع
على الخلاف فى هذه الثلاثة فى هذا ... الناظم الكلام عن مقام
المرام حتّى قال ابن المصنف وعبارة النّاظم لا يفهم الخلاف فى هذه

الثلاثة وامّا قول الرّومى ولعلّه سكت اكتفاء بذكر واحد منها واشتهار
ما عداه عندهم فعذر بارد وعن خطور الفهم شارد فنظمت فقلت
شعر وجاءامّة والّتى دخلت فى وصلها وقطعها فاختلفت فما عدا
الخمسة اتّفقوا على وصله نحو افكلّما جاءكم رسول كلّما نضجت جلودهم
كلّما اوقدوا نارا للحرب هذا ومن المعلوم انّ خطّين لا يقاسان
خطّ العروض وخطّ المصحف وانّما يتّبع الرّسم تعبّدا وتبرّكا واقتداء
بالصّحابة الكرام كتابة وقراءة وقد نبّه الزجّاجى على انّ كلّما
ان كانت ظرفا كتبت موصولة او شرطا فمقطوعة فهى ان لم يحتمل
الظّرفيّة كقوله تعالى واتاكم من كلّ ما سئلتموه فمقطوعة اى قطعا
وان احتملتها وعدمها كالمواضع المذكورة آنفا ففيها خلاف
وان تعيّنت للظّرفيّة فموصولة قلت فكانّه اخذ هذه القاعدة المذكورة
من ضمن رسوم كلّما المسطورة وامّا ما عداها نحو كلّما اضاء لهم
فموصول ثم قال كذا قل بئس ما اى بئس ما يامركم به ايمانكم بالبقرة
مختلف ايضا فى وصله وقطعه ثم جزم بقوله والوصل صف **خلفتمونى**
وبئسما واينما اقطعا اى صف الوصل فى بئس ما خلفتمونى من بعدى
بالاعراف وبئس ما اشتروا به انفسهم بالبقرة اتّفاقا ومفهوم كلامه
انّ ما عدا هذه الثلاثة مقطوع بلا خلاف وهو حيث ما وقع

بئسما مقرونا باللام وهي خمسة ولبئس ما شروا به انفسهم بالبقرة
لبئس ما كانوا يعملون لبئس ما كانوا يصنعون لبئس ما كانوا
يعملون لبئس ما قدمت لهم انفسهم بالمائدة اومقرونا بالفاء وهي
موضعان فبئس ما يشترون في موضعي ال عمران فالمجموع سبعة
لا ستة كما توهم المصري ثم قوله فيما اقطعا ابتدا كلام واصله اقطعن
قلبت النون المخففة الفا حال الوقف لا لضرورة الوزن كما ذكره
اليمني وفيما مفعوله مقدم والمعنى اقطع في عز ما الموصولة في عشرة
مواضع كما بينها بقوله اوحي افضتم اشتهت يبلوا معا ثاني فعلن
وقعت روم كلا تنزيل شعرا وغيرها صلا اي صلن امر بالوصل
مؤكدا بالنون المخففة المبدلة الفا حال الوقف اراد قوله تعالى
قل لا اجد فيما اوحي الي محرما بالانعام وفيما افضتم فيه بالنور
وفيما اشتهت انفسهم بالانبياء ولكن ليبلوكم فيما اتيكم بالمائدة
ليبلوكم فيما اتيكم اخر الانعام واليهما اشار بقوله معا وفيما فعلن
في انفسهم من معروف ثاني البقرة واليه اشار بقوله ثاني فعلن
احترازا من اوله وهو قوله فيما فعلن في انفسهم بالمعروف وننشئكم
فيما لا تعلمون بالواقعة وهل لكم من ما ملكت ايمانكم من شركاء
فيما رزقناكم بالروم وتحكم بينهم فيما هم فيه يختلفون بها انت تحكم

بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون كلاهما بالزمر واليه اشار بقوله
كلا تنزيل وقوله تعالى اتتركون في ما ههنا امنين بالشعراء ثم الضمير
في قوله وغيرها صلا راجع الى سورة الشعرا لكونها اقرب مذكور
ولانه المطابق لكتب الرسم والموافق لما صرح به الشاطبي في قوله
وفي سورة الشعرا بالوصل بعضهم وفي نسخة وغير ذي صلا
وفي اخرى وغيره صلا بالتذكير فهو راجع الى لفظ الشعرا فافهم
والمعنى فيما عدا الشعرا اصله ايضا لاختلاف وقع فيه بخلاف
الشعرا فانه لا خلاف في قطعه وبخلاف ما عدا المذكورات فانه
لا خلاف في وصله سواء كان ما خبرية او استفهامية نحو فيما فعلن
في انفسهم بالمعروف في اول البقرة كما فهم ايضا من قيد ثاني البقرة
ونحو فيم كنتم وفيم انت وقوله تعالى ليحكم بينهم يوم القيمة فيما كانوا فيه
يختلفون فتحصل ان ما في سورة الشعرا هو الحرف المتفق على قطعه
كما صرح به ابن المصنف وسائر المذكورات قد اختلفوا في وصلها
وقطعها وانما حكم عليها بالقطع اولا ثم جوز وصلها اخرا اشعارا
بان القطع هو الاولى لانه الاصل في رسم المبنى فقول خالد الازهري
وانما اتتركون فيما ههنا امنين في الشعراء فهو من المختلف فيه
فذكره مع المتفق عليه سهو منه وخطاء فاحش صدر عنه

حيث عكس القضية واما قول ابن المصرى وغير هذه الاحد
عشر موضعا صل بلا خلاف وليس كذلك لما تقدم ولما
صرح ايضا من ان القطع فى عن ماء الموصولة فى عشرة مواضع
بخلاف وفى موضع بلا خلاف ولا يفهم الخلاف من عبارة الناظم
لانه لم يذكر صريحا ولا اشارة انتهى فتبين لك ان ضمير
غيرها الى جميع المذكورات خطاء ظاهر ويترتب عليه
فساد باهر قد غفل عنه ابن المصرى ايضا واما قول الرومى
وقد جزم الناظم فى جميعها بالقطع والمشهور الاختلاف
فى العشرة الاول منها والجزم فى الحادى عشر فقط اللهم الا ان
يترجح عنده جانب القطع فيها ايضا فغلط منه وكانه
تبع خالدا فى نقله وقلد ابن المصرى فى رجع ضمير غيرها واما
الشيخ زكريا فقد استروح فى هذا المقام واكتفى بتحصيل
المرام حيث قال وهذه الاحد عشر فيها خلاف الا الاخير
فمتفق على قطعه لكنه غفل عن موضع حله اذ قال وغير ذى
اى المواضع الاحد عشر فتدبر ثم قوله صلا اى صلها غير
صحيح لانه مفعول صل غيرها وقد تبين لك اضطراب كلام
الشيخ زكريا فى هذا المحل وقد وقع فى الوصل من جهة المحل

ولهذا

ولهذا اعترض عليه بقوله انه جرى الخلاف فى التى فى الشعراء وجزم
بالقطع فى العشرة وهو مخالف لما فى المقنع انتهى ولا يخفى انه ليس
مخالفا للمقنع لا باعتبار اول كلامه ولا بالنسبة الى آخر مرامه
فتامل فانه موضع زلل والله سبحانه هو الملهم بالصواب واليه
المرجع والماب **فاينما كالنحل صل ومختلف فى الشعرا الاحزاب
والنسا وصف** لصيغة المجهول اى وصف الاختلاف فى السورة
الثلاثة قال اليمنى وفى بعض النسخ اتصف والمعنى واحد اقول
وفيه ان المبنى مختلف لان الفعل اللازم لا يبنى مجهولا ثم قوله
مختلف فاعل والتقدير مختلف رسمه او الرسم مختلف وقوله وصف
جملة استينافية واغرب حيث قال مختلف حال اى وصف
لنا مختلفا وقصر الشعرا والنسا ضرورة وفى نسخة بدل
الشعرا الظلة اى اتفقت وهو اصل الشيخ زكريا لما جاء فى
السورة عذاب يوم الظلة اى اتفقت المصاحف على وصل قوله تعالى
فاينما تولوا فثم وجه الله بالبقرة وكذلك اينما يوجهه لا يات بخير بالنحل
فالفاء فى الاية الاولى من نفسها وقوله كالنحل بالعطف على المعنى
او على اصل المبنى لئلا يلزم التشبيه من جميع الوجوه كما لا يخفى
ثم تصرف الاولى للبقرة لانها فى الاطلاق اول سورة وهى اولها وقع

فيهما وقال اليمني وعلم كونه في سورة البقرة من الفاء في فاينما لان اينما بالفاء
لم يقع في غيرها والمعنى صل بالبقرة كوصلك بالنحل واما قوله تعالى
اينما كنتم تعبدون في الشعراء وقوله اين ما ثقفوا بالاحزاب واين
ما تكونوا يدرككم الموت في النساء فاكثر المصاحف على قطع اين
عن ما كذا ذكره الشراح والمفهوم من الرائية اذ وصل النساء
قليل ويستوي الامران في الاحزاب والشعراء واما ما بقي فمتفق
على قطعه نحو قوله تعالى فاستبقوا الخيرات اين ما تكونوا وقوله اين ما كنتم
تدعون وفي بعض النسخ ابن المصر اين ما كنتم تعبدون وهو وهم او سبق
قلم واين ما كنتم تشركون واين ما كانوا فوجه القطع الاصل ووجه الوصل
شبهة التركيب للجزم وهو معنى قول ابن قتيبة لانها احدثت
باتصالها معنى لم يكن مع مناسبة النون الميم بخلاف حيث كما قال
الجعبري **وصل فالم هود الن نجعلا** بالالف الاطلاق وهو معطوف
بالعاطف المقدر على فالم وهود منصوب على الاضافة لكونها
علم السورة او على نزع الخافض واعتبار الظرفية والمعنى ان
المصاحف اتفقت على وصل شرطية بلم في قوله تعالى فالم يستجيبوا
لكم بهود وعلى قطع ما عداه نحو فان لم تفعلوا لئن لم ينتهوا فان لم
يستجيبوا لك فوجه القطع هو الاصل ووجه الوصل اتحاد عمل ان

ولم

ولم وكذلك اتفقوا على وصل ان المصدرية بلن الناصبة في موضعين
قوله تعالى الن نجعل لكم موعدا بالكهف والن نجمع عظامه بالقيمة
وعلى قطع ما سواهما نحو ان لن ينقلب الرسول ان لن تقول
الانس والجن وان لن يقدر عليه احد واما قوله تعالى ان لن
تحصوه فقال بعضهم موصول وقال اخرون هو مفصول على ما
في المقنع ولعل الشيخ اختار الفصل الذي هو الاصل ولهذا لم يتعرض
لبيان الخلاف فيه فوجه القطع الاصل مع التنبيه على ان العمل
للثاني ووجه الوصل التقوية مع مجانسة الادغام وهذا معنى قوله
نجمع كيلا تحزنوا تاسوا على فنجمع عطف على نجعل وكيلا عطف على
فالم وتاسوا على تحزنوا وعلى يتعلق بتاسوا والمعنى ان المصاحف
اتفقت على وصل لكي بلا في اربعة مواضع لكيلا تحزنوا على ما فاتكم
بالحديد لكيلا يعلم من بعد علم شيئا بالحج لكيلا يكون عليك
حرج وهو الثاني من الاحزاب ولهذا احترز بقوله عليك من
اوله لان متعلقه على المؤمنين واتفقت على قطع ما عداها وهو
الاول من الاحزاب لكي لا يكون على المؤمنين حرج وكي لا يكون دولة
بالحشر وكي لا يعلم بعد علم شيئا بالنحل فوجه القطع الاصل ووجه
الوصل التقوية مع تحقق عدم الحجز وهذا معنى قوله **حج عليك**

حرج وقطعهم عن من يشاء من تولى يومهم اى وثالثها
موضع حج اى ما وقع فى سورة الحج ورابعها الذى بعده حرج كما سبق
ثم قوله وقطعهم مبتداء اى مقطوع ارباب الرسوم واتفاقهم
على قطع عن من من الموصولة فى موضعين وهما قوله تعـ ويصرفه
عن من يشاء بالنور وعن من تولى عن ذكرنا وليس ثم فى القران
غيرهما كما نبه ابن المصرو تبعه الازهرى وقد قال فى المقنع وليس
فى القران غيرهما قال الجعبرى اى لا مفصولا وموصولا واما
قول الشيخ زكريا وتبعه الرومى بان ما عداهما موصول فوهم منهما
وكذا اتفقت المصاحف على قطع يوم عن هم المرفوع المحل وهو
فى موضعين يوم هم بارزون بغافر ويوم هم على النار يفتنون
فى الذاريات واتفقت على وصل يوم هم المجرورة المحل نحو من
يومهم الذى يوعدون حتى يلاقوا يومهم الذى فيه يصعقون
فوجه القطع ان هم رفوع بالابتداء منفصل فيناسب الفصل
مع كونه هو الاصل ووجه الوصل ان هم المجرور متصل حكما فيلايم
الوصل وقد اغرب اليمنى حيث قال وقطع لفظ هم الساكن
الميم وقفا ووصلا ثابت ايضا فى السورتين قال وانما قيدنا
بالساكن الميم احترازا من يومهم الذى فانه موصول انتهى

ووجه غرابته ان هذا فرق عالى لفظى لا حكم خاص حقيقى مع ان ميم
الاولين ليس ساكنا فى الوصل عند الكل بل فيه خلاف لبعضهم واما
فى الوقف فلا فرق اصلا ومال هذا والذى هؤلاء اى وثبت قطعهم
او وكذا قطعهم لام الجر عن مجرورها فى اربعة مواضع مال هذا الكتاب
فى الكهف ومال هذا الرسول فى الفرقان فالمراد بهذا جنس المواقع
بعد مال فمال الذين كفروا بالمعارج فمال هؤلاء القوم بالنساء
وعلى وصل لام الجر بمجرورها فيما عداها نحو فما لكم ومالك لا تامنا
وما لاحد عنده فوجه قطع لام الجر هو التنبيه على انها كلمة براسها
ووصلها بما بعدها تقويتها لانها على حرف واحد ولانها غير مستقلة
ولانها تكتب موصولة بما دخلت عليه غالبا كما هو قاعدة كتابة
العربية ثم ما فى هذه الاربعة للاستفهام فالجمهور يقفون اختيارا
او اضطرارا لا اختيارا على اللام اتباعا للرسم وابو عمرو يقف
فى هذه الاربعة على ما والكسائى يقف على ما فى رواية وعلى اللام
فى اخرى وفى نسخة بعدها ولا فيها لفظها من تتمة المسئلة السابقة
ولا متعلقة بالقضية اللاحقة وهى قوله تحين فى الامام صل ووهلا
بالالف الاطلاق وبضم واو وبتشديد هاء مكسور اى ضعف وغلط
قائله ونسب الى الوهل والوهل وناقلوه فى اكثر النسخ وقيل لا كما

اقتصر عليه النووي واختاره الازهري اى وقيل لا وصل والمعنى لا اتصل
بل اقطع التاء عن تحين لكن تعبيره بقيل مشعر بتضعيف وهو
خلاف ما عليه الجمهور فالصواب الاول وهو مختار الشيخ زكريا
وعليه المعول فتكتب التاء مفصولة من الحاء على هذه الصورة
لات حين مناص لا على هذه الكيفية لا تحين واعلم ان ابا عبيد
قال رسم في الامام يعني مصحف عثمان رضي الله عنه الحاضر به لا تحين
نص على ان التاء متصلة بحين وفي رسم المصاحف الحجازية والشامية
والعراقية التاء منفصلة عن حين خطاء ومتصلة بلا حكما وذلك
لان لات في قول الاكثرين هي لا النافية دخلت عليها التاء علامة
لتانيث الكلمة كما دخلت على رب وثم لذلك فقيل ربة وثمة
فهي زائدة متعلقة بما قبلها لا بما بعدها والمعنى ليست تلك المدة
حين الفرار واختلف القراء فالكسائي يقف بالهاء لاصالتها
والباقون يقفون بالتاء تبعا لرسمها فاجمعوا على انه لا يجوز الوقف
على لا والابتداء بتحين وبهذا يظهر صحة نسخة وهلا وانما خالفهم
ابو عبيدة حيث قال الوقف عند على لا والابتداء بقوله تحين فتكون
قراءة شاذة لانها تخالف لقواعد العربية في المبنى والمعنى وان وجه
قراءته بقوله لاني نظرتها في الامام فوجدتها تحين قال وهذه التاء

تزال في حين فيقال هذا تحين كان كذا وانشد العاطفون تحين
ما من عاطف والمطعمون زمان ابن المطعم قال الناظم في النشر انى
رايتها مكتوبة في المصحف العثماني الذي يقال له الامام مصحف عثمان
ابن عفان رضي الله عنه لا مقطوعة والتاء موصولة ورايت به اثر الدم وتتبعت
فيه ما ذكره ابو عبيدة فرايته كذلك وهذا المصحف هو اليوم بالمدرسة
الفاضلية بالقاهرة المحروسة انتهى وقال القسطلاني الاكثرون
على خلاف ذلك وحملوا ما حكاه ابو عبيدة على انه مما خرج في
خط المصحف عن القياس واما قول المصري فحيث صح النقل
عن ابي عبيد انه وجد ذلك كذلك في مصحف الامام فيكون كافيا
في حكم المرسوم فيكون حكمه حكم غيره اذ لا فرق فمدفوع بان
الفرق هو مخالفة الجمهور مع مخالفته لسائر المصاحف فغايته
ان وصله شاذ حيث لم يثبت التواتر في نقله او وزنوهم وكالوهم
صل باشباع اى كتب ارباب الرسوم واذا كالوهم او وزنوهم
موصلين اى حكما لانهم لم يكتبوا بعد الواو الفا فعدم الالف يدل
على ان الواو غير منفصلة فتكون موصولة بخلاف قوله تعالى واذا ما
غضبوا هم يغفرون في سورة الشورى فان الالف تكتب بعد الواو
فيجوز الوقف على غضبوا وكذا الابتداء بقوله هم قال ابن الانباري

قال ابو عمرو وعاصم وعلى يعنى الكسائى والاعمش يعنى من الاربعة العشر
كالوهم حرف واحد اى حكما والاصل كالوا لهم فحذفت اللام على حد
كلتك طعاما واوقع الفعل عليهم فصار احرفا لان الضمير المتصل
مع ناصبه كلمة واحدة وكان عيسى بن عمر يقول كالوهم او وزنوهم
كلها اى كل منهما وكان يقف على كالوا او وزنوا ويبتدئ بهم والمعنى
انه كان يجوز الوقف على الواو والابتداء بقوله هم الا انه كان
يفصل اختيارا بخلاف القراء جمع فانهم لا يجوزونه الوقف
على الواقف اصلا ولهذا قال ابو عبيد والاختيار الاول فان
مختار الجمهور هو المعول ثم اعلم ان فى معنى هذ نوهم نحو رزقناهم
واعطيناك وانزلنا وانلزمكموها واورثتموها وامثال ذلك
كذا من ال وها ويا لا انفصل بالاشباع اى لا تفصل من دخول لام التعريف
من ال ولو قمرية لا كتابة ولا قراءة وكذا من دخول هاء التنبيه وياء النداء
وان كانت كلمات مستقلة لشدة الامتزاج بينهما فى الصورة نحو الحمد
والحق والارض والاخرة ونحو يا ايها ويا ادم ويا بنى ونحو هانتم
وهولاء وهذا وامثال ذلك فلا يوقف على ال ويا وها ولا يبتدئ
حمد وحق وارض واخرة وادم وبنى وانتم واولاء فى الامثلة
المذكورة وامثالها كما يفعله كثير من جهلة القراء وقفا عليها وبدا بما

بعدها

بعدها وقد اخطا الروى حيث قال فى اعراب البيت واضافة
يا الى ضمير العائد الى ال للمناسبة بينهما فى التعريف فان الصواب
ان ها عطف على يا وليس تلك الواو علامة ضمة الهمزة وفى نسخة بالعكس
وهو الاولى كما اخترنا لما فيها من دفع التوهم كما لا يخفى وايضا من
فى البيت ليست زائدة كما قررناه خلافا للروقى ثم قول الناظم
كما الحول على التنبيه المعنوى بين قوله صل ولا تفصيل لان مؤداهما
واحد وان كان بين الامرين والنهى خلاف صورى ومما يجب التنبيه
عليه ان نعما ومهما ولما موصول فى جميع المصاحف وقال ابن الانبارى
حدثنا خلف قال قال الكسائى نعما حرفان اى كلمتان لان معناه
نعم الشئ وكتبا بالوصل اى كلمة واحدة ثم قال ابن الانبارى
عن الكسائى ومن قطع لم يخطأ اى فى اللفظ بناء على الاصل
فان خطاء من حيث انه خالف الرسم ثم كل كلمة على حرف واحد
متصلة اما اولا واما اخرا بخلاف واو العاطفة نحو بالله
ولرسوله وكلمة ربه الا ما خص فيما تقدم وحينئذ ويومئذ موصول لان
ومن كلمة موصولة وانلزمكموها كذلك وان يمل هو مفصول
وكتبوا ابن ام فى سورة الاعراف مفصول وصورة يبنؤم بطه
حرف النداء موصول بالياء وكتبوا صورة الهمزة واوا متصلة

بالنون ومن المعلوم ان في المنفصلين يجوز الوقف على اخر
كل منهما بخلاف المتصلين فانه لا وقف الا في اخر الثانية وويكان
الله وويكانه في موضعي القصص يوصل فيهما الياء بالكاف
كما قاله الداني في مقنعه والشاطبي في عقيلته لكن وقف ابو عمرو على
الكاف والكسائي على الياء والجمهور على اخرهما على وقف رسمهما
ومعناه تندم وتنبه على الخطاء فاما يا عباد والذين امنوا
ان ارضي واسعة ويا عبادي الذين اسرفوا على انفسهم فياء
الاضافة ثابتة فيهما اتفاقا كما اتفقوا على حذفها في يا عبادي
الذين امنوا اتقوا ربكم في الزمر واختلفوا في قوله سبحانه يا عباد
لا خوف عليكم في الزخرف وحذف ياء الاضافة ايضا بعد النون
الوقاية كثيرا نحو كقوله تعالى فاذهبون ولا تكفرون وان يردن
الرحمن وكذا من غير نون الوقاية كقوله تعالى متاب ومآب ومحل
بسطها كتب الرسم ومنها واخشون فهي محذوفة بالمائدة في الاولى
وهي التي بعدها اليوم وثابتة في البقرة وهو قوله واخشوني ولاتم
اجماعا فيهما كتابة وقراءة واما الثانية في المائدة وهي التي بعدها
ولا تشتروا فمحذوفة رسما ويثبتها ابو عمرو وصلا ومن المحذوفات
ما يكون من اصل الكلمة نحو قوله تعالى وسوف يوت الله المؤمنين

ويقض

ويقض الحق على قراءة الضاد المعجمة ونجي المؤمنين بيونس
وبالواد المقدس وواد النمل الا ان الكسائي يقف فيه بالياء وبهاد
العمي بالروم الا ان حمزة والكسائي يقفان بالياء وصال الجحيم فما تغن
النذر الجوار المنشآة الجوار الكنس واما قوله ومن اياته الجوار
فمحذوفة الياء ايضا لكن اثبتها نافع وابو عمرو وصلا وابن كثير
في الحالين ثم قوله تعالى ذو الايد وكذا والسماء بنيناها بايد
فصحيح الاخر لانه وزنه فعل الايد القوة بخلاف اولي الايدي لانه
جمع يد اصلها يدي او جمع ايد واما هاد ووال وباق وواق
فمحذوفة الياء الا ان ابن كثير يثبتها وقفا والمهتدي بالاعراف
ثابتة وفي غيره محذوفة لكن الخلاف كما سبق ومن اياته الجوار
وامثال هذه كثيرة محلها الشاطبية الصغرى من جهة الرسم والكبرى
من جهة اختلاف القراء وقد حذفت الواو من لام الفعل من غير
جازم في اربعة مواضع يدع الانسان بالشر ويمح الله الباطل
ويوم يدع الداع وسندع الزبانية وليس منه وقل لعبادي
يقولوا التي كما في بعض مصاحف العوام فانه خطاء عظيم في
هذا المقام واما صالح المؤمنين فبالحذف اتفاقا على خلاف
في كونه جمعا او مفردا اريد به الجنس ثم اعلم انه كان مكي رحمه الله

يقول في نحو يقص الحق وبابه لا ينبغي للقارى ان يقول عليه
لانه ان وقف على الرسم خالف الاصل وان وقف على الاصل خالف
الرسم قال الحافظ ابو عمرو الداني وكان حاتم سهل بن محمد
وغيره من النحويين لا يجيزون الوقف على ذلك الابرد ما حذف
وهو القياس في العربية قال ان الائمة على خلاف ذلك والقران
سنة متبعة انتهى وفيه بحث لا يخفى اذ لم تثبت القراءة بالوقف
عن الصحابة في مثل تلك الكلمة لا مقطوعة ولا موصولة وانما تثبت على
خلاف القياس رسم الكتابة فالتحقيق ما قاله المكي حيث لا ضرورة
في العدول عن الدراية عن من غير ثبوت الرواية قال المصري فان قلت
كيف يقف على نحو يحيي الارض قلت يوقف على ذلك برد اليا ولانها حذفت
من الكتابة لكراهة الجمع بين صورتين متفقتين اكتفاء بالكسر التي
قبلها وما حذفت لذلك لم يحذف في الوقف بل يرد ما حذف والله اعلم
قلت يرد عليه ان هذا خلاف ما اجمع عليه القراء وكانه اختار بعض
النحاة في هذا الاقتفاء على ان عروض الساكن في الوقف لا يرفع حكم
كسر ما قبلها ولذا جوزوا النحاة ايضا اجتماع الساكنين حينئذ
حيث لم يعتبروا بالعارض ورحمت الزخرف بالتاء زبره برفع
رحمت ونصبها اي رسم عثمان رضي الله عنه او كتب اهل الرسم

بالتاء المجرورة لفظ رحمت في سورة الزخرف وكذا في الاعراف
روم هود كاف البقرة بحذف العاطف في الكل للوزن وبالنقل
والاكتفاء بحركة اللام عن همزة الوصل في الاعراف وضبط هود وكاف
بالفتح لانهما اسما سورتين واما قول الرومي واضافة الاعراف
الى الروم والكاف الى البقرة لفظا لادنى الملابسة فمحمول على عدم
الملاحظة لما قدمناه من حسن المقابلة ثم اعلم ان تاء التانيث
في المصحف الكريم ينقسم الى ما رسم بالهاء وهو المسمى بالتاء
المربوطة والى ما رسم بالتاء وهو المسمى بالتاء المجرورة فاما
ما رسم بالهاء فان الوقف عليه بالهاء مما اتفق عليه القراء وهو الموافق
لقاعدة الكتابة العربية واما ما رسم بالتاء فانه مما اختلف في
الوقف عليه فابن كثير وابو عمرو والكسائي يقفون بالهاء كسائر
الهاءات الداخلة على الاسماء من نحو فاطمة وقائمة اجراء لهاء
التانيث على سنن واحد وهي لغة قريش ويترتب عليه ايضا
امالة الكسائي وكذا جواز الرومي والاشمام وعدمها للكل والباقون
يقفون بالتاء تغليبا لجانب الرسم وهو لغة طي فلا بد للقارى
من معرفة ما رسم بالتاء والهاء ليتحرى في جميعها الصواب في الاداء
وقد خص الناظم ما رسم من ذلك بالتاء لقلته ويعرف ما عداها

بكثرة والمجموع ماذكره من رحمت سبعة لانها في الزخرف
موضعان اهم يقسمون رحمت ربك خير مما يجمعون والعموم
يفهم من اطلاق الناظم ومن الاضافة الجنسية وفي الاعراف
ان رحمت الله قريب من المحسنين وفي الروم فانظر الى اثار
رحمت الله وفي هود رحمت الله وبركاته وفي مريم ذكر
رحمت ربك وفي البقرة اولئك يرجون رحمت الله وماعدا
هذه السبعة بالهاء نحو قوله تع لا تقنطوا من رحمة الله **نعمتها**
ثلث نحل ابرهيم بفتح الراء والهاء بلا الف لغة في ابرهيم
كما صرح به صاحب القاموس فلا يحتاج الى قوله برهان
الدين الجعبري في شرحه للمقدمة حذف منه الالف والياء
لانه اسم عجمي والعرب اذا عربته تخالف بين الفاظه المختلفة
وينضم الى ذلك ضرورة الوزن انتهى وفي جعله معربا نظر لايخفى
والمراد به سورته وثلاث بالرفع عطفا على نعمتها بحذف
العاطف والمفهوم من كلام الشيخ زكريا انهما منصوبان
حيث قال وزين بالتا ايضا نعمتها ولا يصح قول الرومي انه
نصب على الظرفية اذ ليس في الكلام ما يصلح ان يكون ظرفا له
وجعل ظرفا لقوله نعمتها مخل بالمعنى لان ضمير نعمتها راجع

الى البقرة والحاصل ان لفظ نعمت رسم بالتاء في احد عشر موضعا
في البقرة واذكروا نعمت الله عليكم وما انزل عليكم وفي النحل ثلاثة
مواضع وبنعمت الله يكفرون ويعرفون نعمت الله واشكروا
نعمت الله وفي ابرهيم موضعان بدلوا نعمت الله كفرا وان
تعدوا نعمت الله لا تحصوها واليها اشار بقوله **معا اخرات**
عقود الثاني هم ضبط اخرات بالنصب على الحال من المجموع ثلث
نحل وموضع ابرهيم احترازا عن اوائل النحل واول ابرهيم وبالرفع
على انه خبر مبتداء محذوف اى وهن اخرات وقال ابن المصر
اخرات صفة لثلاث النحل وموضعي ابرهيم الاخيرين
انتهى ولا يخفى ان الاخيرين في قوله ليس في محله واحترز به عما في
اول النحل وان تعدوا نعمت الله لا تحصوها وعما في اول ابرهيم
واذكروا نعمت الله عليكم ثم ضبط قوله عقود الثاني بضم الدال
وفتحها والضم هو الاتم على انه عطف على ثلاث والمراد بالعقود
سورة المائدة ووقع نعمت فيها في موضعين والمراد هنا هو الثاني
المقرون بهم بضمة بتشديد الميم الساكن وقفا اى بقوله هم في بقوله تع
اذكروا نعمت الله عليكم اذ هم قوم واما في نسخة بدل هم ثمه
بفتح المثلثة اى هناك كما نقله الشيخ زكريا فهو تصحيف للمبنى

وتحريف للمعنى واغرب من هذا ما ذكره اليمنى من ان بعض النسخ
ثم بضم التاء اى ثم لقمان ثم فاطر كالطور برفع لقمان وفاطر وفى نسخة
بنصبهما على منوال ما سبق فى عقود ولعل وجه النصب على نزع
الخافض او على انه مفعول زين عمران لعنت والنور الا انه قوله
لعنت مبتداء منقطع عما قبله والنور مجرور عطفا على الضمير المجرور
بها الراجع الى عمران المراد به سورة من غير تاكيد بالمنفصل على مذهب
البعض من الكوفيين وجمع من البصريين وهو مختار المتاخرين
من القراء والمفسرين كما حققناه فى حاشية الجلالين عند قوله تعالى
تساءلون به والارحام حيث قرا حمزة بالجر والحاصل انه فى لقمان
قوله تعالى فى البحر بنعمت الله وفى فاطر نعمت الله عليكم هل من خالق
وفى الطور فما انت بنعمت ربك وفى ال عمران واذكروا نعمت الله
عليكم اذ كنتم اعداء مكتوب بالتاء المجرورة ولم يرتب بين السور
للضرورة وما عدا هذه المواضع المذكورة فلكل نعمت بالهاء مسطورة
نحو قوله واما بنعمت ربك فحدث ثم اخبر ان لفظ لعنت مرسوم
بالتاء فى موضعين فى ال عمران فنجعل لعنت الله على الكاذبين
وفى النور والخامسة ان لعنت الله عليه هذا وعبارة الناظم قاصرة
عن المراد بما فى سورة ال عمران حيث اطلقها ولم يقيد بما يفهم

المقصود منها اذ جاء فيها ايضا اولئك جزاؤهم ان عليهم لعنت
الله وهو بالتاء المربوطة فليس المراد عموم ما فيها كما سبق
فى رحمت الزخرف مع انه المتبادر من اطلاقها فرحم الله الشاطبى
حيث تفطن لها وقيدها فى الرائية بقوله فنجعل لعنت
ابتداء مع الاشهاد بانه هو الواقع فى اولها ثم ما عدا هذين
فبالهاء كقوله تعالى اولئك عليهم لعنت الله وامرات يوسف
عمران القصص بتنوين امرات على انه خبر مبتداء وبنصب يوسف
وعمران على الظرفية اى الكائنة فيهما وكذا القصص وسكن
بالوقف والمفهوم من شرح الشيخ زكريا ان امرات منصوبة
مضافة حيث قدر وزين فتدبر وقال اليمنى مرفوع بالابتداء
وخبره محذوف تقديره ومنها امرات اى ومن الكلمات المرسومة
بالتاء كلمة امراة وقوله يوسف مبتداء ايضا خبره محذوف
اى محلها سورة يوسف وقوله عمران القصص معطوفا على يوسف
وحرف العطف محذوف فللوزن واغرب الرومى حيث جعل
امراة مضافة الى يوسف وهو مضاف الى عمران وهو الى القصص
بناء على الاضافة لادنى الملابسة انتهى ووجه الغرابة لا يخفى
على ذوى النهى ويستفاد عموم موضع يوسف مما قدمناه

في وحمت الزخرف فتدبر تحريم معصية بقد سمع يخص فتحريم
منصوب ايضا على الظرفية او على المفعولية والمراد به سورة التحريم
ومعصية منون لكونها مبتداء وجوز جره حكاية لانها وردت
في القران مجرورة ويخص بصيغة المجهول ويجوز تذكيره باعتبار
لفظ قد سمع وتانيثه باعتبار سورته والمعنى ان امرات مرسومة
بالتاء في سبع مواضع امرات العزيز تراود وامرات العزيز
الان كلاهما بيوسف واذ قالت امرات عمران في ال عمران وقالت
امرات فرعون في القصص وامرات نوح وامرات لوط وامرات
فرعون بالتحريم وما سواها بالهاء والقاعدة الكلية ان المرات
المذكورة مع زوجها مرسومة بالتاء وغيرها بخلافها كما في قوله تعالى
وان امراة خافت من بعلها ثم اخبر ان لفظ معصيت مخصوص
بموضعي قد سمع ويتناجون بالاثم والعدوان ومعصيت الرسول
فلا تتناجوا بالاثم والعدوان ومعصيت الرسول ولا ثالث لهما
ويستفاد العموم من اطلاقها شجرة الدخان لسنت فاطر بجر
الدخان على الاضافة بمعنى في ويجوز نصبه على الظرفية بنزع الخافض
واسكن تاء سنت ضرورة وهي مضافة الى سورة فاطر كلا والانفال
واخرى غافر فقوله كلا حال من سنت الواقعة في فاطر والانفال

بالنقل

بالنقل عطف على فاطر واخرى اى وسنت اخرى هي في غافر
فاخرى في محل جر وغافر بدل وفي بعض وحرف غافر بالجر مضافا
فالمعنى وكذلك قوله ان شجرت الزقوم في سورة الدخان مرسومة بالتاء
بخلاف غيرها كقوله تعالى شجرة الزقوم انها شجرة وكذلك سنت في خمسة
مواضع مرسوم بالتاء ثلاثة في فاطر الا سنت الاولين فلن
تجد لسنت الله تبديلا ولن تجد لسنت الله تحويلا والى هذه
الثلاثة اشار بقوله كلا وفي الانفال مضت سنت الاولين
وفي غافر سنت الله التي قد خلت في عباده وخسر هنالك
الكافرون وهي اخر السورة لكن قول ابن المص اخرى غافر اى اخرها
غير مستقيم للفرق بين الاخر والاخرى كما لا يخفى على ذوي النهى
ومع هذا فهو بيان للمحل لا احتراز عن الاولى واخره لعدم تحقيق تعدده
ثم ما عدا هذه الخمسة بالهاء لقوله تعالى سنة من قد ارسلنا
من قبلك من رسلنا ثم كان حقه ان يذكر سنت اولا لكونها
من الالفاظ المكررة ثم يذكر شجرة الدخان فانها من الكلمات المفردة
والاعتذار عنه ارتكاب للضرورة قرة عين جنت وقعت
وكذا رسم بالتاء قوله تعالى حكاية عن امراة فرعون قرت عين لي
ولك في القصص ولا ضافته الى لفظ عين احترز عن المضاف الى عين

في قوله تعالى قرة اعين في الفرقان ومن قرة اعين في السجدة
وريحان وجنت نعيم في سورة الواقعة التي اولها اذا وقعت
بخلاف غيرها نحو جنت الخلد **فطرت بقيت** سكون القاف
فيهما **وابنة** بالتنوين **وكلمت** ولو قال مع كلمت كان اكثر سلامة
اه وكذا رسمه بالتاء فطرت الله في الروم وبقيت الله خير لكم
في هود ولعله اكتفى باللفظ عن التقييد بعدم التنوين او لوجودها
كذلك في هود لتخرج بقية المنونة في قوله تعالى وبقية مما ترك
ال موسى واولوا بقية ومريم ابنت عمران في التحريم ولم يقع
غيرها وتمت كلمة ربك الحسنى في الاعراف لقوله **اوسط الاعراف**
بالنصب على الظرفية وغيرها بالهاء نحو قوله تعالى وجعل كلمة الذين
كفروا السفلى وكلمة الله هي العليا لكن كلمت الله التي في الانعام
بالتاء ايضا الا انه مندرج في ضمن قوله **وكلما اختلف جمعا**
وفردا فيه بالتاء عرف بصيغة المجهول فيهما فهذه قاعدة كلية تحتها
افراد جزئية وهي كلما اختلف القراء في افراده وجمعه قراءة فانه
يكون في رسم القران بالتاء كتابة والمراد ان مفرده ايضا بالتاء
اذ لا خلاف في ان الجمع المونث السالم يكون بالتاء سواء في الرسوم
العربية وقواعد كتابة العربية وكذا جمع القراء في الوقف عليها بالتاء

واختلفوا

واختلفوا في مفردها ومجموعها اثني عشر موضعا وذلك قوله تعالى
وتمت كلمة ربك صدقا وعدلا لا مبدل لكلماته في الانعام قراها
بالتوحيد عاصم وحمزة والكسائي وكذلك حقت كلمت ربك
على الذين فسقوا اول يونس قراءها بالافراد غير نافع وابن عامر
واختلف المصاحف في ثاني يونس ان الذين حقت عليهم كلمة
ربك لا يؤمنون وكذلك حقت كلمة ربك على الذين كفروا
في الطول والقياس فيهما التاء اذ قراهما غير نافع وابن عامر
بالتوحيد وايات للسائلين في سورة يوسف قراها ابن كثير
بالافراد ذو القوة في غيابت الجب وان يجعلوه في غيابت
الجب كلاهما في يوسف ايضا قراءهما غير نافع بالتوحيد ولولا
انزل عليه ايات من ربه في العنكبوت قراءها بالافراد ابن كثير
وابو بكر وحمزة والكسائي وهم في الغرفات امنون في سبا قراها
بالتوحيد حمزة فهم على بينت منه في فاطر قراها بالافراد ابن كثير
وابو عمرو وحفص وحمزة وما تخرج من ثمرات من اكمامها في فصلت
قراها بالتوحيد ابن كثير وابو عمرو وابو بكر وحمزة والكسائي وجمالت
صفر قراها بالافراد اي صورة والا جمع حقيقة حمزة والكسائي
ثم اعلم انهم اختلفوا في التاء الموجودة في الوصل والهاء الموجودة

فى الوقف ايتهما الاصل للاخرى فذهب سيبويه وجماعة الى ان
التاء هى الاصل مستدلين بجريان الاعراب عليها دون الهاء
وبان الوصل هو الاصل والوقف عارض قالوا وانما ابدلت
هاء فى الوقف فرقا بينهما وبين التاء التى فى عفريت وملكوت
وقال ابن كيسان بل فرقا بينهما وبين تاء التانيث اللاحقة
للفعل نحو خرجت وضربت وذهبت اخرون الى ان الهاء
هى الاصل ولهذا سميت هاء التانيث لا تاء التانيث
وانما جعلوها تاء فى الوصل لانها حرف يتعاقبها الحركات
والهاء ضعيفة تشبه حروف العلة لخفائها فقلبوها
الى حرف يناسبها مع كونه اقوى منها وهو التاء ومما يجب
التنبيه عليه ان قوله يا ابت مرسوم بالتاء والشامى بفتحها ويقف
عليها بالهاء ووافقه ابن كثير وكذا هيهات مرسوم بالتاء ووقف
عليها البزى والكسائى بالهاء وكذا مرضات ولات واللات
وذات وقف عليها الكسائى بالهاء وقد نظمتها فى بيت فقلت

واللات مع لات كذا مرضات ويا ابت وذات مع هيهات

وابدا بهمز الوصل من نصر بضم مع ضم الهمزة لكن لا مطلقا فى جميع الاحوال
بل كما قال ان كان ثالث من الفعل يضم بصيغة المجهول خبر كان

اى

اى مضموما اعلم ان الهمزة فى اول الكلمة اما همزة قطع وهى التى
تثبت وصلا وبدءا واما همزة وصل وهى التى تثبت فى الابتداء
وتسقط فى الدرج قال ابن المصر ووقوع همزة القطع فى الكلام اكثر
من وقوع همزة الوصل فلذلك حصر مواضع ليعلم بذلك ان ما عداها
همزة قطع انتهى وفيه بحث لا يخفى اذ الظاهر ان همزة الوصل اكثر
وجودا من همزة القطع فى الكلام الا ان الضابط فى همزة الوصل اقرب
واظهر فلذا اختار بيانها ومن المعلوم ان الابتداء لا يمكن الا بمتحرك
فاول الكلمة ان كان متحركا فظاهر وان كان ساكنا فيحتاج الى
همزة الوصل وسميت الوصل لانها يتوصل بها الى النطق بالساكن
وكذا سماها الخليل سلم اللسان ثم همزة الوصل توجد فى الاسماء
والافعال والحروف ومن شانها انها لا يكون فى مضارع مطلقا
ولا يكون فى ماض ثلاثى كامر او رباعى كاكرم بل فى الخماسى كانطلق
والسداسى كاستخرج وحكمها فى الماضى المعروف الكسر لا غير
واما فى المجهول فلا يكون الا مضمومة واما الامر الحاضر ففيه تفصيل
كما ذكره الناظم وقدم حكم الافعال لان همزة الوصل فى الافعال
بالاصالة وامر بالابتداء بهمزة الوصل مضمومة من فعل الامر اذا كان
ثالثه مضموما ضما لازميا لا عارضيا كما سياتى نحو انظر واعبد

وانما عدل عن الكسرة الى الضمة مع ان الاولى هى الاولى لكونها الاكثر
فى همزات الوصل لئلا يلزم الخروج من الكسرة الى الضمة والحال ان
لا عبرة بالساكن بينهما حيث انه ليس بحاجز ولمناسبة عين
الفعل واما ان كان ثالثه مكسورا كسر لا زما اى اصليا او مفتوحا
فابتدئ بهما مكسورة على اصلها نحو اضرب واذهب واعلم واشار
الى ذلك بقوله **واكسره حال الفتح والكسر وفى** اى واكسر الهمزة
حال كسر ثالث الفعل او فتحه اما وجه كسره فى مكسوره فهو
المناسبة بينهما كما فى ضمه مع مضمومه واما وجه كسره فى مفتوحه
فالحمل له على مكسوره كنظيره فى اعراب المثنى والجمع كذا ذكره
الشيخ زكريا والاظهر لدفع الاشتباه فى بعض الصور باعتبار بعض
الصيغ ولان همزة القطع غالبا يكون مفتوحة فلا بد من ظهور
المغايرة واما اذا كان ثالث الفعل مضموما ضما غير لازم بان
يكون عارضا لاعلال كسرت ايضا نحو امشوا فان اصله امشيوا
فنقلت ضمة الياء الى الشين بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان
فحذفت الياء فصار امشوا وكذا قوله ايتونى وقد ذهب
ابن المصنف وتبعه الشراح الى حصر تصوير الامثلة مختصا بالامر
من الثلاثى المجرد ولعلهم غفلوا عن كونهم كذلك حكم الامر مطلقا

والماضى
قطعية

قطعية والماضى من الثلاثى المزيد ما عدا باب الافعال فان همزته
مطلقا قطعية سواء كان ذلك الفعل الماضى معلوما او مجهولا
نحو اجتمعت واجتثت واستكبروا وانمس واستهزئ واتخذناهم
سخريا لمن قرأ بالاخبار ونحو انطلقوا واستغفروا وبذلك
التعميم اشار الناظم حيث قال ثالث من الفعل ولم يقل عين الفعل
فافهم وقال الشيخ وابدا وجوبا ولعله اشار الى الخلاف الواقع
فى نحو قل ادعوا حال الوصل كما بينه الشاطبى رحمه الله تعالى بقوله

وضمك اولى الساكنين لثالث يضم لزوما كسره فى ند حلا
ثم قول الناظم وفى حروف جز مدخولها قوله **لاسماء غير اللام كسرها**
وفى بتشديد الياء سكن وقفا او خفف فهو فعيل بمعنى فاعل
اى تام والمعنى كسر الهمزة فيها بخلافها فى لام التعريف فانها تفتح
طلبا للخفة فيما يكثر دوره وغير اما مجرور على انه نعت الاسماء
او منصوب على الاستثناء والمراد باللام لام التعريف وكسرها مرفوع
على انه مبتدأ وضميرها راجع الى الهمزة فى اول الاسماء وخبره وفى
وفى الاسماء متعلق بكسر واللام فى الاسماء متحرك بحركة منقولة اليها
من الهمزة بعدها حيث ادرجت الهمزة واكتفى بحركة اللام عن همزة
الوصل والمعنى ان همزة الاسماء كلها مكسورة غير همزة لام التعريف

فانها تكون دائما مفتوحة طلبا للخفة فيما يكثر دوره واستثناء
لام التعريف من الاسماء استثناء منقطع لانها حرف لا اسم ومن ثمة
قال ابن المصر ليس مستثنى منها بل من قوله واكسره يعني من ضميره
اى واكسر الهمز فيما ذكر غير همز ال المعرفة وفيه بعد من حيث
اللفظ كما قاله الشيخ زكريا ابن مع ابنة امرئ واثنين وامرأة
واسم مع اثنتين قوله ابن بالجر بدل من الاسماء كما قاله الشيخ زكريا
او عطف بيان وهو الاظهر فالمراد من الاسماء الاتية واما قول الرومي
وفي الاسماء خبر مقدم لقوله كسرها وفي ابن عطف على قول
وفي الاسماء فليس في محله بل خطاء من جهة المبنى وكذا من طريقة
المعنى اما المبنى فلانه يلزم منه عيب في كلام الناظم وهو الايطاء
بخلاف ما قدمناه في تحقيق البناء واما المعنى فلان الاسماء المكسورة
الهمزة محصورة عند المصر في الاسماء المذكورة فلا يصح التعاطف
بينهما على الطريقة المسطورة وايضا لا يصح حمل الاسماء على العموم
ويكون العطف من قبيل التخصيص لان جميع همزات الاسماء على
ليست موصولة ولا كلها مفصولة مكسورة وكان الشيخ اراد
بالاسماء ما فيه الهمز المكسورة السماعي فلا يرد القياسي
وهو كل مصدر بعد الف فعل اربعة احرف فصاعدا كالانفعال

والافتعال

والافتعال والاستفعال مما ورد في القرآن او لم يرد او لانه اكتفى
بما يفهم من كسر الهمزة في الفعل كسر همزته في مصدره بالقياس
واما تفسير اليمني الاسماء بالمصادر نحو ابتغاء الفتنة واختلاف
الليل واختلاف وانتقام فليس في محله لما سبق من تحقيق المرام
واما سائر الاسماء فمختلفة الاوائل فمنها مفتوحة كارم او
مكسورة كابرهيم او مضمومة كاجاج وقد يقال ان هذه كلمة
يندفع بان الضمير في كسره الى همز الوصل لا الى الهمز مطلقا ثم
ما اختاره الناظم من التعريف باللام وحدها والهمزة زائدة اذ لو كانت
مقصودة لم تحذف كما لا تحذف همزة الهوان هو مذهب سيبويه
واكثر النحاة خلاف لما ذهب اليه الخليل من ان الحرف
ثنائي تفيد التعريف لانها من خصايص الاسماء وتفيد معنى فيها
وهي بمنزلة قد وهل في الافعال وذلك ثنائي فكذا هذه اقول
وجه حذف همزه كثرة استعماله والحاصل ان الناظم يريد
يريد همزة الوصل في السماعي وهو عشرة اسماء وقد ذكر سبعة
منها لورودها في القرآن لانه ترك باقيها لضرورة النظم كما قاله
المصري وسبقه الرومي منها ابن واصله بنو بفتحتين لقولهم في
تكسيره ابناء وافعال في الاصل جمع فعل بناء وابناء وضير

واخيار فاعل بان استثقل الضمة على الواو فحذفت اللام لالتقاء
الساكنين او سكن الاول وادخلت عليه همزة الوصل ومنها ابنة
واصلها بنوة كشجرة وهي مؤنثة حكم ومنها امرء للمذكر وامراة
ابن في حكمها
للمؤنث وفيهما لغة اخرى مرء ومراة وانما ادخلوا الهمزة عليهما
وان كانا تامين من حيث انه لامهما همزة ويلحقهما التحقيق
فيقال مرء ومرءة فجريا مجرى ابن وابنة ومنها اثنان للمذكر واثنتان
للمؤنث واصلهما ثنيان وثنيتان كجملان وشجرتان بدليل قولهم
في النسبة ثنوي فحذفت اللام واسكنت الياء وجيء بهمزة الوصل
ومنها اسم واصله سمو بوزن قنو وصنو فحذفت الواو لاستثقالهم
تعاقب الحركات الاعرابية عليها واتي بهمزة الوصل وهذا مذهب
البصريين وفيه ان العلة المذكورة منقوضة في دلو الا ان يقال
بان استعمال الاسماء اكثر من الدلو او اطراد العلة غير لازم واما
مذهب الكوفيين ان اصل الاسم اي علامة للمسمى ويعرف به و
المختار مذهب البصريين لقولهم في تكسيره اسما لا اوسام وفي
تصغيره سمي ولا وسيم وعند اسناد الضمير المرفوع المتحرك سميت
لا وسمت كوعدت قال ابن الناظم ومنها است واصله ستة
كجمل تكسيره على استاه واهمل الناظم لان البيت لم يسعه قلت

الصواب

١٢٣

الصواب في اعتذار ان يقال لعدم وروده في الكتاب لا سيما
وذكره مستهجن عند اولي الالباب واما قول خالد وينبغي
ان يزيد ال الموصولة وايمن لغة في ايمن فان قالوا هي ايمن فحذفت
اللام قلنا وايم هو ابن فزيدت الميم وحكم ما ذكرنا الكسر
ومع لام التعريف الفتح فالجواب ان لام التعريف يشمل بنوعيه
وايم لم يجئ في القران العظيم وكذا ابنم مع   علم حكمه ابن فان الميم
زائدة للتوكيد والمبالغة كما في زرقم بمعنى الازرق ومراد المصر بيان ما في
الكتاب والله اعلم بالصواب واما قول ابن المصر وقد تبعه الزوى
لو قال الناظم مكان ذكرها ايمن وفي لوفى مدفوع كما لا يخفى على
ارباب الوفا لعدم وجوه الاستيفاء وقال الشيخ ذكرنا ذكره ابن
الناظم ههنا فوائد لا يفتقر اليها الشراح قلت وهو كذلك وكذلك
اعرضت عما فيه من الغلوق والمفتوح وحاذر الوقف بكل الحركة
الجار متعلق بالوقف وهو مفعول حاذر امر بمعنى احذر على
المبالغة فان المفاعلة اذا لم يصح منها المغالبة فهي للمبالغة
والمعنى احذر الوقف بتمام الحركة كما يفعل جهلة القراء في نحو نت
ثم ان الوقف لغة مصدر وقف الدابة وقفا حبسها فوقفت
هي وقوفا فهو لازم ومتعد والفرق بينهما بالمصدر كرجع رجعا

ورجوعا وصد صدا وصدودا واصطلاحا قطع الكلمة عما بعدها
ان كان بعدها شيء والا فيسمى قطعا كذا ذكروه ولا يبدع ان
يسمى وقفا ايضا لان بعض القران يتعلق ببعض
ويستحب الحال والمرتحل فيصدق الوقف على اواخر السور وآخر
القران غايته ان بسملة الفاتحة مبتداة حكما كما عرف في محله
ثم انواع الوقف ثلاثة اولها الاسكان المحض وهو الاصل لان الغرض
من الوقف الاستراحة وسلب الحركة ابلغ في تحصيل الراحة وثانيها
الروم وهو اتيان بعض الحركة بصوت خفي وكانه يضعف
صوتها لقصر زمانها فيسمعها القريب المصغي دون البعيد لانها
غير تامة والمراد بالبعيد اعم من ان يكون حقيقة وحكما فيشمل الاصم
والقريب ان لم يكن مصغيا وثالثها الاشمام وهو ان تضم شفتيك
بعد الاسكان اشارة الى الضم وتترك بينهما بعض انفراج ليخرج
النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم انك اردت بضمهما
الاشارة الى الحركة اخر الكلمة الموقوفة عليها فهو شيء مختص
بادراك العين دون الاذن لانه ليس بصوت يسمع وانما تحرك
عضو فلا يدركه الاعمى والروم يدركه الاعمى والبصير لان فيه مع بعض
الحركة صوتا ما يكاد يجرف ان يكون محركا واشتقاقه من الشم كانك

اشممت

اشممت الحرف رائحة الحركة بان هيأت العضو للنطق بها والمراد
من الاشمام هو الفرق بين ما هو متحرك في الاصل فاسكن للوقف
وبين ما هو ساكن في كل حال فاذا عرفت ذلك عرفت ان قول الناظم
الا اذا رمت فبعض الحركة مفرع من اعم الاحوال والبعض مضاف
الى الحركة وهو مفعول لفعل مقدر اي واحذر الوقف بتمام الحركة
في جميع احوال الوقف وانواع حركات الكلمات الموقوف عليها من
الرفع والنصب والجر والضم والفتح والكسر نحو نستعين
وقيل والعالمين والصراط والرحيم ويسر الا اذا رمت وقف
الروم فات ببعض الحركة لكن محله اذا كان الكلمة الموقوف عليها
مرفوعة او مضمومة او مخفوضة او مكسورة بخلاف ما اذا كانت
منصوبة او مفتوحة ولهذا قال **الا بفتح او بنصب** وفي نسخة وبنصب
واشم اي قف بالاشمام **اشارة بالضم في رفع وضم** اي للاشارة
الى ضمة الحركة من الكلمة الموقوف عليها في رفع وضمة اي اذا كانت تلك
الكلمة مرفوعة او مضمومة بخلاف ما اذا كانت منصوبة او مفتوحة
او مخفوضة او مكسورة والمغايرة بين انواع الاعراب لافادة
عموم الحكم بين الحركات الاعرابية وبين الحركات البنائية فان
الرفع والنصب والجر من القاب الاعراب والضم والفتح والكسر

فيه

من القاب البناء فيستوى في الاحكام المذكورة المنون وغيره
والمعرب والمبنى من الاسم ونحوه ثم اعلم ان الروم والاختلاس
يتشاركان في التبعيض الا ان الروم اخص من حيث انه لا يكون
في الفتح والنصب ويكون في الوقف دون الوصل والثابت من الحركة
اقل من الذاهب والاختلاس اعم لكونه يتناول الحركات الثلاثة
كما في لا يهدى ونعما ويامركم عند بعض القراء في الامثلة الثلاثة
ولا يختص بالاخر وهو محل الوقف والثابت من الحركة اكثر من الذاهب
وذلك ان تاتى بثلثيها وهذا لا ينضبط الا بالمشافهة بالسماع
من افواه ارباب اداء القراء ثم اعلم ان الروم والاشمام لا يدخلان
في هاء التانيث ولا في ميم الجمع ولا في الحركة العارضة كما بينه الشاطبي
رحمه الله تعالى بقوله وفي هاء تانيث وميم الجمع قل وعارض شكل لم
يكونا ليدخلا اما هاء التانيث فانها تنقسم الى ما رسم بالهاء نحو هدى
ورحمة وتلك نعمة والى ما رسم بالتاء نحو يرجون رحمت الله واذكروا
نعمت الله فما رسم بالهاء لا يوقف عليه الا بالهاء الساكنة اذ المراد من
الروم والاشمام بيان حركة الموقوف عليه حالة الوصل ولم يكن على
الهاء حركة في الاصل اذ هي مبدلة من التاء والتاء معدومة في
الوقف واما ما رسم بالتاء فان الروم والاشمام يدخلان فيه

على مذهب من وقف بالتاء لانها تاء محضة وهي التي كانت في الوصل
ولذا قال الشاطبي وفي هاء التانيث ولم يقل وفي تاء تانيث
واما ميم الجمع نحو عليهم واليكم فهي تنقسم الى ما تحرك في الوصل
للجمع نحو انتم الاعلون ونحوه مما يقع قبل الساكن والى ما يحرك
بالضمة والكسر موصولا لبعض القراء وسكن لبعضهم فاما النوع
الاول فلا يدخله روم ولا اشمام لان حركته عارضة كحركة وانذر
الناس ولم يكن الذين كفروا والعرض من الروم والاشمام انما هو بيان
حركة الموقوف عليه حالة الوصل باعتبار الاصل واما النوع الثاني
فعند من يقراء بالاسكان فلا يدخلان فيه على قراءته لانهما انما يدخلان
في المتحرك ومن قراء بالضمة والصلة لم يدخل ايضا على قراءته روم
ولا اشمام عند الحافظ ابي عمرو الداني وابي قاسم الشاطبي رحمهما
الله تعالى لان ميم الجمع لا حركة لها في الاصل وانما حركتها عارضة لاجل
الواو والصلة اولا لتقاء الساكنين وقال مكي يدخلان عليه لان حركتها
بنائية كهاء الكناية وفرق الداني بين ميم الجمع وهاء الكناية لان
الهاء متحركة قبل الصلة بخلاف الميم يعني بدليل قراءة الجماعة فعوملت
حركة الهاء في الوقف معاملة سائر الحركات ولم يكن فعوملت
بالسكون فهي كالذي يحرك لالتقاء الساكنين وهنا قول ثالث

وفيه تفصيل ذكره الشاطبي في قوله وفي الهاء للاضمار قوم ابوهما
ومن قبله ضم او الكسر مثلا البيتين وحاصله ان وقع قبلها ضمة او
كسرة او واو او ياء نحو لا تخلفه وبمزحزحه وعقلوه ولا ريب فيه
فبعض يجيز الروم والاشمام وبعض يمنعهما فوجه الجواز اجراؤه
على القاعدة ووجه المنع استثقال الخروج من ثقيل الى مثل او الاشارة
اليه في موضع الاستراحة واما ان انضمت الهاء بعد فتحة او الف
نحو له او ادناه دخلها الروم والاشمام بلا خلاف لعدم العلة
المانعة منهما واما الحركة العارضة وهو ما حرك الساكن بعده
متصلا او منفصلا نحو ولا تنسوا الفضل وانذر الناس ويومئذ
وحينئذ وقل ادعوا وقد افلح ومن استبرق فلا يجوز في هذا روم
ولا اشمام لان الحركة انما عرضت لساكن لقيه حال الوصل و
زالت عند الوقف لذهاب المقتضي فلا يعتد بها فلا وجه للروم
والاشمام بخلاف ملاء ودفء اذا القيت حركة الهمزة على ما قبلها
وفي قراءة حمزة وهشام حيث تقرا بالروم والاشمام فيهما
لانهما حركة الهمزة وهي تدل عليها فكان الهمزة ملفوظ بها كما صرح به
مكي فنظمت هذه الاحكام التي في حكم المستثنى من المرام قلت
وهاء تانيث وعارض الكلام تمتنع الروم مع الاشمام او لانه

ان العارض من الحركة يشمل حركة ميم الجمع فلا يحتاج الى الفرق
وفي هذا النظم وقع ابطاء بتكرار الحركة هو عيب فلو قال وبعض
بركة برفع بعض على ان تنوينه بدل من المضاف اليه اي بعض من
الحركة بركة وكفاية وقد ختم المصر مباحث علم التجويد بمباحث
الوقف ايماء الى حسن القطع ولقد احسن في ذلك واجاد
فيما افاد والله الهادي الى الرشاد والملهم الى السداد وقد تقضى
نظم المقدمه بفتح ياء الاضافة على استعمال لغة لا كما قال المصري
انه للضرورة والنظم مصدر ويحتمل ان يراد به المعنى المفعول
واللام في المقدمة للعهد الذي تقدم وبينها وبين ما يجيء من
لفظ تقدمة صنعة الجناس نحو قوله تعالى فاقم وجهك للدين
القيم على ما هو مقرر ومحرر في صنيع البديع مني كقاري
القران تقدمه تقضى اصله تقضض ابدلوا من الضاد الاخير
الياء لاستثقالهم ثلاث ضادات متواليات مشتق من انقض
الحائط اذا سقط والمراد ههنا انقضى نظم المقدمة وفي بعض
النسخ قد انقضى والاول اصح كذا ذكره الرومي لكن كون تقضى
مضاعفا غير صحيح بل هو ناقص ففي الصحاح تقضى وانقضى
بمعنى واحد وان كان بابهما مختلفا نعم باب التفعل اصله للتكليف

فمعناه الانقضاء شيئا فشيئا والظاان المراد هنا مجرد الانتها
اى وقد انتهى نظمى لهذه المقدمة فى علم التجويد القراءة وهى
منى لقارئ القران تحفة متقدمة وهدية متوصلة فجزاه الله
عنا خير الجزاء والمثوبة فتقدمة مبتداء مؤخر وقال اليمنى
حال كونها تقدمة قلت فمعنى بها متعلقة ثم يجوز ان يكون
قارئ القران   الجنس اوجمعا حذف نونه
الاضافة **والحمد لله لها ختام** بكسر الخاء اى وجملة الحمد لله
مما يختتم به للمقدمة ليكون الشكر اولا واخرا على جزيل
النعمة وجميل المنة وليكون ختامه مسكا قال الله تعالى فى حق
رحيق الجنة يسقون من رحيق مختوم ختامه مسك
اى اخر ما يجدونه رايحة المسك بعد تمام الشربة فى مقام
اللذة واصل الختام الطين الذى يختم به الانا للعصمة
او للحرمة ففيه تلويح الى تاكيد المقدمة وتلميح الى ختم ذكر
صاحب ختم النبوة ولذا قال **ثم الصلوة بعد والسلام** اى
ثم الصلوة على خاتم الانبياء بعد حمد الله تعالى لها ختام وكذا السلام
ويحتمل ان يكون السلام معطوفا على الصلوة وخبرها محذوف
لانه معلوم بقرينة المقام لعنيه عليه السلام بهذا المرام ولذا جاء

فى نسخة

فى نسخة بعد قوله والسلام **على النبى احمد واله** بتنوين احمد
للضرورة وفى نسخة بدله لفظ المصطفى وهو اولى كما لا يخفى
وصحبه وتابعى منواله بكسر الميم اى طريقه وماله فى افعاله
واقواله وفى بعض النسخ **على النبى المصطفى الهام واله وصحبه
الكرام** وحاصله ان الصلوة والسلام لها ختام كما ان الحمد
لله سبحانه لها ختام ولا يبعد ان يقال الصلوة والسلام
للحمد ختام ففيه ايماء الى معنى كلمتى التوحيد المطلوب
وجودها عند الخاتمة لارباب التاييد ويحتمل ان يكون
قوله والسلام كلام مبتداء ماله تمام اكتفاء بالمرام كما هو
عادة بعض الكرام من ختم كتابهم بلفظ والسلام كما قيل

وكتمت زخرفت افكارى لوقت فكان الوقت
وقتك والسلام وكنت اطالب الدنيا
لحين فاتت الحر وانقطع
الكلام ~~

نال الله ما تمنا لقارئه ،، رحم الله من دعا لكاتبه

